الحوار العربى الصينى

بكين مايو ١٩٩٢

اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية

مقدمة

هذا حوار بين حضارات عريقة ، وشعوب صديقة .. بين العرب والصينيين .. خلال لقاء عقد فى بكين خلال شهر مايو ١٩٩٢ .. وهو الأول من نوعه .

ويعود الفضل فى إتمام هذا الحوار إلى جمعية الصداقة الصينية مع البلدان الأجنبية ، واللجنة المصرية للتضامن .. حيث قامت بينهما صلة وطيدة عبرت عن أصالة العلاقات بين الشعبين المصرى والصينى .. وبادرت فيها جمعية الصداقة الصينية بدعوة وفد من اللجنة المصرية للتضامن قام بزيارة الصين فى مايو ١٩٩١ ، وذلك بعد ابتعاد الصين عن مجال التضامن عقب الخلافات التى وقعت بينها وبين الاتحاد السوفيتى .

وكانت عودة هذه الصلة بادرة لتطوير العلاقات أثمرت تبادلا للوفود ، وتقاربا فى الأفكار ، وحرصا على توطيد العلاقات ، وسعيا مشتركا لتثبيت دعائم السلام .. وكان الحوار العربى - الصينى ثمرة من أهم ثمار هذه العلاقات .

ونحن إذ نقدم كافة الأبحاث والكلمات التى ألقيت فى بكين إنما نفتح مجالا لتعرف شعوبنا على كل ما دار فى غرف الحوار المغلقة حتى يكون فى

ذلك ترسيخا للمبادىء النبيلة التى اهتدى بها المثقفون والمتحاورون من العرب والصين أثناء اجتماعهم فى بكين .

ولم يقتصر الحوار العربى الصينى على جولة واحدة .. بل تقرر أن تكون هناك جولة ثانية استكمالا لنواحى الحوار ، وانطلاقا إلى آفاق جديدة ، ومجاراة للتطورات الدولية السريعة والمتلاحقة التى تجعلنا أشد ما نكون حرصا على تثبيت وتأكيد القيم الفاضلة التى تعتز بها شعوبنا .. وسوف تعقد الجولة الثانية من الحوار فى القاهرة خلال شهر أكتوبر ١٩٩٣ حول المحاور التالية :

١ ـ الوضع الدولى الراهن وتأثيراته تجاه النظام العالمى الجديد .

٢ ـ العلاقات الصينية العربية والبحث فى إيجاد مزيد من سبل التعاون الاقتصادى والتجارى بين الطرفين .

وإلى أن نلتقى مع الحوار الجديد نقرأ الأفكار والآراء التى أثيرت فى الحوار السابق والتى نرجو أن يقدمها هذا الكتاب فى أفضل صورة .

أحمد حمروش

بيان صحفى

تلبية لدعوة من جمعية الصداقة للشعب الصينى مع البلدان الأجنبية قام الوفد العربى المكون من ٢١ فرداً من الشخصيات المشهورة برئاسة السيد أحمد حمروش رئيس اللجنة المصرية للتضامن بزيارة ودية لجمهورية الصين الشعبية فى الفترة ما بين ٧ إلى ١٩ مايو عام ١٩٩٢ .

وفى اثناء الزيارة ، اجتمع بالوفد سيادة ووشيوه تشيان نائب رئيس مجلس الدولة الصينى . كما اجتمع به السيد سيف الدين العزيز نائب رئيس اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب الصينى وأقام مأدبة تكريما له . كما التقى الوفد مع السيد لى جاو شينغ مساعد وزير الخارجية الصينى والشخصيات الأخرى فى الأوساط المختلفة . وفى الوقت ذاته قام الوفد بالرحلة إلى بكين وشانغهاى وهانغتشو وغيرها من الأماكن .

وخلال فترة الزيارة أجرى الوفدان الصينى والعربى حوارا استغرق يومين حول الموضوعات الخاصة بالنظام العالمى الجديد والعلاقات الصينية العربية والديمقراطية فى بناء القانون فى الصين والبلدان العربية حيث يرى الطرفان أن الحوار قد حقق نجاحا إذ أنه يفيد فى تعزيز التعاون والصداقة بين الشعب الصينى والشعوب العربية ، ويقوى المعرفة المشتركة فى العديد من النواحى .

وفيما يتعلق بالنظام العالمى الجديد ، يرى الجانبان أن العالم اليوم يعيش فى مرحلة انتقالية هامة انتهت فيها المعادلة القديمة ، بينما لم تتشكل المعادلة الجديدة بعد ويتطور العالم فى اتجاه تعدد الأقطاب . هذا ، وعلينا أن نعمل على إقامة نظام عالمى جديد يتميز بالاستقرار والعقلانية والعدالة ويفيد سلام العالم وتطوره ، وهذا النظام العالمى الجديد ينبغى أن يبنى على أساس الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضى ، وعدم اعتداء وعدم التدخل فى الشئون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمى ويحق لأى دولة كبيرة كانت أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، غنية أو فقيرة ، أن تشارك كعضو متساو فى الحقوق للمجتمع الدولى فى الشئون الدولية لتسهم بنصيبها المطلوب فى السلم والنمو العالميين .

أكد الجانبان على أهمية تسوية مشكلة الشرق الأوسط على أساس قرارى مجلس

الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بما يكفل إعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى وانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة واحترام سيادة دول المنطقة .

الدعوة إلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة والتهديد بها ، وفى هذا الإطار يؤكد الحوار على احترام سيادة واستقلال جميع الدول العربية وتبنى الحوار أهمية حل الأزمة الليبية بطرق سلمية وتشاورات فى إطار مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية والعمل على رفع القيود عن الشعب العراقى فى استيراد المواد الغذائية والمعيشية الضرورية نظرا للاعتبارات الإنسانية .

إن الجانبين إذ استعرضا تاريخ العلاقات الصينية العربية متطلعين إلى مستقبلها ، يعتقدان أن الصين والدول العربية كلها تنتمى إلى الدول النامية ، وظلت تربطها فى السنوات الماضية العلاقات الودية . وعلى ضوء الأوضاع الدولية الجديدة ، فإن الشعب الصينى والشعب العربى أصبحت فى حاجة أكثر إلحاحا إلى تعزيز التضامن والتعاون فيما بينها فى سبيل زيادة تطوير علاقات الصداقة والتعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية حتى تلعب دوراً أكبر فى المسرح الدولى .

وتبادل الجانبان أحوال الديمقراطية والبناء القانونى فى كل من الصين والدول العربية حيث يريان أن النظام الديمقراطى الذى يطبق فى دولة ما يجب أن يقرره شعب هذه الدولة بنفسه .

وأعرب الجانبان عن ارتياحهما تجاه النجاح الكامل الذى تكلل به الحوار العربى الصينى الذى انعقد للمرة الأولى . وسجل الوفد العربى شكره على ما قوبل به من حسن الضيافة وكرم الحفاوة خلال زيارته للصين . واتفق الجانبان على عقد الجولة الثانية من الحوار العربى الصينى فى القاهرة تلبية لدعوة اللجنة المصرية للتضامن وذلك فى العام القادم ١٩٩٣ فى موعد يتفق عليه الطرفان على أن يكون الوفد الصينى مكونا من ١٠ إلى ١٥ عضوا ، وذلك فى سبيل تعزيز التفاهم والصداقة ودعم التطور المطرد للعلاقات الودية القائمة بين الشعب الصينى والشعوب العربية .

أحمد حمروش	ليوقينغ يين
رئيس الوفد العربى	رئيس الوفد الصينى

كلمة رئيس الوفد العربى

السيد ليوقينغ ين
نائب رئيس جمعية الصداقة للشعب الصينى مع البلدان الأجنبية
السادة المحترمون أعضاء الوفد الصينى فى الحوار العربى الصينى المشترك
الزملاء أعضاء الوفد العربى
الضيوف الكرام

يطيب لى أن تتحقق اليوم الفكرة التى نبتت هنا فى بكين ، ونمت وازدهرت فى القاهرة وجمعت فى هذه القاعة ممثلين عن حضارتين من أعرق حضارات العالم .. ليبدأوا حواراً صادقاً مخلصا من أجل الحياة التى يتطلع إليها الإنسان حياة تسودها العدالة والحرية والسلام .

إننا فى الوطن العربى الكبير حيث نعيش اليوم فى أقطار متعددة ننظر بإعجاب وتقدير إلى الشعب الصينى العظيم الذى حقق وحدته الوطنية بعد حروب امتدت سنوات طويلة بفضل ثورتكم التى قادها ماوتسى تونغ ورفعت أعلام انتصارها عام ١٩٤٩ .. ونرى فى ذلك أملاً لتحقيق وحدتنا العربية رغم كل المصاعب والظروف التى نعيش فيها ، كما يثير فيها وتقديرنا أيضا هذا التطور الهائل الذى جد على المجتمع الصينى بعد تطبيق سياسة الانفتاح منذ عام ١٩٧٩ ، الأمر الذى رفع من مستوى حياة الإنسان البسيط حقق له كثيرا من التقدم الاجتماعى والثقافى .

إننا نجد فى هذا الحوار فرصة لإثراء معلوماتنا بخبرتكم القيمة وتجاربكم الإنسانية وأهدافكم المستقبلية ، ونجد فيه أيضا دعما لصداقتنا التقليدية التى لم تتأثر مطلقاً .. فلم يعرف التاريخ الحديث خلافا أو تنافراً بين الصين وبين أية دولة عربية .. ومازالت معالم الصداقة مرتفعة فى كثير من الدول العربية التى أنشئت فيها المصانع أو الطرق أو قصور الصداقة بأيدى أبناء الشعب الصينى العظيم .

لقد حضرنا إليكم ونحن نحمل فى صدورنا هموم الأمة العربية التى تتجسد فى وجود احتلال إسرائيلى لأرض عربية من فلسطين وسوريا ولبنان ، ومعاناة إنسانية مريرة يتعرض لها شعب العراق بعد حرب الخليج ، وأزمة تتعرض لها ليبيا من موقف أمريكى فرنسى بريطانى مشترك استطاع أن يفرض عليها عقوبات اقتصادية خلال مجلس الأمن رغم إدانة حكومتها للإرهاب بكافة أشكاله واستعدادها لمحاكمة المتهمين أمام محكمة دولية ..

حضرنا إليكم ونحن نحمل هذه الهموم لأمتنا نجد فيكم أصدقاء اختبرنا صداقتهم فقد التقى زعماؤنا فى قمة الدول الأسيوية الأفريقية فى باندوغ عام ١٩٥٥ والتى جمعت بين شوان لاى وجمال عبد الناصر والتى أصبحت أساسا فيما بعد لتضامن

الشعوب الأفريقية الآسيوية وحركة عدم الانحياز .. ونحن ندرك أن تغيرات حاسمة قد حدثت فى العالم خلال هذه السنوات ، ولكن مهما كان عمق هذه التغيرات ومظهرها فإنها لا يمكن أن تؤثر على ثوابت القيم التى يبنى الإنسان عليها حضارته .. ومن أجل هذا فإن سعينا المشترك فى هذا الحوار يجب أن يكون دعما لبناء أفكار وقيم الصداقة والتضامن .. وتطويرا وتعزيزا لمبادىء باندوغ .. مع السعى لازدهار العلاقات الصينية العربية .

إننا نثق فى أن الشعب الصينى لن يتخلى مطلقا عن قيمه ومبادئه الإنسانية التى تساند التحرر والاستقلال الوطنى وتؤطد السلام والتعايش السلمى .. وتحترم حق الشعوب فى اختيار انظمتها تبعا لظروفها التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية ولذا فإننا نعتبر أن لكم دوراً مرموقاً فى تحقيق السلام فى الشرق الأوسط وحمايته من أخطار الضغوط الخارجية .. ولا شك أن مشاركة الصين فى المفاوضات متعددة الأطراف سوف يكون عنصرا إيجابيا فى إقرار حق شعب فلسطين .. كما أن دورها فى مجلس الأمن يمكن أن يكون حماية للعدل وللشعوب المستضعفة .

ايها الأصدقاء الأعزاء .

إن اللجنة المصرية للتضامن سوف تحتفل هذا العام بمرور أربعين عاماً على ثورة يوليو عن طريق إقامة ندوات دولية ومهرجانات أدبية وفنية ، ويسعدنا كثيرا أن تشاركونا هذه الاحتفالات ونحن على بعد سنوات قليلة من احتفالنا المشترك بالعيد الخمسين للثورة الصينية .. كما يسرنى أن أقدم إليكم دعوة باسم اللجنة المصرية للتضامن لإقامة الجولة الثانية من الحوار العربى الصينى خلال شهر ابريل عام ١٩٩٣ بالقاهرة .

واخيراً .. فإنى أتقدم بصادق الشكر وعميق التقدير إلى الصديق ليوقينغ ين وزملائه فى جمعية الصداقة الصينية مع البلدان الأجنبية وأعضاء وفدكم المتميز على كل ما قاموا به من جهد لاستضافة هذا الحوار ، الأمر الذى أظهر دقة التنظيم وكرم الضيافة .

ونأمل ان تكون هذه البداية انطلاقة نحو أفاق أرحب وأوسع فى مجال التعاون والتضامن والصداقة .

مع أطيب التمنيات لحوارنا المشترك بالتوفيق والتعبير عن الإرادة الحقيقة للرأى العام فى الصين والدول العربية .

والسلام عليكم ...

كلمة رئيس الوفد الصينى

السيدات والسادة الأصدقاء والرفاق :

تفتتح اليوم ندوة الحوار العربى الصينى التى يشرف عليها كل من جمعية الصداقة للشعب الصينى مع البلدان الأجنبية واللجنة المصرية لتضامن الشعوب الأفروآسيوية بعد التحضيرات المكثفة من الطرفين وجهود مشتركة مبذولة من السادة الحاضرين . تعتبر هذه الندوة تجربة جديدة ضمن نشاطات التبادلات الودية بين منظمتينا ، متمنين لها أن تلعب دور الدفع القوى وتساهم بنصيبها الإيجابى لتوسيع دائرة التعاون وتعميق التفاهم وتعزيز الصداقة .

شهر مايو فى بكين يمثل موسما ذهبيا حيث مباهج الربيع تغمر الدنيا ، فى هذا الربيع الجميل نشعر بسرور قلبى للاجتماع مع الخبراء والعلماء المشاهير القادمين من مصر والعراق واليمن وفلسطين ولبنان وليبيا تحت سقف واحد لتباحث القضايا وتبادل الآراء والإثناء على الصداقة . فاسمحوا لى نيابة عن جمعية الصداقة للشعب الصينى مع البلدان الأجنبية والوفد الصينى أن أعبر عن تحياتنا الصادقة وترحيبنا الحار للضيوف القادمين من المسافات البعيدة وفى نفس الوقت نتقدم بالتقدير السامى والشكر العميق للأستاذ أحمد حمروش رئيس لجنة التضامن المصرية الداعى لهذا الحوار على ماقدم من المجهودات المجدة والمساهمات القيمة ، كما نشكر جميع الحاضرين على ما أبدوا من التاييد الحار والتعاون التام .

خلال السنوات الأخيرة شهد العالم عديدا من الأحداث الكبيرة طرأت على الأوضاع العالمية تغيرات متسارعة ، حيث تحطمت المعادلة العالمية القديمة وبدأت القوى المختلفة فى إعادة الانقسامات والتحالفات . يعيش عالم اليوم مرحلة تحولات تاريخية عظيمة ، فقد انتهت المعادلة القديمة ولم تتشكل المعادلة الجديدة ، يسير العالم نحو تعدد الأقطاب . فى هذه المرحلة الانتقالية طرحت مختلف القوى السياسية صيغا عن تشكيلة العالم المستقبلى

فأصبح موضوع إنشاء نظام عالمى جديد محل الاهتمام الشامل من المجتمع الدولى وحديثا ساخنا يتداوله على ألسنة الناس فى كل العالم . بدأت الدول وشعوبها تفكر بجدية فى إنشاء أى نوع من النظام العالمى الجديد وكيفية إنشائه .

يمثل العالم الثالث قوة لايستهان بها فى المجتمع الدولى ، إذ أنه يلعب دورا ذا ثقل فى الشئون الدولية . إن الصين والدول العربية تنتمى إلى هذا العالم تمتاز بمصالح مشتركة ومواقف متقاربة ونقاط مشتركة عديدة ، ينبغى علينا بذل أقصى الجهود والإسهام بنصيبها من أجل إقامة النظام العالمى الجديد العادل والمعقول وصيانة سلام العالم ودفع عجلة تطور البشرية تدور إلى الأمام .

نظرا لاهتمامنا بالأوضاع الدولية الحاضرة ومن أجل التفكير الجدى فى القضايا الدولية نقيم هذه الندوة التى محاورها تتمثل بصورة رئيسية فى النظام العالمى الجديد والعلاقات الصينية العربية والإصلاح الديمقراطى نرى أن هذا الحوار ليس ندوة أكاديمية للبحث فى القضايا وتعزيز التفاهم بين الخبراء والعلماء فحسب بل هو لقاء الأصدقاء لتبادل الآراء وتوثيق عرى الصداقة . نأمل من الجميع إبداء كل ما فى صدروكم أثناء مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك والملحة فى تسويتها بناء على الصدق والصراحة وإبقاء النقاط المشتركة وتنحية الخلافات جانبا حتى يحقق هدف تعميق التفاهم وزيادة النقاط المشتركة وتطوير الصداقة . نحن على ثقة تامة بأن هذه الندوة ستنتهى بأهداف مرجوة عبر جهود الجميع المشتركة وإظهار حكمة وذكاء الحاضرين .

فى الختام أتمنى أن يحرز الحوار نتائج إيجابية ويتكلل بنجاح تام .
شكرا للجميع .

ليوقينغ ين

قائمة أسماء الوفد الصينى

رئيس الوفد : ليوقينغ يين : نائب رئيس جمعية الصداقة للشعب الصينى مع البلدان الأجنبية

أعضاء الوفد : يه بانغ رينغ سفير الصين السابق لدى تونس ونائب رئيس جمعية الصداقة للشعب الصينى مع الشعوب الأفريقية .

تشاى شى ليانغ : سفير الصين السابق لدى مصر .

شيوى شيوى : سكرتير عام جمعية الصداقة للشعب الصينى مع البلدان الأجنبية .

تشين بيى مينغ : عضو مجلس الإدارة لجمعية الصداقة الصينية المصرية ومديرة فرع وكالة أنباء الصين الجديدة شينخوا السابقة فى الشرق الأوسط .

وان قوانغ : عضو دائم مركز أبحاث القضايا الدولية للصين .

جيا جى تشو : عضو مجلس الإدارة لجمعية الصداقة الصينية المصرية ومدير إدارة شئون غرب آسيا وأفريقيا السابق للجمعية .

تساو قوتسنغ : نائب مدير معهد أبحاث شئون غرب آسيا وأفريقيا التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية .

يه رو آن : نائب مدير المعهد الصينى لأبحاث القضايا الدولية .

ليوهان : باحث معهد أبحاث القانون التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية .

وانغ كه جيوى : باحثة معهد أبحاث القانون التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية .

تاى قوانغ خه : نائب مدير إدارة شئون غرب آسيا وأفريقيا التابعة لجمعية الصداقة .

وانغ يون تسه : نائب مدير إدارة شئون غرب آسيا وأفريقيا لجمعية الصداقة وأمين عام جمعية الصداقة الصينية المصرية .

وانغ جين ليه : نائب مدير مكتب الشئون السياسية للشرق الأوسط فى معهد أبحاث شئون غرب آسيا وأفريقيا التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية .

تشين جيانغ : باحث مساعد المعهد الصينى لأبحاث القضايا الدولية .

دونغ مان يوان : باحث مساعد المعهد الصينى لأبحاث القضايا الدولية .

فونغ تسوكو : عضو مجلس الإدارة لجمعية الصداقة الصينية المصرية .

قائمة أسماء الوفد العربي

أحمد حمروش (رئيس الوفد)
د . علي لطفي
د . يحيى الجمل
د . هشام صادق
محمد فائق
السفير إيهاب سرور
السفير محمد الشافعي مكي
هبة عنايت
سعد كامل
محمود المراغي
د . أحمد صدقي الدجاني
د . شفيق عبد الرزاق السامرائي
د . خير الدين حسيب
عبد العاطي العبيدي
عبد الحميد الزنتاني
د . محمد المدني
د . ميلود المهذبي
جمعة الفزاني
عبد الوكيل السروري

الأوراق المقدمة للحوار

النظام العالمى الجديد

. وجهة نظر عربية

إعداد
د . على لطفى

رئيس الوزراء الأسبق
جمهورية مصر العربية

المحتويات

مقـــدمــــــة

حينما انتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ ، بدا النظام الدولى يدخل مرحلة جديدة حيث أصبح الجميع يتحدثون فى ذلك الوقت عن « النظام الدولى الجديد » فما هى أهم خصائص وركائز هذا النظام ، وما هى النتائج التى أسفر عنها ؟ .. هذا هو السؤال الأول الذى سنحاول الإجابة عنه فى هذا البحث .

وبعد مرور ما يقرب من الأربعين عاما أى ابتداء من عام ١٩٨٥ ، شهدت السنوات السبع الأخيرة تحولات عميقة فى مختلف أركان العالم ، بحيث أصبح الجميع يتحدثون عن « النظام العالمى الجديد » فما هى أهم هذه التحولات ، وما هى المبادىء والترتيبات والقيم والجزاءات التى بدات تتبلور عن النظام العالمى الجديد ؟ .. هذا هو السؤال الثانى الذى سنحاول الإجابة عنه .

وفى ظل النظام العالمى الجديد ، يرى البعض أن العالم اصبح أحادى القوة ، بينما يرى البعض الآخر أن العالم سوف يكون متعدد القوى فما هى الحجج التى يستند إليها كل راى ، وأيهما اقرب إلى الصواب ؟ ذاك هو الموضوع الثالث الذى نناقشه فى هذا البحث .

أما الموضوع الرابع والأخير فهو وجهة النظر العربية إزاء النظام العالمى الجديد .

مصطلح النظام العالمى الجديد

النظام العالمى الجديد مصطلح يتكون من ثلاث كلمات . الكلمة الأولى « النظام » وأى نظام عبارة عن مجموعة من المبادىء والترتيبات والقيم والجزاءات التى يقوم على اساسها عمل ما . وإذا كان النظام يتعلق باطراف متعددة ، فإنه ينصب بصفة أساسية على نوع وشكل العلاقات القائمة بين هذه الأطراف وأسلوب التعامل بينها . فإذا كانت هذه الأطراف مجموعة من الدول أو حتى جميع دول العالم ، فيكون النظام فى هذه الحالة هو مجموعة المبادىء والترتيبات والقيم والجزاءات التى تحدد نوع وشكل العلاقات القائمة بين هذه الدول وأسلوب التعامل فيما بينها . ولا شك أن هذه الأمور تؤثر فيها إلى حد بعيد مجموعة من العوامل أهمها حجم كل دولة ومكانتها على خريطة القوى والمصالح الدولية وقدرتها على التاثير فى مجريات الأحداث . ولسنا فى حاجة إلى نؤكد أن قدرة اى دولة على التأثير فى مجريات الأحداث فى العالم إنما يتوقف على : قوة ومتانة اقتصادها القومى ، مستوى التقدم التكنولوجى بها ، مدى ما تملكه من موارد طبيعية ذات طبيعة استراتيجية ، قوتها العسكرية ، موقعها الجغرافى ، عدد سكانها ، .. إلخ .

أما الكلمة الثانية فهى « عالمى » والتى بدأ استخدامها بدلا من كلمة « دولى » ، على الرغم من أن الكثيرين يخلطون بين النظام العالمى والنظام الدولى بدليل أنهم يتحدثون عن النظام الدولى الجديد وليس النظام العالمى الجديد ، إلا أننا نرى ضرورة التفرقة بينهما . ولعل السبب فى هذا الخلط يرجع إلى أن الفكر فى السابق لم يعرف سوى تعبير « النظام الدولى » أما إضفاء صفة « العالمى » على النظام تعنى أن جميع دول العالم تتأثر بمجموعة المبادىء والترتيبات والقيم والجزاءات التى يقوم عليها هذا النظام سواء قامت بتطبيقها والالتزام بها عن رضى وقبول أو فرضها عليها جبرا وقسرا من

جانب عدد محدود من الدول ذات الثقل الضخم والتأثير الكبير فى مجريات الأحداث العالمية .

اما الكلمة الثالثة والأخيرة فهى « جديد » ، وهذه الكلمة تعنى انه يوجد نظام قديم بدا يحل محله نظام جديد ، وهذا صحيح تماما حيث انه بانتهاء الحرب العالمية الثانية بدا يظهر نظام دولى جديد له مبادئه وترتيباته وقيمة وجزاءاته كما سنوضح ذلك تفصيلا فى الفقرة التالية . وفى منتصف الثمانينيات ، اصبح هذا النظام قديما وبدا يحل محله تدريجيا « النظام العالمي الجديد » .

النظام الدولى القديم

ما أن وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها عام ١٩٤٥ بانتصار الحلفاء على المعسكر النازى الفاشيستى ، حتى دخل النظام الدولى فى طور جديد مختلف ، حيث أمكن الحديث فى ذلك الوقت عن « نظام دولى جديد » . ويمكن القول ان هذا النظام الدولى الجديد قد بدا العمل به تدريجيا منذ عام ١٩٤٥ ، وذلك فى اعقاب وقوع عدد من الأحداث الكبرى أهمها : إعادة ترتيب أوضاع الدول على اساس النتائج التى اسفرت عنها الحرب العالمية الثانية ، قيام الأمم المتحدة بمنظماتها وهيئاتها المختلفة بديلا عن عصبة الأمم ، ظهور السلاح النووى فى السنة الأخيرة من الحرب واستخدامه لأول مرة فى التاريخ مما ادى إلى خلق شعور دولى بالخوف والقلق من هذا السلاح الفتاك الذى لا يعرف أحد كيفية مواجهته أو تفاديه ، بدء انحسار المد الاستعمارى وبداية عصر تحرر الشعوب ، تقلص نفوذ الدولتين العظميين وهما بريطانيا وفرنسا وبزوغ قوتين جديدتين على القمة هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، انقسام عالم الشمال إلى كتلتين هما الكتلة الغربية والتى يضمها حلف الأطلنطى والكتلة الشرقية والتى يضمها حلف وارسو . تجمع دول عالم الجنوب (دول العالم الثالث أو الدول النامية) فى إطار كتلة ثالثة هى كلتة عدم الانحياز ، ظهور تجمعات إقليمية كبيرة مثل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد شهد هذا النظام الدولى دخول القوتين الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) فى صراع جديد عرف باسم «الحرب الباردة» والتى استمرت لأكثر من أربعين عاما ، شهدت سباقا رهيبا نحو إنتاج وتطوير وتخزين مختلف أنواع الأسلحة وبصفة خاصة أسلحة الدمار الشامل أى الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية .

كما شهد هذا النظام الدولى ايضا سباقا محموما بين القوتين الأعظم (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) على استقطاب بقية دول العالم فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية ، وفى سبيل تحقيق اهدافها ، استخدمت القوتان الأعظم شتى ألوان الضغط والترغيب والإغراء والتحريض والترهيب والتآمر . بل اكثر من ذلك فقد وصل الأمر إلى حد إشعال الصراعات الإقليمية والحروب الصغيرة ، استغلالا لنزاعات الحدود التى كرسها الاستعمار وذلك لترويج بيع السلاح لها ، وتجربة أنواع الأسلحة الجديدة ، والإبقاء عليها فى حالة من التخلف ، وربطها بأشكال مختلفة للتبعية والهيمنة .

وبعد مرور ما يقرب من الأربعين عاما على هذا النظام الدولى ، اتضحت الحقائق التالية :

أولا : أن الدولتين اللتين خرجتا مهزومتين من الحرب العالمية الثانية ، وهما ألمانيا واليابان أصبحتا من أقوى الدول اقتصاديا . ويرجع ذلك إلى أن الحظر الصارم الذى فرضته الدول المنتصرة

فى الحرب على الدول المنهزمة اى المانيا واليابان والذى حرم عليهما التسلح أو الاحتفاظ بقوات عسكرية ، قد أدى إلى عزلهما تماما عن مشاكل الصراعات الدولية وإعفائهما من أعباء الحرب الباردة ، وكان من نتائج ذلك أن توفرت لهما أفضل الفرص للتفرغ للبناء والتنمية والتعمير . أما بالنسبة لأمنهما الخارجي ، فقد اضطلعت به الولايات المتحدة حرصا منها على عدم وقوعهما فى براثن الشيوعية كما حدث من قبل بالنسبة لدول أوروبا الشرقية . ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد الارتفاع الكبير فى قيمة المارك الألمانى والين اليابانى فى مواجهة الدولار . ففى عام ١٩٧٠ كان الدولار يساوى ٣,٨ مارك ألمانى ، وأصبح فى عام ١٩٩١ يساوى ١,٥ مارك فقط ، وفى عام ١٩٧٠ كذلك كان الدولار يساوى ٣٨٠ ينا يابانيا وأصبح فى عام ١٩٩١ يساوى ١٢٦ ينا فقط .

ثانيا : فى نفس هذا الوقت الذى قفزت فيه ألمانيا واليابان قفزات هائلة من الناحية الاقتصادية ، كانت دول حلف الاطلنطى بزعامة الولايات المتحدة ودول حلف وارسو بزعامة الاتحاد السوفيتى تعمل على تقوية قواها العسكرية على حساب قواها الاقتصادية .

وقد كان من نتيجة ذلك أن بدأ الإنهاك الاقتصادى يظهر واضحا على كلتا الكتلتين الشرقية والغربية وبشكل حاد بالنسبة للكتلة الأولى وبشكل أقل حدة بالنسبة للكتلة الثانية ، ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أنه بالنسبة للولايات المتحدة فقد انخفض نصيبها من الإنتاج العالمى من حوالى ٤٠ ٪ عام ١٩٤٥ إلى حوالى ٢٢ ٪ عام ١٩٨٥ وإلى أقل من ذلك فى الوقت الحالى (حوالى ٢٠ ٪) وأصبحت الولايات المتحدة أكبر دولة مدينة فى العالم . وصاحبة أعلى رقم عجز فى ميزان المدفوعات ، إلى جانب الكساد والبطالة وكثرة حالات الإفلاس . أما الاتحاد السوفيتى . فبمجرد اتباع سياسة المكاشفة والمصارحة (جلاسنوست GLASNOST) انكشف المستور وتبين مدى ضعف اقتصادها بل وتخلفه .

ثالثا : فى ظل النظام الدولى القديم ، وخلال نفس الفترة (١٩٤٥ - ١٩٨٥) لم تتمكن الدول النامية فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من القضاء على التخلف وتحقيق التنمية ، مما أدى إلى اتساع الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة .

وكان عقد الثمانينيات من أسوأ سنوات هذه المرحلة حيث انتشرت المجاعات فى كثير من الدول النامية وبصفة خاصة فى افريقيا فطبقا لبيانات الأمم المتحدة ، شهدت فترة الثمانينيات ازدياد عدد الدول الأقل نموا والأكثر فقرا - وهى الدول التى يقل متوسط دخل الفرد فيها عن ٦٠٠ دولار سنويا - إلى ٤٧ دولة بعد أن كانت ٤٢ دولة فقط ، كما ارتفاع عدد الفقراء - حسب برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة - من حوالى ٨٠٠ مليون فرد عام ١٩٨٠ إلى حوالى ٩٠٠ مليون فرد عام ١٩٩٠ . وإذا كانت الدول النامية مسئولة إلى حد ما عن هذا الوضع الاقتصادى السيىء الذى تعيش فيه ، فإن آليات النظام الدولى تعتبر مسئولة بالدرجة الأولى عن ذلك ، وهى آليات لاقدرة للدول النامية فى السيطرة عليها . ففى ظل النظام الدولى القديم استغلت دول الشمال الفنية محنة الدول النامية لتشديد الهيمنة عليها والتأثير فى سبل تنميتها . لقد أكرهت الدول النامية على إعادة صياغة سياستها الاقتصادية لكى تتفق مع مخطط الدول المتقدمة .

رابعا : فى ظل النظام الدولى القديم ظهرت مشكلة مديونية العالم الثالث وزادت حدتها بشكل خطير خلال الثمانينيات وبصفة خاصة منذ أغسطس عام ١٩٨٢ ، حيث أعلنت المكسيك توقفها عن دفع الأقساط والفوائد مما يستحق عليها من ديون والتى بلغت فى ذلك الوقت حوالى ٨٠ مليار دولار . وحتى نتبين مدى خطورة مشكلة المديونية ، يكفى أن نذكر أن مديونية العالم الثالث قد ارتفعت من

حوالى ٦٣٠ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى حوالى ١٣٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ ، وهكذا أصبح الأمر غاية فى الخطورة إلى حد أن ما تدفعه الدول النامية سنويا إلى الدول المتقدمة فى شكل أقساط وفوائد أصبح يزيد عما تحصل عليه فى شكل معونات .

خامسا : فى ظل النظام الدولى القديم تزايدت النفقات العسكرية فى العالم بشكل مخيف . ففى عام ١٩٣٨ ، أى قبل الحرب العالمية الثانية مباشرة ، كانت النفقات العسكرية فى العالم لا تتعدى ١٢٣ مليار دولار ، ثم قفزت إلى ٥٦٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، ثم قفزت مرة أخرى إلى حوالى ١٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ . وتأتى دول حلف الأطلنطى فى المقدمة بنسبة ٥٠ ٪ تقريبا ، تليها دول حلف وارسو بنسبة ٢٤ ٪ تقريبا ، ثم دول العالم الثالث بنسبة ٢٣ ٪ تقريبا ، ثم باقى دول أوروبا واستراليا بنسبة ٣ ٪ تقريبا .

سادسا : فى ظل النظام الدولى القديم ظهرت وتفاقمت مشكلة تلوث البيئة . فمن المعروف أن الجماعة الإنسانية تعيش فى إطار ثلاث منظومات رئيسية . الأولى هى منظومة المحيط الحيوى BIOSPHERE وهى تتضمن الأرض والمحيطات والبحار والبحيرات والأنهار والطبقات السطحية السفلية من الغلاف الغازى (الهواء) . والمنظومة الثانية هى المحيط المصنوع TECHNOSPHERE وهى تتضمن كل ما انشاه وأقامه الإنسان من مساكن ومصانع ومزارع وسدود وخزانات وشبكات للرى والصرف ووسائل المواصلات .. إلخ . أما المنظومة الثالثة فهى المحيط الاجتماعى SOCIOSPHERE وهى تتضمن القوانين والنظم الادارية والعادات والتقاليد والمؤسسات التى ينتظم فى إطارها دولاب حياة الجماعة .. وإذا كان الإنسان لا يتحكم فى منظومة المحيط الأول أى المحيط الحيوى فإنه مسئول كلية عن المحيط الثانى أى المحيط المصنوع ، وعن المحيط الثالث أى المحيط الاجتماعى . وقد أدى فعل الإنسان فى المحيطين الأخيرين إلى إلحاق أضرار بالغة بالمحيط الأول وهو ما يعرف بظاهرة تلوث البيئة POLLUTION وحتى نتبين مدى خطورة هذه المشكلة يكفى ان نضطلع على احدث تقرير لمنظمة الصحة العالمية ، والذى جاء فيه أن الأمراض المتعلقة بالبيئة تتسبب فى مقتل ووفاة نحو ٧٥ ٪ من مجموع ٥٠ مليون شخص يموتون كل عام ، أى أن عدد ضحايا امراض البيئة يصل إلى ٣٧,٥ مليون شخص سنويا ، ومن أخطر الأمور فى هذا الصدد اكتشاف ثقب الأوزون خلال الثمانينيات حيث ثبت أن سببه الرئيسى هو ضخامة إنتاج مركبات الفريون إلى جانب مخرجات وسائل النقل وبصفة خاصة عوادم الطائرات الأسرع من الصوت ومخرجات البخاخات SPRAY التى تستعمل فى رش المبيدات أو نثر العطور .

ومن المعروف أن تآكل الأوزون ـ أى تعرى سقف الأرض إن جاز التعبير ـ يمثل خطورة بالغة على الإنسان والحيوان والنبات . فارتفاع نسبة الأشعة فوق البنفسجية النافذة إلى الأرض بسبب تآكل الأوزون يؤدى إلى إصابة الإنسان بالكتاركت الذى يؤدى إلى العمى الكامل فى حالة إهماله العلاج علاوة على سرطان الجلد ، وكذلك إضعاف قدرة الجسم على مقاومة الأمراض الأمر الذى يؤكد ارتباط تاثير ظاهرة الأوزون بأمراض فقد المناعة التى انتشرت خلال السنوات الأخيرة فى صورة مرض الإيدز . كما أكد العلماء أن تلك الأشعة تفسد الكائنات الحية الدقيقة فى باطن البحار والمحيطات التى تمثل الغذاء الرئيسى للحيوانات البحرية علاوة على أن هذه الأشعة تخفض من إنتاج المحاصيل الزراعية ، وهناك نقطة خطيرة ونحن بصدد الحديث عن تلوث البيئة وهى محاولة بعض دول الشمال الغنى حل مشاكل تلوث البيئة بها عن طريق دفن النفايات السامة بالدول النامية وخاصة الدول الأفريقية الفقيرة ، إلى جانب تهجير الصناعات القذرة إليها .

تحولات عميقة تنبىء عن نظام عالمى جديد

شهدت فترة الثمانينيات ولاسيما خلال النصف الثانى منها ، وبداية فترة التسعينيات تحولات عميقة فى مختلف أركان العالم ، بحيث أصبح الجميع يتحدثون عن « النظام العالمى الجديد » ولا سيما بعد أن استخدم الرئيس الأمريكى جورج بوش هذا التعبير فى الرسالة التى وجهها إلى الكونجرس فى ٢٩ يناير ١٩٩١ ، وكذلك فى خطابه الذى ألقاه أمام مجلس الكونجرس قبل ذلك بشهرين . وفيما يلى نتناول هذه التحولات بالدراسة والتحليل : ـ

أولاً : الاتفاق بين القوتين الأعظم وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على تغيير قواعد اللعبة أو التخلى عنها نهائيا ، وكانت الثمرة الأولى لهذا الاتفاق هى اتخاذ قرار باتباع سياسة الوفاق أى إنهاء الحرب الباردة وتخفيض أعداد بعض أنواع الأسلحة الاستراتيجية على أن يتواصل هذا التخفيض تبعا لمراحل متعاقبة . ونظرا لأن الاقتصاد الأمريكى قد استطاع أن يتحمل نسبيا أعباء الحرب الباردة خلال ما يقرب من الأربعين عاما ، بينما لم يتمكن الاتحاد السوفيتى من ذلك لأن قدرته أقل نسبيا ، فقد جاءت المبادرة منذ منتصف الثمانينيات من جانب الرئيس السوفيتى السابق جورباتشوف عندما طرح عناصر التفكير السياسى الجديد الذى يقوم على مقولة « وحدة العالم » وقد ترتب على ذلك أربع نتائج :

أولاً : الاعتماد المتبادل هو القانون الأساسى للعلاقات الدولية ، ثانياً : أن التناقض بين الرأسمالية والاشتراكية لم يعد هو التناقض الرئيسى فى النظام الدولى ، وإنما توارى لصالح التناقض الأهم وهو المتعلق باستمرار البشرية ، ثالثاً : نزع الصفة الأيديولوجية عن العلاقات الدولية ، رابعاً : أن المبدأ الذى يحكم حل النزاعات الدولية هو توازن المصالح وليس توازن القوى .

ثانيا : التحولات الخطيرة التى طرأت على المعسكر الشرقى ، حينما بدأ الرئيس السوفيتى السابق انقلابه المفاجىء ، وذلك بإعلان السياسة الجديدة التى تعتمد على دعامتين هما « الجلاسنوست » GLASNOST أى المصارحة والمكاشفة و « البريسترويكا » PERESTROIKA أى التغيير الهيكلى . وقد تلاحقت تفاعلات هذا الانقلاب المفاجىء داخل الاتحاد السوفيتى وخارجه ، وأدت تداعياته المتسارعة قرب نهاية عام ١٩٨٩ إلى تفجر بركان التحولات التى اجتاحت دول شرق أوروبا التى زعزعت سيطرة أحزابها الشيوعية الحاكمة واعتنقت توجهات جديدة أقرب إلى الليبرالية ، مما يعنى بداية دخولها فى المجرى الرئيسى للاقتصاد العالمى بعد أن كانت منعزلة إلى حد كبير .

ثالثاً : تفكك حلف وارسو وخروجه بكامله من حلبة المنافسة ، وكذلك « الكوميكون » أى السوق المشتركة للدول الشيوعية .

رابعاً : تفكك الاتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٩١ ، وظهور مجموعة من الجمهوريات فى إطار ما يسمى « اتحاد دول الكومنولث » .

خامساً : توحيد شطرى ألمانيا بعد أن ظلت مقسمة إلى شطرين ، هما ألمانيا الغربية وألمانيا الشرقية ما يقرب من الخمسة والأربعين عاما . ولا شك أن توحيد ألمانيا فى الثالث من أكتوبر عام ١٩٩٠ يعتبر انتصارا للنظام الغربى على النظام الشرقى .

سادساً : بدء ظهور الكيانات الضخمة وفى مقدمتها العملاق الأوروبى . فمن المعروف أن السوق الأوروبية المشتركة . قد بدأت بست دول طبقا لاتفاقية روما ، وقد انضمت إليها فيما بعد ست دول أوروبية أخرى . وقد سارت بخطوات لا بأس بها منذ ذلك الوقت حتى عام ١٩٧٠ . وخلال الخمسة عشر عاما التالية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٥) تراخت السوق الأوربية المشتركة عن السير قدما فى طريق الوحدة الاقتصادية نظرا للظروف التى مر بها الاقتصاد العالمى . وفى عام ١٩٨٥ ، أصدر مؤتمر القمة الأوروبى « الكتاب الأبيض » ، وهو يحتوى على برنامج شامل للانتقال من مرحلة السوق الأوروبية المشتركة إلى مرحلة السوق الأوروبية الموحدة . وفى عام ١٩٨٦ تم تعديل اتفاقية روما بمقتضى « الوثيقة الأوروبية الموحدة » التى نصت على إجراءات العمل من أجل إقامة السوق الأوروبية الموحدة بطريق التدرج خلال فترة زمنية تنتهى فى تاريخ محدد هو نهاية ديسمبر عام ١٩٩٢ ، وبذلك يبدأ التنفيذ الفعلى للسوق الأوروبية الموحدة مع مطلع عام ١٩٩٣ ، وهى تضم حوالى ٣٢٠ مليون نسمة .

سابعاً : خلق مجال اقتصادى أوروبى Eurpean Economic Space (E E S) ، وذلك عن طريق الربط بين دول المجموعة الأوروبية الاثنا عشر والدول الست الأعضاء فى « الافتا » وهى سويسرا والنمسا والنرويج والسويد وأيسلندا وفنلندا . ومن المتوقع أن يكون لدول الافتا دور رئيسى فى مجال تشكيل القرارات الخاصة بذلك المجال الاقتصادى دون التدخل فى مجال صناعة القرارات والقوانين المتعلقة بالمجال ذاته . وقد طرحت هذه الخطة الجديدة والتى تستهدف خلق مجال اقتصادى أوروبى فى يناير ١٩٨٩ ، ومن المتوقع البدء فى تنفيذها مع مطلع عام ١٩٩٣ .

ثامناً : لم يقتصر الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الضخمة على دول المجموعة الأوروبية ، وإنما شمل مناطق أخرى من العالم . فعلى سبيل المثال ، قامت الولايات المتحدة فى يناير ١٩٨٨ بتوقيع اتفاقية حرية التجارة بينها وبين كندا ، وقد بدأ العمل بها اعتبارا من يناير ٨٩ (نحو ٢٧٠ مليون نسمة ـ ٢٠ مليون كيلو متر مربع) ، وتجرى محاولات حاليا لضم المكسيك إليها (٣٦٠ مليون نسمة ـ ٢٠ مليون كيلو متر مربع) وليس من المستبعد أن تتطور هذه المنطقة للتجارة الحرة أفقياً لتضم دولًا أخرى ، ورأسياً لتصبح أكثر من مجرد منطقة تجارة حرة ، وعلى سبيل المثال كذلك فإن اليابان بدأت تتجه نحو التكتل الاقتصادى مع دول شرق وجنوب آسيا المعروفة باسم النمور الأربعة أى (سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، هونج كونج) .. مع احتمال اتساعها لكى تضم استراليا ، بحيث تقوم كتلة اقتصادية عملاقة فى حوض المحيط الهادى .

تاسعاً : لا شك أن أزمة الخليج التى بدأت فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ ، باجتياح العراق لدول الكويت ، والتى انتهت بتحرير الكويت فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ ، كانت حالة فريدة فى مضامينها وفى طرق إدارتها والتعامل معها من قبل القوى الكبرى ، بل وأكثر من ذلك فقد كانت هذه الأزمة فريدة فى الآثار التى نتجت عنها أو ساعدت على بلورة بعض منها . وبعبارة أخرى فإن أزمة الخليج قد غيرت كثيراً من المعطيات الدولية والإقليمية ، وساهمت فى خلق وقائع جديدة على الصعيدين السياسى والاستراتيجى ، ومن ثم فى منظومة العلاقات الدولية ذاتها . إن هذه الأزمة كانت أول اختبار حقيقى لسياسة الوفاق بين القوتين الأعظم بل لا نكون مبالغين إذا قلنا إنها كانت أول اختيار حقيقى .. لما اصطلح على تسميته « النظام العالمى الجديد » على الرغم من أن معالمه وأركانه الأساسية لم تكن قد تبلورت واستقرت بشكل كامل ونهائى بعد .

وعلاوة على ذلك فإن أزمة الخليج قد بعثت الحياة من جديد فى جسد الأمم المتحدة الذى كان قد أصابه الكثير من الضعف والوهن على مر العقود الأربعة للحرب الباردة .. هذا بالإضافة إلى أن أزمة الخليج قد سلطت الأضواء مجدداً على الأهمية المحورية لقضية نزع السلاح .

عاشراً : كان من أهم التحولات التى شهدها النظام الدولى القديم ولا سيما فى السنوات الأخيرة منه قيام الثورة الصناعية الثالثة . لقد بدأت الثورة الصناعية الأولى فى انجلترا فى بداية النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وذلك باختراع الآلات التى تدار عن طريق البخار . كما بدأت الثورة الصناعية الثانية فى الولايات المتحدة فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية باختراع الالات الأوتوماتيكية ، أما الثورة الصناعية الثالثة فقد بدأت خلال السبعينيات فى الولايات المتحدة واليابان ودول أوروبا الغربية ، وقد حققت قفزات هائلة خلال السنوات الخمس الاخيرة ، مما جعل نصفها ضمن التحولات العميقة التى تنبىء عن نظام عالمى جديد . ويمكن القول إن ثورة المعلومات هى القاسم المشترك فى الثورة الصناعية الثالثة ، حيث أنها تعتمد على مصدر متجدد وهو التدفق اللانهائى للمعرفة والأفكار والاستخدام الأمثل للمعلومات المتدفقة بوتيرة سريعة ، وخاصة فى ثلاثة مجالات رئيسية : الإلكترونيات الدقيقة ، الهندسة الوراثية ، تطبيقات علوم الفضاء .

حادى عشر : اهتمام الدول الكبرى والمنظمات الدولية بالتوجه الديمقراطى . فبالنسبة للدول الكبرى نشير إلى ما أعلنته الدول السبع الكبرى فى مؤتمر قمة هيوستن عام ١٩٩٠ . ثم فى قمة لندن عام ١٩٩١ من أن المساعدات سوف تقدم للدول وفقاً لمدى تطبيق تلك الدول للأساليب الديمقراطية فى مجتمعاتها . وبالنسبة للمنظمات الدولية فإن صندوق النقد الدولى أصبح يشترط عدم تقديم مساعدات سواء كانت فى شكل منح أو قروض للدول النامية ما لم تأخذ هذه الدول بأسباب التطبيقات الديمقراطية وبالاقتصاد الحر المرتبط بهذا النظام . وقد شهدت السنوات الأخيرة بالفعل تحول عدد لا بأس به من النظام الشمولى إلى النظام الديمقراطى .

ثانى عشر : ضعف دور حركة عدم الانحياز .

على اثر انهيار ما كان يسمى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، بدأ التساؤل يثور حول مستقبل حركة دول عدم الانحياز . لقد شهدت السنوات الأخيرة مواقف تقهقرية لهذه الحركة مما ينبىء ببدء أفول شمسها ودورها السياسى على مسرح الأحداث العالمية . ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد ثلاثة مواقف : موقف دول عدم الانحياز من أزمة الخليج ، موقفها من الإدانة الجماعية لليبيا فى مجلس الأمن فى يناير عام ١٩٩٢ ، استئناف معظم دول الحركة لعلاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل . ويرى البعض أن حركة عدم الانحياز توشك أن تنتهى فى ظل النظام العالمى الجديد . وإن كانت بعض التحليلات الأخرى تؤكد بقاء الحركة .

تلك هى أهم التحولات العميقة التى شهدتها فترة الثمانينيات ، ولا سيما النصف الثانى منها والعامين الأولين من التسعينيات . ويتضح من التحليل السابق أن هذه التحولات كانت لها آثار بالغة الخطورة على جميع دول العالم ، وكذلك على العلاقات الدولية . وإزاء ذلك فقد كان من الطبيعى أن يتحدث الجميع عن « النظام العالمى الجديد » .

هل سيكون النظام العالمى الجديد أحادى القوة ؟

يرى البعض أن النظام العالمى الجديد سوف يكون احادى القوة ، وهم يقصدون بذلك أن الولايات المتحدة سوف تكون - أو بعبارة أدق - بدأت تكون القوة العظمى الوحيدة فى العالم ، ومن ثم فسوف تكون لها كلمة الفصل أو الكلمة النهائية فى العلاقات الدولية . وهم يستندون فى ذلك إلى نقطتين : النقطة الأولى أنه فى ظل النظام الدولى القديم كانت توجد قوتان أعظم هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، ونظرا لتفكك الاتحاد السوفيتى وإزاء ما يواجهه من صعاب اقتصادية جمة ومن ثم انتهاء دوره كقوة عظمى ، فمعنى ذلك أن الساحة الدولية أصبحت خالية أمام الولايات المتحدة لتصبح القوة الأحادية العظمى فى العالم . أما النقطة الثانية فهى الدور الذى قامت به الولايات المتحدة خلال ازمة الخليج حيث استطاعت أن تحصل من مجلس الأمن والأمم المتحدة على ما أرادت من قرارات ، كما تمكنت باستخدام القوة العسكرية من إلزام النظام العراقى على الانسحاب من الكويت .

وفى تقديرنا أن هذا الرأى يجافى الحقيقة ويجانب الصواب لأسباب عديدة .

السبب الأول : أن التفكك الذى أصاب الاتحاد السوفيتى قد تزامنت معه مجموعة من التحولات اشرنا إليها فيما قبل ، مما يجعلنا نتوقع أن النظام العالمى الجديد لن يكون أحادى القوة بل متعدد القوى كما سنوضح ذلك تفصيلا فى فقرة تالية .

السبب الثانى : أن ما حققته الولايات المتحدة خلال أزمة الخليج ما كان يمكن أن يتحقق لولا الموقف المبدئى لغالبية الدول العربية وفى مقدمتها مصر علاوة على أن اجتياح العراق للكويت كان سابقة ليس لها مثيل فى التاريخ المعاصر ولم يكن من الممكن ان يقف العالم إزاءها موقف المتفرج لا فى ظل النظام العالمى الجديد ولا فى ظل النظام الدولى القديم أو فى ظل اى نظام آخر للعلاقات الدولية .

السبب الثالث : هو أنه لا يمكن لقوة عظمى واحدة أن تتحكم فى العالم أجمع بمفردها . وإذا كانت السنوات القليلة الماضية توحى بان الولايات المتحدة أصبحت تتحكم فى العالم بمفردها ، فيجب الا ننسى - كما سبق ان ذكرنا - أن قواعد وآليات النظام العالمى الجديد لم تحدد بعد بشكل نهائى وان الفترة الحالية هى فترة انتقالية فقط .

السبب الرابع : الانهاك الذى أصاب الاقتصاد الأمريكى ولا سيما خلال فترة الحرب الباردة التى استمرت ما يقرب من الأربعين عاما (١٩٤٥ - ١٩٨٥) بحيث اصبح الاقتصاد الأمريكى حاليا يعانى من عجز كبير فى ميزان المدفوعات وعجز ضخم فى الموازنة العامة للدولة وكثرة حالات الإفلاس بالإضافة إلى ان الولايات المتحدة اصبحت الدولة المدينة رقم واحد فى العالم حيث تقدر مديونيتها بحوالى ٧٠٠ مليار دولار .

وعلى الرغم من هذه الأسباب الأربعة التى جعلتنا نعتقد أن النظام العالمى الجديد لن يكون احادى القوة ، إلا أن هذا لا ينفى حقيقة تزايد نفوذ الولايات المتحدة وتأثيرها على مجريات الأحداث الدولية ، ولو أن هذا الوضع المتميز للولايات المتحدة لن يستمر - فى تقديرنا - لفترة طويلة حيث بدأت تظهر على الساحة الدولية قوى عظمى اخرى ، كما سنوضح ذلك تفصيلا فى الفقرة التالية .

القوى العظمى فى ظل النظام العالمى الجديد

ذكرنا فى الفقرة السابقة أنه فى ظل النظام العالمى الجديد لن يكون العالم أحادى القوة . بل سوف تتعدد فيه القوى العظمى . والسؤال الآن : ما هو التصور المتوقع لترتيب القوى العظمى فى العالم فى ظل النظام العالمى الجديد ؟.. وقبل أن نجيب عن هذا السؤال لابد أن نتفق على مفهوم القوة العظمى . فى تقديرى أن القوة العظمى هى القوة التى تكون لديها القدرة الكبيرة على التأثير بشكل فعال فى مجريات الأحداث فى العالم . وهذه القدرة تتوقف ـ كما سبق أن ذكرنا ـ على مجموعة من العوامل أهمها : قوة ومتانة الاقتصاد القومى ، مستوى التقدم التكنولوجى ، مدى ما تمتلكه من موارد طبيعية استراتيجية ، القوة العسكرية ، الموقع الجغرافى ، عدد السكان . الخ . وإذا كنا قد وضعنا قوة ومتانة الاقتصاد القومى كأول هذه العوامل ، فإن ذلك يرجع إلى أن العامل الاقتصادى كان هو السبب الرئيسى والمباشر فيما انتهى إليه النظام الدولى القديم . وهو أيضا الدعامة الأساسية التى تشكل المحور الرئيسى للنظام العالمى الجديد .

وفى ضوء ما تقدم ، فإننا نتوقع أن تكون القوة العظمى الأولى فى العالم فى ظل النظام العالمى الجديد هى أوروبا الموحدة ، يليها فى المركز الثانى الولايات المتحدة وكندا ، أما القوة العظمى الثالثة فسوف تكون اليابان وتايلاند وهونج كونج وكوريا الجنوبية وسنغافورة (وقد تنضم إليهم ماليزيا فيما بعد) ثم تأتى بعد ذلك روسيا الاتحادية لتكون القوة العظمى الرابعة فى العالم . وأخيرا فإننا نتوقع أن تكون الصين هى القوة العظمى الخامسة فى العالم ، ولاسيما بعد تطبيق برنامج الإصلاح والتحول الاقتصادى الذى بدأته الصين منذ حوالى ١٢ عاما ، كما أن تبعية هونج كونج للصين عام ١٩٩٧ سوف تساعد على تبوء الصين لهذه المكانة لأننى أعتقد أن هونج كونج سوف تنجح فى رسملة الصين ، وربما يتم ذلك قبل عام ١٩٩٧ حيث أن الأموال والاستثمارات القادمة من هونج كونج تغزو الصين ، وبعبارة أخرى فإننى أعتقد أن هونج كونج لن تخرج من السوق العالمية ولكنها سوف تدخل بالصين إلى السوق العالمية .

ماذا يريد العالم العربى من النظام العالمى الجديد ؟

نود فى البداية أن نؤكد أن الآراء والمقترحات الواردة هنا فى محاولة للإجابة عن هذا السؤال لا تمثل وجهة النظر الرسمية أو حتى وجهة النظر المتفق عليها بين الدول العربية ، لأن ذلك أمر تختص به جامعة الدول العربية ، وللأسف الشديد فإن أزمة الخليج التى خلقها وأوجدها النظام العراقى قد أحدثت شرخا فى جدار الأمة العربية وجعلها تتقسم إلى ثلاث مجموعات : مجموعة أدانت العدوان ، ومجموعة أيدت العدوان ، ومجموعة اتخذت موقفا متأرجحا بين هذا وذاك . وكان من الطبيعى إزاء ذلك ألا يظهر حتى اليوم موقف موحد للعالم العربى إزاء النظام العالمى الجديد .

وعلى أساس ما تقدم فإن الإجابة التالية عن السؤال المطروح (ماذا يريد العالم العربى من النظام العالمى الجديد ؟) هى محاولة شخصية من كاتب هذا البحث .

وفى البداية نود أن نوضح أن ما تريده الدول العربية من النظام العالمى الجديد لا يختلف عما تريده الدول النامية من هذا النظام ، لأن الدول العربية تشترك مع بقية الدول النامية فى خصائصها باستثناء توافر عنصر رأس المال فى بعض الدول العربية وهى الدول الخليجية الست .

لا شك أن الجانب الاقتصادى هو أكثر الجوانب أهمية بالنسبة لمطالب الدول العربية (والدول النامية عموما) فى ظل النظام العالمى الجديد . وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه المطالب قد بدأت الدعوة إليها منذ عام ١٩٧٣ ، أى فى ظل النظام الدولى القديم .

ففى سبتمبر ١٩٧٣ ، عقد فى مدينة الجزائر مؤتمر القمة الرابع لمجموعة عدم الانحياز (المعروفة باسم الـ ٧٧) ، وكان من بين مقررات ذلك المؤتمر (العمل على إقامة نظام اقتصادى دولى جديد أكثر عدالة وأقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلم العالمى) وفى أبريل عام ١٩٧٤ ، عقدت الجمعية العامة للأمم المتحدة دورة خاصة (الدورة السادسة) ، وانتهت بإصدار قرارين فى أول مايو عام ١٩٧٤ ، الأول القرار رقم ٢٢٠١ وهو ينص على إعلان إنشاء نظام دولى جديد . وقد طرح الإعلان بعض المبادىء الهامة التى يجب أن يقوم عليها النظام الاقتصادى الدولى الجديد . أما الثانى فهو القرار رقم ٢٢٠٢ وهو ينص على « برنامج عمل لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد » ، يتضمن عشر نقاط تمثل ما يجب أن يدور حوله الحوار من أجل إقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد . واستمر الحوار بين الشمال والجنوب منذ ذلك الوقت حتى بدأ الحديث فى السنوات الأخيرة عن النظام العالمى الجديد دون الاتفاق بشكل نهائى على دعائم وركائز وتوجهات النظام العالمى الجديد من الناحية الاقتصادية . بل أكثر من ذلك ـ فكما سبق أن ذكرنا ـ أصبحت الفجوة بين دول الشمال الغنى ودول الجنوب الفقير أكثر اتساعا ، بل وأصبحت دول الشمال الغنى ـ من الناحية العملية ـ بمثابة مجلس إدارة للاقتصاد العالمى .

وعلى أساس ما تقدم فإن النظام العالمى الجديد يجب أن يعمل على جعل البيئة الاقتصادية العالمية أكثر عدلا ، وأشد بيانا ، وأقوى تأييدا للتنمية فى افقر أجزاء العالم . وفى تقديرنا أن الأمم المتحدة بصفتها المنبر الرئيسى للمجتمع الدولى ، يجب أن تعطى دورا مركزيا فى توجيه العالم نحو هذا الهدف الذى يعتبر الشرط الأساسى لضمان السلام والأمن الحقيقيين فى العالم .

ويستدعى تحقيق هذا الهدف اتباع العديد من السياسات التى يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا : وفاء دول الشمال بما سبق أن قررته الأمم المتحدة بتخصيص ٠,٧ ٪ من الناتج القومى الإجمالى كمساعدات سنوية لدول الجنوب ، على أن يتم توزيع هذه المساعدات بطريقة أكثر عدالة . وعدم ربطها بالعلاقات السياسية ، وزيادة نسب المنح ، وتخفيض شروط الإقراض وبصفة خاصة سعر الفائدة وفترة السماح وفترة السداد .

ثانيا : الإسهام بشكل جاد فى حل مشكلة سوء التغذية فى دول الجنوب والتى وصلت فى بعضها إلى حد المجاعة . ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الحد من ارتفاع أسعار الحبوب وعدم الالتجاء إلى سياسة تحديد إنتاجها ، وعدم استخدام القمح كسلعة سياسية ، وزيادة معونات الغذاء ، ومساعدة دول الجنوب فى استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة .

ثالثا : زيادة نصيب دول الجنوب من التجارة الدولية ، وذلك عن طريق إيجاد نسبة عادلة بين أسعار المواد الأولية التى تصدرها تلك الدول وأسعار السلع الصناعية التى تستوردها من دول الشمال ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنب التقلب الشديد فى أسعار المواد الأولية ، ومساعدة دول الجنوب على تصنيع أكبر قدر منها .

رابعا : المساعدة فى نقل التكنولوجيا إلى دول الجنوب وذلك عن طريق إتاحتها بمقابل اسمى ، وإلغاء الشروط التعسفية من عقود بيع التكنولوجيا ، ومساعدة دول الجنوب فى تطويع التكنولوجيا المستوردة لظروفها المحلية ، ومساعدتها كذلك فى تطوير التكنولوجيا المحلية بدلا من

القضاء عليها ، ووقف استقطاب خيرة العقول من أبناء دول الجنوب .

تلك هى أهم مطالب الدول العربية (والدول النامية بصفة عامة) من النظام العالمى الجديد من الناحية الاقتصادية .

وننتقل الآن إلى الجانب السياسى من النظام العالمى الجديد من وجهة النظر العربية .

أولا : المعاملة العادلة لجميع الشعوب .
ثانيا : احترام الشرعية الدولية المتمثلة فى قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن .
ثالثا : عدم الاعتداء على أراضى الغير بالقوة .
رابعا : تسويات المنازعات الدولية بالوسائل السلمية .
خامسا : التضامن ضد العدوان بما يسمح بتحقيق المبدأ الأول وهو احترام الشرعية الدولية .
سادسا : الإسراع بتطبيق سياسة التخلص من أسلحة الدمار الشامل بأنواعها الثلاثة : النووية والكيماوية والبيولوجية .

سابعا : تخفيض الأسلحة التقليدية وخضوعها للسيطرة ، ومن ثم تخفيض الإنفاق العسكرى حتى يمكن توجيه ما يترتب على هذا التخفيض من وفر إلى عمليات التنمية وزيادة المساعدات للدول الأكثر فقرا وعلاج مشكلة المديونية .

ثامنا : تطبيق مبدأ توازن المصالح بدلا من توازن القوى .
تاسعا : تخطى الحواجز من أجل المصالح البشرية والحياة على كوكب الأرض .

وطالما أننا نتحدث عن وجهة النظر العربية إزاء النظام العالمى الجديد ، فلابد أن نشير إلى أزمة الخليج والقضية الفلسطينية . فحينما نشبت أزمة الخليج فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ ، تمسكت الجماعة الدولية بأسس ومبادىء الشرعية الدولية فأصدر مجلس الأمن والأمم المتحدة العديد من القرارات التى تقضى بضرورة انسحاب العراق من الكويت ، ثم فرض العقوبات الاقتصادية على العراق ، ثم السماح باستخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وهو الأمر الذى تحقق فى السادس والعشرين من فبراير عام ١٩٩١ .

هذا بالنسبة لأزمة الخليج ، أما بالنسبة للقضية الفلسطينية ، فقد كان موقف الجماعة الدولية منها مختلفا تماما ، ولم نتمسك إزاءها بالشرعية الدولية . فعلى الرغم من أن القرار رقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٧ والخاص بالقضية الفلسطينية ، والقرار رقم ٦٦٠ الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٩٠ والخاص بأزمة الخليج يستندان إلى المبدأ القانونى ذاته إلا وهو عدم الاستيلاء على أراضى الغير بالقوة ، إلا أن الجماعة الدولية قد أجبرت العراق على الانسحاب من الكويت ، ولم تجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضى العربية المحتلة ، وفى ذلك تمييز متعمد يفقد الأمم المتحدة مصداقيتها بل والنظام العالمى الجديد برمته ، خلاصة القول أنه لا يجوز فى ظل النظام العالمى الجديد أن يطبق القانون ذاته بأسلوبين مختلفين : أسلوب خاص بالدول الضعيفة ، وأسلوب مختلف بالنسبة للدول القوية وحلفائها .

وبالإضافة إلى تباين موقف الجماعة الدولية إزاء كل من أزمة الخليج والقضية الفلسطينية ، فهناك موقف آخر يؤكد هذا التمييز المتعمد فى المعاملة وهو موقف الجماعة الدولية من أسلحة التدمير الشامل فى كل من العراق وإسرائيل . فعلى أثر أزمة الخليج ، أصدرت الأمم المتحدة قرارا

بإجراء أعمال التفتيش على أسلحة الدمار الشامل فى العراق والعمل على تدميرها .
أما بالنسبة لإسرائيل ، فعلى الرغم من انه لم يعد هناك أدنى شك لدى العالم أنها تمتلك كميات ضخمة من مختلف أنواع أسلحة التدمير الشامل ، فلم يصدر حتى اليوم قرار بالتفتيش عليها تمهيدا لتدمير هذه الأسلحة . بل أكثر من ذلك فإن إسرائيل ترفض التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، وذلك على الرغم من أن الأمم المتحدة قد أصدرت فى دورتها رقم ٢٩ القرار رقم ٣٢٦٣ بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية فى الشرق الأوسط .

ماذا يجب على العالم العربى أن يفعله فى ظل النظام العالمى الجديد

يتضح من التحليل الذى أوردناه فى هذا البحث حتى الآن أننا نعيش بالفعل فى عالم متلاحق الأحداث ، سريع الإيقاع ، متداخل الاهتمامات ، متشابك المصالح ولا يمكن لطرف فيه أن يستغنى عن الأطراف الأخرى حيث أصبح العالم يشبه الأوانى المستطرقة . كما اتضح كذلك أن الأنظمة السياسية والقوة العسكرية لم تعد وحدها تؤثر فى مجريات الأحداث الدولية بقدر تأثير المصالح الحيوية المباشرة لكل دولة ، وهى فى حقيقتها مصالح اقتصادية . هذا بالإضافة إلى أننا أصبحنا نعيش فى عالم الكيانات الكبيرة حيث لا مكان فيه للكيانات الصغيرة .
والسؤال الذى نطرحه الآن هو : أين نحن العرب من كل ذلك الذى يجرى حولنا وتحت أبصارنا وأسماعنا ؟ .. إن الأجابة عن هذا السؤال تتطلب الصراحة الإحساس بأمانة المسئولية ، وتشير إلى أن العالم العربى لم يتحرك بالسرعة المطلوبة ، وفى الاتجاه الصحيح ليواكب ويتمشى مع التغيرات والتحولات السريعة العميقة فى النظام العالمى . هذا فى الوقت الذى تتحرك فيه إسرائيل فى جميع الاتجاهات للانضمام للترتيبات الدولية مثلها مثل دول أخرى كثيرة . فقد تقدمت إسرائيل بطلب للانضمام للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة . كما أن المجموعة الأوروبية قد أعلنت عن استعدادها لانضمام إسرائيل إليها بشروط معينة ، كما قامت إسرائيل خلال عام ١٩٩١ بتوقيع اتفاق للتجارة الحرة مع الدول الست أعضاء « الافتا » وقد بدأ سريانه من أول يناير ١٩٩٢ وهو ما يعنى انتفاع صادرتها بمزايا النفاذ إلى الأسواق العالمية ، هذا فضلا عن اتفاق التجارة الحرة الذى كانت إسرائيل قد وقعته مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٥ والذى يتيح لصادراتها معاملة تفضيلية فى السوق الأمريكية حاليا والسوق الكندية والمكسيكية مستقبلا ، وعلاوة على ذلك فإن إسرائيل تبذل المساعى العديدة لإقامة ترتيبات تجارية على مستوى القارة الأفريقية .. ومرة أخرى نطرح السؤال : وأين يقف العالم العربى من كل هذا الذى يجرى حوله ؟ .. وبكل أمانة المسئولية نقول إن العالم العربى مازال بعيدا تماما عما يجب أن يكون عليه فى ظل النظام العالمى الجديد . حقا لقد تمت بعض الخطوات لتحقيق التنسيق والتعاون بين الدول العربية فى مختلف المجالات منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . كما شهدت الثمانينيات قيام ثلاثة تجمعات إقليمية عربية هى « مجلس التعاون الخليجى » الذى يضم ست دول ، و « مجلس التعاون العربى » الذى يضم أربع دول و « اتحاد المغرب العربى » الذى يضم خمس دول . ولكن فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠ ، جاء الغزو العراقى للكويت فوقع على الأمة العربية وقع الزلزال ، وأحدث شرخا فى جسدها لم تلتئم جراحه بعد .

وعلى أساس ما تقدم فإن الدول العربية مطالبة اليوم أكثر من أى وقت مضى ، أن تسرع الخطى نحو التنسيق والتعاون والتكامل فى مختلف المجالات ، وفى مقدمتها المجال الاقتصادى حتى تستطيع أن تواجه النظام العالمى الجديد وما يتميز به من الكيانات الاقتصادية الضخمة . ومن حسن الحظ أن العالم العربى تتوافر لديه الموارد الطبيعية والبشرية والمالية التى تسمح له بأن يواجه التكتلات الاقتصادية العملاقة .

فالوطن العربى يحتل موقعا جغرافيا ممتازا بل وفريدا بين دول العالم ومساحته تقدر بحوالى ١٤ مليون كيلو متر مربع ، أى حوالى ١٠ ٪ من مساحة العالم ، ويصل عدد سكانه إلى حوالى ٢٢٥ مليون نسمة وهم يمثلون حوالى ٤ ٪ من سكان العالم ، وتصل القوى العاملة فى الوطن العربى إلى حوالى ٦٥ مليون فرد ، كما يزخر الوطن العربى بالثروات الطبيعية وفى مقدمتها البترول حيث يمثل إنتاج الوطن العربى حوالى ٢٥ ٪ من الإنتاج العالمى ، ويبلغ الاحتياطى البترولى به حوالى ٦٠ ٪ من الاحتياطى العالمى ، كما يبلغ إنتاج الوطن العربى من الغاز الطبيعى حوالى ١١ ٪ من الإنتاج العالمى ، ويبلغ الاحتياطى منه حوالى ٢٣ ٪ من الاحتياطى العالمى .

وفى قطاع الزراعة ، تبلغ مساحة الأراضى المستغلة ٥٤ مليون هكتار ، كما توجد أراض قابلة للزراعة تصل إلى حوالى ٢٠٠ مليون هكتار ، هذا إلى جانب العديد من الخامات الهامة كالحديد والنحاس والزنك والرصاص والكبريت والفوسفات ، وهى كلها خامات أساسية فى الصناعات التحويلية . هذا بطبيعة الحال إلى جانب توافر عنصر رأس المال فى الدول العربية الخليجية ، وتوافر مقومات السياحة فى بعض الدول العربية وفى مقدمتها مصر وتونس .

وعلى الرغم من توافر كل هذه الموارد ، إلا أن الوطن العربى مازال يعانى من التخلف . وليس أدل على ذلك من وجود فجوة غذائية تصل إلى حوالى ٢١ مليار دولار فى السنة ، وعجز فى موازنات الدول العربية يصل إلى حوالى ٢٣ مليار دولار فى السنة ، ومديونية خارجية تصل إلى حوالى ١٣٦ مليار دولار (بخلاف العراق التى لا تعلن أرقامها) ، ومساهمة الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى لا تتعدى ١٢ ٪ فى حين تتجاوز ٤٠ ٪ فى الدول المتقدمة ، ومتوسط دخل الفرد فى حدود ١٧٠٠ دولار فى السنة ، بينما يتجاوز ٢٥ ألف دولار فى سويسرا والولايات المتحدة . ونود أن نؤكد هنا ، أنه فى ظل النظام العالمى الجديد ، إذا استمر العالم العربى على ما هو عليه من تفكك وتجزئة إلى جانب سوء استخدام الموارد ، فسوف تزداد هذه المؤشرات سوءا .

أما إذا تنبه العالم العربى إلى التحولات العميقة التى تدور حوله فى العالم ، وسارع بتكوين كيان اقتصادى ضخم - وهو ما نتمناه - فإنه يمكن أن يصبح فى مطلع القرن الواحد والعشرين القوة العظمى السادسة فى العالم .

ولن نتحدث هنا عن السياسات الواجب اتباعها لتحقيق هذا الهدف ، لأن عشرات بل مئات الندوات والمؤتمرات قد تحدثت عن هذه السياسات ، ولم يعد هناك مجال لمزيد من الحديث عنها .. إن أضابير جامعة الدولة العربية وما ينبثق عنها من لجان ومجالس لم يعد بها مكان لمزيد من البحوث والدراسات .. إن ما ينقصنا بالفعل هو اتخاذ القرار والبدء فى التنفيذ .

وهذه أمور تتوقف بالدرجة الأولى على توافر الإرادة السياسية .. لقد حان الوقت لإعادة ترتيب البيت العربى ورأب الصدع بين الأنظمة العربية ، والسير قدما فى طريق التعاون والتنسيق والتكامل حتى يتمكن العالم العربى من تبوء المكانة التى تليق به فى ظل النظام العالمى الجديد .

الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى - رؤية عربية

الأستاذ السيد ياسين

أمين عام منتدى الفكر العربى
عمان - الأردن

مقدمـــــة

لا نبالغ أدنى مبالغة لو قلنا إن الإنسانية تنتقل الآن ، عبر عملية معقدة ومركبة ، صوب صياغة مجتمع عالمى جديد ، تحت تأثير الثورة الكونية . وهذه الثورة الكونية تأتى - فى التعاقب التاريخى للثورات المتعددة التى شهدتها الإنسانية - عقب الثورة الصناعية . وكانت البدايات الأولى تتمثل فى بزوغ ما أطلق عليه « الثورة العلمية والتكنولوجية » ، والتى جعلت العلم - لأول مرة فى تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الإنتاج ، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل[1] . وبالتدريج بدأت ملامح المجتمعات الصناعية المتقدمة تتغير ، ليس فى بنيتها التحتية فقط ، ولكن أيضاً فى أسلوب الحياة ، وأنماط التفكير ، ونوعية القيم السائدة ، وأساليب الممارسة السياسية . ومنذ الستينيات ذاع مصطلح جديد ، أطلقه بعض علماء الاجتماع الغربيين ، من أبرزهم « دانيل بل » لوصف المجتمع الجديد ، وهو « المجتمع ما بعد الصناعى »[2] غير أنه مع مرور الزمن تبين قصور

هذا المصطلح عن التعبير عن جوهر التغير الكيفى الذى حدث ، ومن هنا صك العلماء الاجتماعيون مصطلحا آخر راوا انه اوفى بالغرض ، واكثر دقة فى التعبير ، وهو مصطلح « مجتمع المعلومات » . وذلك على أساس أن أبرز ملمح من ملامح المجتمع الجديد انه يقوم اساسا على إنتاج المعلومات وتداولها من خلال آلية غير مسبوقة هى الحاسب الآلى ، الذى أدت اجياله المتعاقبة إلى إحداث ثورة فكرية كبرى ، فى مجال إنتاج وتوزيع واستهلاك المعارف الإنسانية . فإذا أضفنا إلى ذلك القفزة الكبرى فى تكنولوجيا الاتصال ، وبخاصة فى مجال الأقمار الصناعية واستخداماتها الواسعة ، وخصوصا فى مجال البث التليفزيونى الكونى ، الذى بحكم آليته يتجاوز الحدود الجغرافية ، وينفذ إلى مختلف الأقطار ، التى تنتمى إلى ثقافات مختلفة ، مما من شانه أن يؤثر ـ خلال الرسائل الإعلامية المتعددة ـ على القيم والاتجاهات والعادات ، لأدركنا اننا بصدد تشكل عالم جديد غير مسبوق ، تصبح فيه العبارة الشهيرة والتى مفادها أن العالم اصبح قرية صغيرة ، تقصر كثيراً عن وصف أثر التغيرات التى يتعمق مجراها كل يوم .

فى ظل هذه التطورات الكبرى فى مجال المعرفة والاتصال ، وانتقالنا من مجتمع الصناعة إلى مجتمع المعلومات ، أخذ يتشكل ببطء ـ وإن كان بثبات ـ ما يمكن أن نطلق عليه « الوعى الكونى » ، والذى سيتجاوز فى آثاره ، كل أنواع الوعى السابقة عليه كالوعى الوطنى ، بكل تفريعاته من وعى اجتماعى ووعى طبقى ، والوعى القومى . سيبرز الوعى الكونى متجاوزا كل أنماط الوعى السابقة ، لكى يعبر عن بزوغ قيم إنسانية عامة ، تشتد فى الوقت الراهن المعركة حول صياغتها ، واتجاهاتها ، لابد فى مستقبل منظور ، أن ينعقد الإجماع العالمى عليها .

وفى ضوء ذلك كله ، نستطيع أن نفهم سر المعركة التى تدور فى الوقت الراهن حول « النظام العالمى الجديد » ، الذى تريد الولايات المتحدة الأمريكية ـ بعد انهيار النظام العالمى الثنائى القطبية ـ أن تهيمن عليه مستندة إلى قوتها العسكرية والتكنولوجية ، بالرغم من التآكل التدريجى لقوتها الاقتصادية العالمية ، كما تنبأ بذلك بول كنيدى فى كتابه الشهير « صعود وسقوط القوى العظمى »[٣] والذى أثار جدلا أمريكيا حادا ، بين انصاره وخصومه .

كيف نفهم عملية تغيير العالم ؟

العالم يتغير تحت أبصارنا بعمق ، والنظام العالمى يتحول تحولات كيفية غير مسبوقة . كيف نفهم الآثار التى ستنجم عن نشوء مجتمع المعلومات الكونى ، وكيف نحلل الصراع المحتدم فى الوقت الراهن حول النظام العالمى الجديد ؟[٤]

هذا سؤال جوهرى ، وهو لا يطرح مجرد قضايا منهجية مجردة يشتغل بها العلماء الاجتماعيون ، ولكنه يثير موضوع قدرتنا كمواطنين وبشر معنيين فى العالم المعاصر ، حيث تنهمر علينا الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كل ساعة ، عبر شاشات التليفزيون ، بكثافة عالية ، وبطريقة عشوائية لا يجمعها نسق . هل تصلح المناهج السياسية والاقتصادية بمفردها فى أن تقدم لنا إطارا يسمح لنا بالفهم ؟ فى تقديرنا أن هذه المناهج ـ التى عجزت عجزا تاما عن أن تتنبأ بما حدث ـ تقصر عن أن تكون مرشدنا فى فهم ما يحدث . ومن هنا قناعتنا المؤكدة فى أننا بحاجة إلى تبنى منهجية التحليل الثقافى لكى يساعدنا على أن نفهم ونفسر التغيرات العالمية الكبرى ؛ والتى ربما كان رمزها عام ١٩٨٩ ، حين سقطت الأنظمة الشمولية سقوطا مدويا ، وانفتح بالتالى باب جديد من أبواب التاريخ الإنسانى .

التحليل الثقافي :

يمكن القول إن التحليلات المعاصرة للشئون الإنسانية مؤسسة على هدى التجربة التاريخية الخاصة ببعض البلاد ، كما كان الحال حين سيطرت نزعة المركزية الأوروبية على اتجاهات ونظريات العلم الاجتماعي الغربي ، بحيث كانت أوروبا هي المقياس والمعيار في الحكم على تقدم المجتمعات ورقي الثقافات ، أو على أساس مصالح بعض القوى العظمى كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن[٥] .

وهذا الوضع في حد ذاته يضع تحديا أمام هؤلاء الباحثين الذين يحسون بالحاجة إلى منظور أكثر شمولية وقدرة على أن يسع الحياة السياسية المعاصرة ، وهذا التحدي يمكن مواجهته بالاعتماد على مفهوم « الثقافة » وما يستدعيه من مفاهيم تنتمي لنفس الفضاء مثل مفاهيم « التمركز حول السلالة » أو « القومية » ، أو على مفهوم « الأيديولوجية » والذي يثير العلاقة المركبة بين خطابات محددة وأشكال معينة من القوة العسكرية والسياسية والاقتصادية .

فالدعوة الأمريكية مثلاً لنظام عالمي جديد ، لا يمكن - تقديرنا - فهم دواعيها واتجاهاتها وأهدافها ، بغير تحليل ثقافي شامل ، يقوم بتفكيك خطاب الهيمنة الجديد ، في ضوء الأيديولوجية التي يصدر عنها ، والثقافة التي نبع من بين جنباتها .

ويمكن القول إن منهجية التحليل الثقافي لم تتبلور إلا في العقود الأخيرة ، نتيجة إسهامات مجموعة من كبار المنظرين في العلم الاجتماعي الغربي ، أبرزهم ميشيل فوكو الفرنسي ، وهابرماس الألماني ، وبيتر برجر الأمريكي ، وماري دوجلاس الإنجليزية الأصل ، ويمكن أن يضاف إليهم أيضاً دريدا الفرنسي[٦] . غير أن أهمية التحليل الثقافي لم يبرز فقط نتيجة هذه الإبداعات النظرية والمنهجية ، ولكنها ظهرت لأن عديدا من المشكلات التي تجابه العالم الآن ، عجزت المناهج السياسية والاقتصادية السائدة عن سبر غورها ، وتفسير تجلياتها المتنوعة . ومن أبرزها حركات الإحياء الديني ، ومن بينها الصحوة الإسلامية التي تقلق عديدا من الدوائر الغربية ، وانبعاث القومية من جديد ، وتأثيرها المباشر على تغيير خريطة الدول ، والاهتمام العالمي بحقوق الإنسان في إطار ثقافات مختلفة ، وكذلك نقد احتكار وسائل الإعلام العالمية ، إلى غير ذلك من مشكلات تحتاج إلى منهج تحليل ثقافي شامل .

ويشهد على أهمية التحليل الثقافي ما يتردد في الوقت الراهن من دعاوى تتعلق بانهيار الحضارة الغربية ، وتقلص هيمنتها الثقافية على العالم ، وبروز حضارات أخرى كالحضارة اليابانية والصينية مرافقة لنهضة اقتصادية كبرى حققتها اليابان فعلا ، وتشق الصين طريقها إليها ، بالإضافة إلى بروز الحضارة الإسلامية على المسرح العالمي مرة أخرى ، من خلال الصحوة الإسلامية من جانب ، ومشكلة الجمهوريات الإسلامية التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي ، والتساؤلات الغربية القلقة حول توجهاتها في المستقبل ، وهل ستلتحم بالعالم الإسلامي مما يشكل خطورة عظمى على المصالح الغربية ، أم سيتم استقطابها في إطار المشروع الغربي ؟

ومن ناحية أخرى ، لم يكن غريبا أن تتردد في وصف حرب الخليج أوصاف من قبيل أنها الحرب الثقافية الأولى في العصر الحديث[٨] ، والتي تتنبأ بعض الأصوات الاستراتيجية العنصرية الأمريكية بأنها الحلقة الأولى من سلسلة الحروب الثقافية المقبلة ، والتي ستتوجه - في رأي بعضهم

– إلى الصدام مع الحضارة الإسلامية ، بعد انهيار الشيوعية التى كانت العدو التقليدى للغرب[٧] ، [٨] وأيا ما كان الأمر ، فيمكن القول إن التحليل الثقافى ، بالرغم من أهميته القصوى لفهم ظواهر العالم المعاصر ، إلا أنه سيدخلنا ـ شئنا أو لم نشأ ـ فى عالم نظرى معقد ، مازالت تتصارع التيارات المنهجية المختلفة فى رحابه . ويشهد على ذلك تعدد المداخل السائدة فى الميدان ، والتى مازال تطبيق بعضها فى مرحلة التجريب والاختبار .

فى ضوء هذا العرض الوجيز لمجتمع المعلومات الكونى الذى يعبر بشكل عام عن اتجاه تطور المجتمع الإنسانى فى الوقت الراهن ، وللتحليل الثقافى باعتباره المنهجية الملائمة لدراسة وتحليل وتفسير التغيرات الكبرى التى حدثت فى العالم[٩] ، يمكننا القول أن ما أطلقنا عليه منذ البداية الثورة الكونية ، للتعبير عن مجمل حركة الانقلاب فى الأوضاع العالمية ، ليست ثورة وحيدة البعد ، ولكنها ثورة مثلثة الجوانب فى الواقع . فهى أولاً ثورة سياسية شملت النظم السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية على السواء ، ويمكن تلخيصها فى عبارة واحدة ، فى أنها تحول من الشمولية والتسلطية إلى الليبرالية ، ومن صراع الفناء إلى إرادة البقاء ، وهى ثانيا ثورة فى القيم ، وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية ، وهى ثالثا وأخيراً ثورة معرفية تنطوى على الانتقال من الحداثة إلى عالم ما بعد الحداثة .

أولاً : الثورة السياسية

ليس هناك من شك فى أنه يمكن تلخيص الثورة السياسية التى تجتاح العالم فى مجال النظم السياسية ، فى عبارة واحدة مبناها أنها انتقال حاسم من الشمولية والسلطوية إلى الديموقراطية[١٠] . والديمقراطية الحديثة التى تبلورت فى القرن الثامن عشر ، وطبقت جزئيا وفى عدد صغير من الأقطار ، ظهر وكأنه قد تم اغتيالها فى القرن العشرين . فقد ظهرت النازية والفاشية ، وهى مذاهب سياسية وممارسة فى نفس الوقت قضت على القيم والممارسات الديمقراطية ، كما أن الشيوعية التى قامت على أسسها نظم شمولية أدت أيضا إلى الإضعاف الشديد للتيار الديمقراطى فى العالم .

غير أنه ، فجأة ، وحوالى منتصف الثمانينيات ، حدث تحول ملحوظ لصالح الديمقراطية ، فى مجال الأفكار وفى مجال الوقائع على السواء ، فى سياق الحساسيات الشعبية ، وكذلك فى نظر المفكرين والقادة السياسيين .

ومن هنا تثار تساؤلات متعددة : كيف ولماذا حدث التغير ؟ وهل مقدر له الدوام ، وهل سيتاح له أن يعمق تيار الديمقراطية فى العالم ؟ وهل هو يستند إلى مفاهيم واضحة ، وهل ستطبق بجدية ونزاهة ، أم أن الديمقراطية ترتكز على أفكار غامضة ، غير متماسكة وزائفة ، ليس من شأنها أن تكون سوى خدعة جديدة من شأنها أن توقع الإنسانية فى حبائل عبودية من نوع جديد ؟

هذه التساؤلات المتعددة يثيرها المفكرون الغربيون ، وهم يرصدون اتساع نطاق الديمقراطية فى العالم ، ليس فقط فى بلاد أوروبا الشرقية ، والتى كانت ترزح تحت وطأة النظم الشمولية ، وتحررت منها تماماً ، ولكن أيضا فى بلاد العالم الثالث ، والتى شرعت فى الانتقال من السلطوية إلى

الديموقراطية بخطوات متدرجة[١١] . ومن بين القضايا الهامة التى تثار فى هذا الصدد : هل يمكن تصدير الديمقراطية ؟ إن بعض الباحثين الغربيين المحافظين ممن ما زالوا يعتقدون ـ تحت تأثير أفكار المركزية الأوروبية ـ أن الديمقراطية الغربية نظرية متكاملة ، ويمكن تصديرها إلى مختلف الشعوب ، يقعون فى خطأ جسيم . ذلك أنه ليست هناك نظرية وحيدة للديمقراطية تتسم بالتناسق الداخلى ، ويمكن بالتالى نقلها وتطبيقها كما هى فى أى سياق اجتماعى وفى أى مرحلة تاريخية . ذلك أن الديمقراطية ـ كما نشأت تاريخيا فى المجتمعات الغربية ـ تأثرت فى نشأتها وممارستها تأثراً شديداً بالتاريخ الاجتماعى الفريد لكل قطر ظهرت فيه . فالديمقراطية الإنجليزية ـ على سبيل المثال ـ تختلف اختلافات جوهرية عن الديمقراطية الفرنسية ، وهذه تختلف اختلافات جسيمة عن الديموقراطية الأمريكية .

ولذلك إذا اتفقنا على أنه هناك مثال ديمقراطى ينهض على مجموعة من القيم ، أهمها سيادة القانون ، واحترام حقوق الإنسان ، وحرية الفكر ، وحرية التعبير ، وحرية التفكير ، وحرية تكوين الأحزاب السياسية فى إطار التعددية ، والانتخابات الدورية كأساس للمشاركة الجماهيرية فى اختيار ممثلى الشعب ، وتداول السلطة ، فإن هذا المثال بما يتضمنه من قيم ، سيختلف تطبيقه من قطر إلى آخر ، واضعا فى الاعتبار التاريخ الاجتماعى ، والثقافة السياسية ، ونوعية الطبقات الاجتماعية ، واتجاهات النخبة السياسية .

ومن ثم نحتاج ـ فى العالم الثالث بسكل عام ، وفى الوطن العربى بوجه خاص ـ ونحن مازلنا نمر الآن فى مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية ، إلى أن نفكر فى النموذج الديمقراطى الذى علينا أن نتبناه ، والذى يتفق مع الأوضاع الثقاية والاقتصادية والسياسية السائدة فى الوطن العربى . وليس معنى ذلك الخضوع للواقع العربى بكل ما يتضمنه من تخلف ، أو الاستنامة إلى حالة الركود السائدة ، التى هى من خلق النظم السلطوية ، التى جمدت المجتمع المدنى العربى بمؤسساته المختلفة ، ولكن ما نركز عليه هو ضرورة التفكير الإبداعى لصياغة نموذج ديموقراطى يستجيب إلى أقصى حد ممكن ، إلى متطلبات المشاركة الجماهيرية الواسعة فى اتخاذ القرار على كافة المستويات .

ونجد فى هذا الصدد اتجاهين رئيسيين : اتجاه الأنظمة السياسية العربية ، واتجاه المثقفين العرب ، الممثلين للتيارات السياسية المختلفة . أما اتجاه الأنظمة العربية ـ على وجه الإجمال ـ فهو الانتقال من السلطوية إلى التعددية المقيدة ، وبخطى وئيدة ومتدرجة . وتساق فى هذا السياق حجج شتى ، سواء ما تعلق منها بضرورة الحفاظ على الأمن القومى ، كما تعرفه هذه الأنظمة ، أو بأهمية الحفاظ على السلام الاجتماعى ، والاستقرار السياسى .

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه المثقفين العرب ـ على وجه الإجمال أيضا ـ يميل إلى توسيع الدائرة ، والوصول إلى تعددية مطلقة لا تحدها أى حدود ، حيث يباح إنشاء الأحزاب السياسية بلا قيود ، وتمارس الصحافة حريتها بغير رقابة ، وتنشأ مؤسسات المجتمع المدنى بغير تعقيدات بيروقراطية .

غير أن المشكلة الحقيقية لا تكمن فى الوقت الراهن فى الصراع بين الأنظمة السياسية وتيارات المعارضة ، مع أهمية هذا الصراع ، ولكنها تتمثل فى الصراع العنيف داخل جنبات المجتمع المدنى ذاته ، بين رؤيتين متناقضتين : رؤية إسلامية احتجاجية متطرفة ، تريد إلغاء الدولة العربية العلمانية ، وتهدف إلى محو التشريعات الوضعية ، وتسعى إلى إقامة دولة دينية لا تؤمن

بالتعددية ، وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية . أما الرؤية المضادة فهى الرؤية العلمانية بكل تفريعاتها ، والتى تؤمن بفصل الدين عن الدولة ، وتعتقد أن التشريعات الوضعية ينبغى أن تكون هى أساس البنيان الدستورى والقانونى ، مع الحرص على ألا تتعارض مع مبادىء الشريعة الإسلامية ، كل ذلك فى إطار التعددية السياسية ، والتى لا ينبغى أن تفرض عليها قيود .

وقد أثارت أحداث الجزائر الأخيرة خلافات شتى بين المثقفين والمفكرين العرب ، حول خطأ أو صواب الإجراءات التى اتخذها النظام الجزائرى بعد الجولة من الانتخابات ، التى فازت فيها جبهة الإنقاذ بأغلبية ساحقة .

وذهب رأى إلى أنه فى مجال الديموقراطية ، ينبغى التفرقة بين إجراءات الديمقراطية وقيم الديمقراطية . وفى ضوء ذلك يصل هذا الرأى إلى نتيجة محددة ، هى أن ما حدث فى الجزائر ، كان ممارسة لإجراءات الديمقراطية ، تمثلت فى إجراء انتخابات عامة ، فى غيبة إعمال حقيقى لقيم الديمقراطية وأهمها الإيمان بالتعددية السياسية . فإذا جاء تيار سياسى من خلال إجراءات ديموقراطية ، سبق له أن أعلن أنه لا يؤمن بالتعددية ، وأنه إذا استلم الحكم ، فإنه سيلغى التعددية ، بما يعنى إنشاء نظام سياسى شمولى دينى ، محل نظام سلطوى علمانى ، فإن إتاحة الفرصة له لكى ينفذ مخططه يعد فى ذاته مخالفة واضحة للقيم الديموقراطية .

غير أن هذا الرأى لو أخذناه على علاته ، يمكن أن يوصلنا إلى نتائج خطيرة ، مفادها أنه بغير ترسيخ القيم الديموقراطية فإن الإجراءات الديموقراطية ، والتى تتمثل أساسا فى الانتخابات العامة ، تصبح عبثا لا معنى له ، وأخطر من هذا ، إنها يمكن أن ترد المجتمع إلى الوراء فى مجال الممارسة الديموقراطية . كيف الخروج إذن من هذه المشكلة ؟

فى تصورنا أنه فى مرحلة الانتقال من السلطوية إلى التعددية ، لابد من إجراء حوار وطنى واسع ومسئول ، بين كافة الفصائل والتيارات السياسية ، للوصول إلى ميثاق يحدد قواعد العملية الديموقراطية ، وينص على تراضى كافة الأطراف بالاحتكام ، ليس فقط لإجراءات الديموقراطية ، وإنما لقيمها أيضا . غير أن هذا الميثاق لكى يطبق بصورة واقعية ، ينبغى أن يتضمن من الآليات ، ما يسمح بعدم الخروج على الشرعية الدستورية ، إذا ما أتيح لتيار سياسى معين أن يحصل على أغلبية فى الانتخابات . ويمكن التفكير فى هذا الصدد ، فى إنشاء مجموعة من الأجهزة الدستورية التى تراقب العملية الديموقراطية ، وتمنع الخروج على قواعدها ، بل إن الجيش نفسه ، والذى هو - بحسب التعريف - يحمى الشرعية الدستورية ، يمكن أن يكون له دور فى هذا الصدد ينص عليه الدستور ويحدد نطاقه بكل دقة ، حتى لا يتحول إلى مؤسسة عسكرية تتدخل فى الحياة السياسية .

بعبارة مختصرة نحتاج فى الوطن العربى إلى إبداع فكرى لصياغة نموذج ديموقراطى صالح للتطبيق ، لا يكون نقلاً آليا لقواعد الديموقراطية الغربية من ناحية ، ولا يخضع من ناحية أخرى للمواصفات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية الناجمة عن التخلف السائد . نموذج ديموقراطى يتجه إلى المستقبل ، بل ويعمل على تطوير الأوضاع القائمة ، حتى نضمن أوسع مشاركة جماهيرية فى عملية اتخاذ القرار .

الشق الأول من الثورة السياسية الراهنة ، هو التحول من الشمولية إلى الديموقراطية ، غير أن الشق الثانى الذى لا يقل عنه أهمية ، هو الانتقال من صراع الفناء إلى إرادة البقاء فى العلاقات الدولية[١٢] .

ولسنا فى حاجة إلى ان نفيض فى التغيرات العميقة التى لحقت بالنظام الدولى ، بعد انتهاء الحرب الباردة ، وسقوط العالم الثنائى القطبية ، بكل ما يتضمنه من صراعات ايديولوجية ، ومعارك سياسية ، وتوازنات للقوى . غير ان النتيجة البارزة لكل هذه التطورات هى بروز الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الرئيسي المهيمن على السياسة العالمية فى الوقت الراهن . وفى ظل هذه التطورات الخطيرة ، وفى سياق حرب الخليج ، اعلن الرئيس بوش قيام النظام العالمي الجديد ، واعتبر الممارسة الأمريكية فى الحرب ، التطبيق الأمثل لقواعد واتجاهات ومعايير هذا النظام .

ومن سوء الحظ ، إن الدعوة الإيديولوجية الأمريكية الصارخة لهذا النظام العالمى الجديد ، والتى صاحبت حرب الخليج ، اخفت حقيقة ثقافية واجتماعية بالغة الاهمية ، هى انه فى العقود الاخيرة بدا يتخلق مجتمع عالمى جديد ، بتاثير تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية فى البلاد الصناعية الغربية المتقدمة ، بالإضافة إلى التغيرات الكبرى التى كانت تحدث بهدوء وعمق داخل بنية المجتمعات الاشتراكية ، وكذلك التحولات البنائية فى مجتمعات العالم الثالث .

وقد ادى ذلك إلى نشوء جدل - على الصعيد العالمى - حول النظام العالمى الجديد : اتجاهاته ، ومبادئه ، وآلياته ، واهم من هذا مخاطره ، وغيبت فى هذا الجدل الحقائق الموضوعية المتعلقة بالتغيرات التكنولوجية الكبرى ، والتغيرات الثقافية التى لحقت بانساق القيم فى العالم ، وبروز صور جديدة من المشاركة السياسية .

ولعل سبب ذلك كله ، الخطاب الذى اعلن من خلاله الرئيس بوش قيام النظام العالمى الجديد ، والذى تضمن نوعا من انواع تصفية الحسابات التاريخية بين الراسمالية والشيوعية ، ودعوته إلى تسييد نسق من القيم ، تؤمن به الولايات المتحدة الأمريكية ، بالإضافة إلى تركيزه على عصر المعلومات وتاثير تكنولوجيا الاتصال . وهذا النسق القيمى يمكن فى الواقع ان يتم الاتفاق على كثير من مبادئه ومن اهمها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ، غير ان بعض المبادىء الأخرى مثل اعتبار الراسمالية هى الطريق الأمثل لتطور البشرية ، وخصوصا الراسمالية كما هى فى المفهوم الأمريكى ، قد لا يكون محل اتفاق حتى الآن . واهم من ذلك ان انتداب الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، باعتبارها هى صاحبة الدعوة للنظام العالمى الجديد ، والقادر على فرضه وحمايته ، مسالة خلافية ، وخصوصا فى ظل سياق دولى تطمح فيه قوى كبرى مثل اليابان والمانيا والصين ، إلى ان تلعب دورا اساسيا فى النظام العالمى فى الحقبة القادمة . اما فيما يتعلق بعصر المعلومات وثورة الاتصال فقد كان الرئيس بوش فى الواقع يرد على مطالب الجنوب بصدد إنشاء نظام إعلامى عالمى جديد ، ويدعو إلى صيغة اكثر محافظة فيما يتعلق بالإعلام من اجل الإنسانية .

ويشهد على ما ذكرناه خطاب الرئيس بوش نفسه الذى القاه امام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩١[١٣] .

فقد جاء فيه فى معرض تصفية الحسابات التاريخية التى تحدثنا عنها .. « ... لن اركز اليوم على تنافس الدول العظمى ، ذلك التنافس الذى ميز السياسة الدولية لنصف قرن مضى . بدلا من ذلك ساتحدث عن تحديات بناء السلام والازدهار فى عالم يمر بنهاية الحرب الباردة واستئناف التاريخ . لقد احتجزت الشيوعية التاريخ لسنوات طويلة ، وعلقت نزاعات قديمة واخمدت تنافسات إثنية وقمعت طموحات قومية وتحيزات قديمة . بعد ان بدات الشيوعية تتحلل ، تبرعمت من جديد تلك الاحقاد القديمة ، وبدا الناس الذين حرموا من ماضيهم لسنوات ، فى البحث عن هوية لهم ، وكان

ذلك يحدث فى الغالب عبر وسائل سلمية بناءة ، رغم ان ذلك يحدث فى احيان اخرى ، عبر صراعات تسيل فيها الدماء » .

وفى سياق دعوته لتسييد نسق القيم الراس مالى قرر الرئيس بوش : « .. من جهة اخرى تعلم العالم ان السوق الحرة توفر مستويات من الازدهار والنمو تعجز الاقتصادات المخططة مركزيا عن توفيرها . وحتى اكثر التقويمات مراعاة لاقتصادات الدول الشيوعية ، تشير إلى ان اقتصادات دول العالم الحر نمت بمعدل بلغ ضعفى نمو اقتصادات الدول الشيوعية سابقا .. « واضاف » .. نسمع هنا فى هذه القاعة احاديث عن مشاكل الشمال والجنوب غير ان التجارة الحرة المفتوحة ، بما فى ذلك حرية الوصول التى لا يعوقها عائق إلى الأسواق والقروض ، توفر للدول النامية الوسائل والاكتفاء الذاتى والكرامة الاقتصادية » .

وقرر الرئيس بوش بصدد ثورة المعلومات والإعلام « إن ثورة المعلومات ادت إلى تدمير اسلحة العزلة والجهل المفروضين بالقوة » .

لقد تغلبت التكنولوجيا فى العديد من انحاء العالم على الطغيان مثبتة بذلك ان عصر المعلومات يمكن ان يصبح عصر التحرر .

ويتحدث فى نهاية الخطاب عن الدور الأمريكى فيقرر : « واخيراً ، لعلكم تتساءلون عن دور امريكا فى العالم الجديد الذى وصفته . دعونى أؤكد لكم ان الولايات المتحدة لا تنوى النضال من اجل سلام يتحقق وفقا للتصور الامريكى ، إلا اننا ننوى ان نبقى عاملين ولن نتقهقر وننسحب وننعزل . إننا سنقدم صداقة وقيادة ، ونسعى باختصار إلى سلام عالمى قائم على المسئوليات والتطلعات المشتركة » .

غير انه وبالرغم من تاكيد الرئيس بوش على ان الولايات المتحدة الامريكية لن تفرض تصورها على العالم ، وإن كانت ستتقدم لقيادته بصريح عباراته ، إلا ان الرسالة ادركتها دول الجنوب بمعناها الحقيقى ، المستتر وراء الصياغات الدبلوماسية ، وهى ان النظام العالمى الجديد ، يمكن ان يكون صورة جديدة من صور الهيمنة ، مما سيؤدى إلى مزيد من تبعية الجنوب للشمال ، وإخضاعه سياسيا بل وعسكريا لتوجيهات الولايات المتحدة الأمريكية . ويدعم هذه المخاوف امثلة بارزة من ازدواجية المعايير . ففى الوقت الذى مارست فيه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها القوة المسلحة الفائقة باحدث تكنولوجيا السلاح ضد العراق لإجباره على الانسحاب من الكويت ، فإنه لوحظت معاملة مختلفة لإسرائيل الرافضة للسلام ، والتى تتحدى قرارات الأمم المتحدة المتعددة ، والتى تنص على الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني والتى لا يمكن التصرف بها . كل ذلك بالإضافة إلى تطبيق انتقائى لمعايير حقوق الإنسان ، حيث يتم التركيز على مخالفتها فى الدول التى تتعارض مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فى الوقت الذى يتم تجاهل خرقها فى دول اخرى لا ترى السياسة الأمريكية ـ وفقا لتقديرها لمصالحها ـ ضرورة او مصلحة فى إدانتها . وقد عبرت دول الجنوب عن اتجاهاتها ومطالبها فى مواجهة النظام العالمى الجديد من خلال إعلان « اكرا » الصادر عن حركة البلدان غير المنحازة والصادر فى السابع من شهر سبتمبر ١٩٩١ ، والذى يحمل عنوان « عالم يتحول من انحسار المواجهة إلى تنامى التعاون »[١٤] والذى ورد فى البند الثانى عشر من البيان هذه الفقرة ذات الدلالة :

« إن حركة عدم الانحياز تحيى وتؤازر المطالبة بالديمقراطية وبإشاعة التعددية السياسية . فنحن نشهد اهتماما متزايدا بحقوق الإنسان في العالم كله . وقد آلينا على انفسنا ان نحترم هذه الحقوق . إلا اننا نؤكد من جديد انها يمكن ان تصان على نحو اكمل في مناخ من العدالة الاقتصادية والاجتماعية » ، وهكذا اكدت دول عدم الانحياز على ان حد الديمقراطية الحقيقى هو العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتى لا يمكن ان تتحقق إلا إذا حدث تغير جوهرى في شروط التبادل الاقتصادى في النظام العالمى ، وهى الدعوة القديمة للجنوب ، إلى إنشاء نظام اقتصادى عالمى جديد ، والتى تعثرت ، ثم تجمدت ، نتيجة مقاومة ورفض الدول الصناعية الكبرى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن ناحية اخرى ابرزت دول عدم الانحياز رفضها لانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة توجهات النظام العالمى الجديد وفرضها بالقوة ، في البند الخامس عشر من بيان أكرا حيث قرر البيان :

« وفي هذا السياق ، يتعين على حركة عدم الانحياز التى تمثل اغلبية دول العالم ، واغلبية شعوبها ، ان تضطلع بدور أكثر اهمية وفاعلية في تشكيل النظام الدولى الجديد ، إذا ما أريد لهذا النظام ان يتمتع بالشرعية أو القبول » .

وبالرغم من ان الرئيس بوش لم يطنب في تحليل البعد الإعلامى ، إلا أن عددا من الملاحظين والأخصائيين الأمريكيين على ما يرى د . مصطفى المصمودى في بحث هام له غير منشور عن البعد الإعلامى للنظام العالمى الجديد - يرون ان اللائحة التى تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة تحت عنوان « الإعلام في خدمة الإنسانية » في اوساط ديسمبر ١٩٩٠ ، تتماشى تماما مع راى الرئيس الأمريكى ، ويمكن اعتبارها امتدادا طبيعيا للفقرة التى خص بها موضوع تدفق المعلومات وتطور تكنولوجيا الاتصال ، في الخطاب الذى قمنا بتحليله .

والخلاصة ان هذا البيان الخاص بالإعلام في خدمة الإنسانية هو - في راى المصمودى - (١٥) الرد على دعوة الجنوب لإنشاء نظام إعلامى عالمى جديد ، لانه يتضمن تخفيفا من حدة لهجة هذه الدعوة ، ورفضا لبعض توجهاتها التى كانت تهدف اساسا إلى التوازن في الإعلام العالمى لصالح دول الجنوب .

ومجمل القول إن الثورة السياسية التى تجرى في العالم الآن ، والتى تدور حول محور الديمقراطية تحمل في طياتها صراعات بالغة الحدة والضراوة بين النظم السياسية السلطوية وتيارات المعارضة من ناحية ، وبين التيارات الإيديولوجية المتصارعة داخل كل مجتمع مدنى من ناحية اخرى . اما النظام العالمى الجديد الذى طرحته الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد بدات بوادر التحفظات التى ابدتها إزاء صياغته وتوجهاته بعض الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان وألمانيا ، أما دول الجنوب فقد احست مبكرة في الواقع باحتمالات الأخطار التى يمكن أن تلحق مصالحها الأساسية من جراء تطبيقه ، ومن هنا الأهمية الكبرى لبيان اكرا في بلورة وعى نقدى إزاءه . وهو يمثل دعوة جادة ليس فقط لدراسته وتحليله ، وإنما في المطالبة بان يكون لها دور في صياغته ، حتى يصبح نظاما عالميا جديدا ، يقوم على المشاركة وليس على الهيمنة ، وعلى الرضاء وليس على الفرض بالقوة .

ثانيا : الثورة القيمية

هناك اتفاق بين الباحثين على انه حدثت فى بنية المجتمعات الصناعية المتقدمة « ثورة هادئة » فى القيم لو استخدمنا تعبير الباحث الأمريكى البارز إنجلهارت . وهذه الثورة لها شقان : الأول يتعلق بالانتقال من القيم المادية إلى القيم ما بعد المادية . والثانى يتعلق بالتحول الجوهرى فى العلاقة بين النخب السياسية والجماهير ، من صياغة النخب لاتجاهات الجماهير وتعبئتها سياسيا لتحقيق الأهداف السياسية التى ترسم لها ، إلى تحدى الجماهير للنخب السياسية ، من خلال المطالبة بالمزيد من المشاركة السياسية ، والتدخل فى عملية صنع القرار .

لقد ادت هذه الثورة التى يطلق عليها إنجلهارت فى كتابه الذى صدر حديثا « التحول الثقافى »(١٦) إلى تغيير جوهرى ليس فقط فى « اجندة » الموضوعات السياسية التى يدور حولها الجدل السياسى بين الحكومة والمعارضة وفى فترة الانتخابات الدورية ، ولكن فى بلورة اتجاهات جماهيرية واسعة المدى اثرت على اسلوب الحياة فى المجتمعات الغربية المتقدمة . ومن هنا ظهرت قائمة بموضوعات جديدة من اهمها نوعية الحياة ، وحماية البيئة ، وظهور تيارات ثقافية تدعو للإحياء الدينى .

ويقرر بعض الباحثين ان هذا التغير فى الاتجاهات والقيم فى المجتمعات الغربية ، يرد اساسا إلى آثار الثورة العلمية والتكنولوجية ، التى مكنت الدول الصناعية المتقدمة من إشباع الحاجات الأساسية للجماهير ، مما سمح لها ان تولى بصرها تجاه الجوانب المعنوية فى الحياة . اصبح البحث عن المعنى ، هاجسا اساسيا لجماهير عريضة فى هذه المجتمعات ، وما دمنا انتقلنا من الإشباع المادى ، إلى مجال الإشباع الروحى ، فلابد ان يؤدى ذلك إلى حركة إحياء دينية ، برزت معالمها فى كثير من هذه المجتمعات المتقدمة . وهذه الحركة يفسرها بعض علماء الاجتماع مثل دانيل بل الأمريكى ، بانها ترد إلى ان الحداثة وصلت إلى منتهاها ، بمعنى انها وصلت إلى نهاية الشوط التاريخى ، ولم تتحقق السعادة للبشر ، بالرغم من شيوع السلع وتوافرها فى مجتمعات الاستهلاك ، وتحت تاثير ثقافة تحض الفرد اساسا على الاستهلاك الدائم ، حتى اصبح ذلك غاية فى حد ذاته ، وقد ادى ذلك إلى شيوع الاغتراب فى هذه المجتمعات ، مما ادى فى النهاية ، إلى « عودة المقدس » إلى الحياة مرة اخرى ، إذا استعرنا عنوان مقالة شهيرة لدانيل بل نشرها فى المجلة البريطانية لعلم الاجتماع .

وإذا كانت المجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد انتقلت من مرحلة القيم المادية بعد ان اشبعت إلى مرحلة القيم ما بعد المادية ، إلا انه فى مجتمعات العالم الاشتراكى والعالم الثالث ، فإنها تمر ايضاً بنفس المرحلة ، وإنما لاسباب مختلفة تماماً . فقد تبين فى هذه المجتمعات ان مقايضة الديموقراطية بإشباع الحاجات الأساسية المادية ، ادى فى التحليل الأخير ، إلى الفشل فى إشباع هذه الحاجات ، فى ظل القهر المعمم ، والحرمان من الديموقراطية . فى المجتمعات الاشتراكية ـ وحالة الاتحاد السوفيتى تعد نموذجية ـ اصبح الحصول على السلع الأساسية يمثل مطلبا بالغ الصعوبة للجماهير العريضة ، وتسود أوضاع مشابهة فى مجتمعات العالم الثالث ، ونتيجة لتذبذب السياسات الاقتصادية وجمود التخطيط المركزى ، ومحاولة قهر الطبيعة الإنسانية ، والقضاء على الحافز الفردى ، والاعتماد على الدولة فى كل شىء لسد الحاجات الأساسية ، مما ادى إلى نقص الإنتاجية ، وتعاظم الديون ، والتضخم ، والانخفاض المستمر لمستوى المعيشة ، والانهيار فى نوعية الحياة .

وهكذا يمكن القول إن التحول الثقافي الذى لحق بالمجتمعات الصناعية المتقدمة ، قد لحق ايضاً - وإن كان لأسباب اخرى - المجتمعات الاشتراكية ومجتمعات العالم الثالث . بحيث يمكن القول - بدون مبالغة - ان هناك بوادر تخلق وعى كونى اصبحت مكوناته لا تفصل بين القيم المادية والقيم المعنوية ، ولا تعزل المادة عن الروح ، ولا ترى تناقضا بين العلمانية والإحياء الدينى .

ثالثا : الثورة المعرفية

إذا كنا تحدثنا عن « الثورة الهادئة » التى حدثت فى مجال القيم والاتجاهات لدى الجماهير فى مختلف انماط المجتمعات الإنسانية المعاصرة ، فيمكننا ان نضيف إليها ثورة معرفية بالغة الأهمية ، ورغم اهميتها إلا ان المعارك الفكرية التى تنطوى عليها ، لم تصل بعد آثارها إلى الجماهير ، لأنها - اساسا - تدور بين النخب الفكرية فى مختلف الأقطار . بعبارة اخرى مازال الحوار الفكرى محصورا فى الدوائر الأكاديمية والفكرية .

وايا ما كان الأمر ، فإن هذه الثورة المعرفية يمكن - فى تقديرنا - ان تلخص فى عبارة واحدة الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة[(١٧)-(٢٤)] .

الهوامش والمراجع

(١) انظر فى ذلك :
السيد ياسين ، الايديولوجية والتكنولوجية ، ثلاث دراسات نشرت تباعا فى مجلة الكاتب ، اغسطس وسبتمبر واكتوبر ١٩٦٩ .

(2) Bell, D., The Coming of Post - Industrial Society, a venture in social forcasting, New York : Basic Books, 1977 .

(3) Kennedy, p., The rise and fall of the great powers, New York : Random House 1987 .

(٤) انظر دراستنا لهذا الموضوع :
السيد ياسين ، تغيير العالم : جدلية الصعود والسقوط والوسطية ، المقدمة التحليلية للتقرير الاستراتيجى العربى ، عام ١٩٨٩ .
ونشرت بعد ذلك فى الفصل الاول من كتابنا : الوعى القومى المحاصر ، ازمة الثقافة السياسية العربية ، القاهرة : الأهرام : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ١٩٩٢ .

(٥) انظر فى هذا الموضوع دراسة هامة :
- Walker, R.B.J., East wind, Civilization Hegemonies, and World Orders, in : Walker, (Editor), Culture Ideology and World Order, Boulder & London : Westview press, 1984 .

(6) Wuthnow, R. etal., Culture Analysis, London : Routledge & Kegan Paul, 1984 .

(٧) انظر على سبيل المثال العدد الخاص الذى صدر عن حرب الخليج من مجلة اسبرى ، وكراسات الشرق :
Esprit & Les Cahiers de L'Orient, Contre La Guerre de Cultures, Juin, 1991 .

(8) Lind, W.S. Defending Western Culture, Forign poricy, no 84, Fall 1991, 40-50 .

(٩) انظر فى ذلك :

Wuthnow, R., Meaning and Moral Order, Explorations in Cultural Analysis, Berkely : U. of California press 1987, 1-17 .

(١٠) انظر فى ذلك :

Muravchik, J., Advancing Democatic Cause, in Dialogue 4, 1991, 20 - 24 .

(١١) انظر : السيد ياسين ، الوعى القومى المحاصر ، ازمة الثقافة السياسية العربية ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، ١٩٩٢ ، ١٥١ ـ ١٦٢ .

(١٢) راجع الكتاب الاخير لشومسكى :

Chomsky, N., Deterring Democracy, London : Verso, 1991 .

(١٣) انظر : بوش يرى فرصة تاريخية لتعاون دولى (نص خطاب الرئيس امام الجمعية العامة ٩١/٩/٢٣ وكالة رويتر ، ترجمة غير رسمية .

(اود ان اشكر بهذا الصدد د . مصطفى المصمودى وزير الإعلام التونسى السابق الذى زودنى بالنص ، وبنص إعلان اكرا لدول عدم الانحياز) .

(١٤) إعلان اكرا الصادر عن حركة البلدان غير المنحازة : عالم يتحول من انحسار المواجهة إلى تنامى التعاون .

(١٥) مصطفى المصمودى ، البعد الإعلامى للنظام العالمى الجديد ، دراسة غير منشورة قدمت فى ندوة معهد الشئون الدولية فى تونس عن « الإعلام والعلاقات الدولية » .

(16) Inglehart, R., Culture Shift in Advanced Industrial Societies, Princeton : Princeton University press, 1990 .

(١٧) انظر فى ذلك المراجع التالية :

Nous, A., la modernite, Paris, Grancher, 1981 .

(18) Hassan, I., The Postmdern Turn, Essayes in postmodern Theory and Culture, The Ohio State University, 1987 .

(19) Lyotard, J.F. La Condition Postmoderne, Rapport Sur Le Savoir, Paris : Minuit, 1979 .

(20) Edelman, M., Constructing the Political Spectacle, Chicago : U. Chicago Press, 1988 .

(21) Game, A., Undoing the Social, Towards a Deconstuctive Sociology, Toronto, U. of Toronto press, 1991 .

(22) Docherty, T., After Theory, post modernism, post marxism London : Routledge, 1990 .

(24) Ashley, R.K., Living on Border Lines, poststructuralism, and war, in : Derian, J.D., Shapiro, M.J., International / Intertextual relations, postmodern Readings of World Politics, lexingten, Books, 1989, 259-322 .

رؤية عربية للتحولات الراهنة فى النظام الدولى وبدائل المستقبل العربى

الأستاذ جميل مطر

مدير المركز العربى لبحوث التنمية والمستقبل

ملخص للورقة

تطرح الورقة رؤية شخصية لواقع التطورات الحالية الجارية فى النظام الدولى . وتحاول تفنيد بعض المقولات السائدة فى المنطقة العربية ، ومناطق أخرى من العالم الثالث ، وربما فى بعض مناطق شرق أوروبا وشمال آسيا . تستند هذه المقولات على اعتقاد مؤداه أن النظام الدولى الجديد قد استقر على شكل قيادة منفردة متمثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

كما تنظر الورقة إلى التطورات الجارية فى دول الجوار المتاخمة للنظام الإقليمى العربى ، وتناقش احتمالات التعاون والصراع فيما بينها وتأثير ذلك على الدول العربية ، كما نناقش احتمالات التعاون والصراع بينها من ناحية وبين الدول العربية نفسها من ناحية أخرى .

وتحاول الورقة بعد ذلك طرح بدائل لمستقبل النظام الإقليمى العربى فى ضوء المشروعات المعروضة حاليا لوضع ترتيبات إقليمية فى مجال أوسع من المجال العربى ، وتركز بصفة خاصة على الدور المصرى .

١ - فى مرات ثلاث خلال قرن واحد وقعت أحداث دولية هائلة وأعقبها جميعا حالة سيولة فى العلاقات الدولية واختلال فى توازن القوى . وفى المرات الثلاث بدون استثناء خرجت الولايات المتحدة على العالم معلنة نفسها القطب الأوحد ومبشرة بقيام نظام دولى جديد . حدث هذا الأمر فى أعقاب الحرب العالمية الأولى .. وحدث فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وحدث فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى القطب الأعظم الثانى فى النظام الدولى . فى المرتين الأولى ، والثانية لم يدم استمتاع الولايات المتحدة بزعمها أو بزعامتها طويلا ، فى المرة الأولى تغلب تيار الانعزالية فى السياسة الأمريكية فتخلت الولايات المتحدة عن أى دور رئيسى لها فى تفاعلات ما بين الحربين . وفى المرة الثانية وكانت القوى قوة عسكرية والقوى قوة اقتصادية . لم تمض أعوام إلا وكان الاتحاد السوفيتى قد زحف متقاسما القمة الدولية مع الولايات المتحدة .

وقد يكون مبكرا تقدير مدة ودرجة الاستمتاع الأمريكى الراهن بما تتصوره زعامة دولية منفردة . ولكن المؤكد أمامنا هو أن الفجوة التى تفصل الولايات المتحدة اقتصاديا عن القوى التالية ليست واسعة اتساع الفجوة التى كانت موجودة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . فالولايات المتحدة لا تنتج أكثر من خمس أو ربع الإنتاج العالمى ، وهى أكبر دولة مدينة فى العالم . وهى الدولة ذات أكبر عجز فى الموازنة . وهى أيضا الدولة ذات التدهور النسبى الأعظم بين الدول الصناعية العظمى فى معدلات التقدم أو فى عموم النشاط الاقتصادى والاجتماعى والتعليمى .

أما التفوق العسكرى ، فهو فعلا الأقوى عتادا واستعدادا . ولكن يوجد ثلاثة قيود تحد من هذا الإطلاق فى التفوق .

القيد الأول : هو واقع وجود قوى نووية متعددة لديها صواريخ عابرة للقارات . بمعنى آخر يقف الرادع النووى والصاروخى لدى دول أخرى حائلا يمنع انفراد الولايات المتحدة بموقع القمة العسكرية مثلما كان الوضع فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

القيد الثانى : وهو المتعلق بالنسبة السياسية . فالقوة العسكرية إن لم تخدم أهداف الولايات المتحدة فى المحافظة على وضع القمة ، تصبح قوة غير قابلة للتصديق . إن الولايات المتحدة ليست فى خصومة شديدة مع أى دولة أخرى ذات مصداقية عسكرية مهمة ، وبالتالى فتفوقها العسكرى لا يدخل بالضرورة أو بشكل حاسم فى حساب توازنات القوة بين القوى الصناعية العظمى . معنى هذا أن هذه القوة لن تفيد إلا فى مواجهة دول العالم الثالث . وهى دول لم تعد تؤثر فى توازنات القمة الدولية .

القيد الثالث : وهو قيد يرتبط بمستوى التقدم التكنولوجى فى عدد من الدول الصناعية الكبرى . نتذكر جيدا كيف أن الولايات المتحدة تمكنت خلال شهور قليلة بعد ديسمبر / كانون أول ١٩٤١ من بناء أقوى قوة عسكرية فى العالم . حدث هذا نتيجة درجة عالية من التقدم التكنولوجى واتساع قاعدة التصنيع فى الولايات المتحدة . وحدث فى الأربعينيات الآن كم من الوقت تحتاجه اليابان أو ألمانيا لتتحول إلى دولة عسكرية متفوقة إذا دعت الظروف إلى هذا التحول ؟

هذه القيود تعرفها القوى الصناعية الأخرى . وربما لا تعرفها - او لا تريد ان تعرفها - بالقدر الكافى بعض دول واقاليم العالم الثالث . ولذلك نشات مستويات إدراكية مختلفة للنظام الدولى . فحيث يوجد الإدراك بهذه القيود تتعامل الدول على اساس ان المرحلة الدولية الراهنة مرحلة سيولة ، اى مرحلة مؤقتة ، يمكن استنفادها إلى نهايتها لتحقيق مزيد من القوة الصناعية والاستعداد لبناء القوة العسكرية والنفوذ السياسى دون خشية من الولايات المتحدة التى ترتبط مع هذه الدول فى تحالفات ولا توجد خصومات شديدة بينها .

اما عند الدول التى لا تعترف بهذه القيود او لا تعرفها فالولايات المتحدة يجرى التعامل معها على اساس انها القوة العظمى المهيمنة ، وان النظام الدولى قد استقر فى شكل نظام احادى القطبية . وفى ضوء هذا الإدراك تصبح الولايات المتحدة فى حقيقة الأمر قوة إقليمية كبرى اكثر منها قوة دولية عظمى ، وليس سرا ان عدداً كبيراً من الأقطار العربية من نوع الدول التى لا ترى القيود او لا تريد ان تراها .

٢ - افرزت السيولة الدولية الراهنة . واختلال التوازن الدولى ، حالة من الظل فى الشرعية الدولية يتطور تدريجيا فى اتجاه الأزمة . فما يحدث الآن ما هو فى حقيقة الأمر سوى تزييف على اعلى مستوى تقوم به القمة الدولية . إذ لا يخفى ان القرار الدولى يتخذ الآن داخل اجتماعات القمة الصناعية الدورية . لذلك يمكن القول إن الشرعية الدولية انتقلت فى الواقع من الأمم المتحدة - وخصوصا من مجلس الأمن - إلى هذه القمة السنوية . بمعنى آخر يشترك فى إصدار القرار الدولى الذى ينفذ فعلا دول ليست اعضاء دائمين فى مجلس الأمن كاليابان وكندا والمانيا . بينما لا يشترك فيه دولتان من الدول دائمة العضوية فى المجلس وهما الصين والاتحاد السوفيتى قبل ان ينهار . وروسيا بعد ان انهار .

وقع التزييف الثانى حين قررت الدول الصناعية الكبرى دون الرجوع للأمم المتحدة او استشارة اعضائها إحلال جمهورية روسيا تحديدا لترث المقعد الذى خلا بانهيار الاتحاد السوفيتى . ويتضح حجم التزييف من امرين على الأقل :

الأمر الأول : هو ان روسيا لم تكن فى الأصل عضواً فى الأمم المتحدة . ومع ذلك فقد جرى تعيينها مباشرة فى هذا العصر وهى لا تحمل المؤهلات اللازمة .

الأمر الثانى : إن الأمم المتحدة كمنظمة دولية ومجلس امنها كممثل ومنفذ للشرعية الدولية قد خلقا اساسا نتيجة توازن قوى معين خلال الحرب العالمية الثانية . هذا التوازن تغير ولم يعد اساسا مشروعا للشرعية الدولية . وعلى كل حال لا اعتقد ان هذا الوضع سوف يستمر طويلا ، فالنظام الدولى لا يمكن ان يقوم إلا على توازن قوى فعلى ، وعلى اساس آخر - خصوصا إذا كان مزيفا - لن يكتب له ولا للنظام القائم عليه اى نجاح او مصداقية .

٣ - شهدت الشهور والأعوام الأخيرة عودة اوروبا إلى سابق عهدها . بؤرة او مركز الصراع الدولى . واعتقد ان العودة ستبقى معنا لوقت طويل . لقد ابتكرت اوروبا نظام توازن القوى ليقلل منهم تدمير نفسها . وقد دمرت نفسها مرتين على الأقل فى نصف قرن . ولن تتردد . فى العودة إلى هذا النظام خصوصا بعد ان انهار النظام الدولى الذى حافظ على استقرارها وحقق لها سلاماً دام النصف الأخير من هذا القرن .

وفى الواقع كانت أوروبا ـ وألمانيا تحديدا ـ أول من شعر ببدء انهيار النظام الدولى الثنائى القطبية ، فتقدمت فى هدوء ولكن بخطى ثابتة فى سياسة الانفتاح على الشرق رغم معارضة الولايات المتحدة ورفيقات السوق الأوروبية المشتركة . وألمانيا ذاتها هى التى تسعى للتدخل فى الحرب الأهلية اليوغوسلافية وهى التى تقود فيما يبدو أفكار وخطط انعاش تركيا وإيران . هذه التحركات الألمانية تقابلها تحركات فرنسية تجاه مناطق أقرب وبأهداف مختلفة . وكلها سوف تدفع آجلا أو عاجلا إلى قيام نمط جديد للتحالفات السياسية الأوروبية .

٤ ـ فى هذه الأطر ، إطار السيولة الدولية . وإطار هيمنة أمريكية فى الشرق الأوسط تحديدا وشكوك دولية فى هيمنتها الدولية . وإطار عودة أوروبا بؤرة للصراع الدولى ، فى هذه الأطر تزداد أهمية الشرق الأوسط خلال الأجلين القصير والمتوسط ، لأسباب ثلاثة على الأقل .

ا ـ احتمال تدهور البعثرة العربية إلى حد نشوب حرب أهلية عربية أو حروب متعددة .

ب ـ احتمال تفاقم المشكلات العقائدية والاجتماعية والاقتصادية فى شمال أفريقيا ، بكل ما يحمله هذا التفاقم من خطر وتهديد للمصالح الأوروبية فضلا عن احتمال تمدد المشكلات وترابطها مع مشكلات مناطق وسط آسيا . هذا الترابط إن حدث سيؤدى فى غالب الأمر إلى اضطراب شديد فى النظام الدولى الشمالى الممتد من فلادفستك إلى فانكوفر ، فالشرق الأوسط يصبح عندئذ « البطن » الرخوة للنظام العالمى الجديد .

جـ ـ احتمال أن تتصادم تركيا وإيران فى صراعهما على النفوذ فى وسط آسيا . وإيران وإسرائيل فى صراعهما على النفوذ فى الجزيرة العربية وسوريا ولبنان . واحتمال أن يطاول التصادم الإيرانى التركى الباكستانى مصالح أمنية لكل من الهند والصين وروسيا .

٥ ـ يتميز سلوك إيران فى المرحلة الراهنة بما يبدو وكأنها تمارس حقوقا لها فى المنطقة العربية . والواضح أن سلوكها يتميز بالذكاء ودقة التخطيط وسرعة الحركة . فقد حافظت بمهارة على علاقتها بسوريا ونفوذها فى لبنان ، وطرحت نفسها رصيدا محتملا أو ممكنا للمقاومة الفلسطينية فى حال فشل محادثات السلام أو فى حال انشقاق الفلسطينيين عن بقية العرب ، أو انقسامهم على أنفسهم . وتواصل إيران عملية نفاذها فى جنوب العراق ومشاركتها فى تنظيم المعارضة العراقية ضد الحكم فى بغداد ، وتمد نفوذها العقائدى إلى مناطق جديدة فى العالم العربى ، فقد نشطت فى السودان واليمن وفى القرن الأفريقى وشمال أفريقيا ، وتسعى إلى استئناف ودعم روابطها بأقطار الخليج .

بمعنى آخر يختلف الموقف الإيرانى من المنطقة العربية اختلافا جذريا عن الموقف خلال مرحلة نشأة النظام العربى ، فإيران متطلعة إلى لعب دور بارز فى تطورات ومستقبل المنطقة العربية ، وتمارس سياسات نشطة ثورية عقائدية فى اتجاهات معينة وبراجماتية فى اتجاهات أخرى . ولكن جدير بالأخذ فى الحسبان عددا من القيود والمحددات . فإيران تعانى من مشكلات داخلية كبيرة ولا يبدو حلها ماثلا فى الأفق المنظور وهى تواجه هذه المرة وجودا عسكريا وسياسيا أمريكيا فى منطقة الخليج لا يقل أهمية عن الوجود البريطانى فى الأربعينيات ، وهناك فراغ سياسى ناشىء فى جمهوريات وسط آسيا الإسلامية جاذب للاهتمام الإيرانى .. وهناك أيضا احتمالات التصادم مع تركيا ليس فقط فى آسيا ولكن أيضا فى قضية الأكراد إذا استفحلت . ومؤكد حتى الآن أنه رغم هذه القيود والمحددات يتكثف النشاط السياسى الإيرانى المتوجه إلى المنطقة العربية .

٦ - وفى تركيا يحدث تطور مماثل . فبعد أعوام طويلة من ممارسة سياسة خارجية تتجاهل العرب بالتعالى عليهم أو بالتحالف مع خصومهم ، وبعد أعوام طويلة من التركيز السياسى على أوروبا الغربية وحلف الأطلسى بهدف كسب الهوية الأوروبية ومحو الهوية الشرق أوسطية أو الإسلامية ، عادت تركيا تتطلع بعين إلى جنوبها العربى دون أن تترك عينها الأخرى تغفل عن أوروبا . وقد أتت العودة متدرجة . إذ بدأت عن طريق المشاركة فى أنشطة المؤتمر الإسلامى . ثم تطورت حتى صارت تمثل اختراقا جديدا للمنطقة العربية برز من خلال التخطيط منذ مدة لمشروعات المياة الإقليمية ، ثم برز بوضوح أكثر فى الدور العسكرى ضد العراق ، ثم أصبح صارخا عندما بدأت تركيا تستخدم صياغات الصلف العثمانى فى خطابها الموجه إلى العرب ، ومنها خطاب رئيس جمهوريتها فى مؤتمر داكار الإسلامى والتصريحات الرسمية المتعددة .

وتختلف العودة التركية إلى المنطقة العربية عن النشاط الإيرانى فيها فى نواح مهمة . فتركيا تعود إلى المشاركة فى السياسة الإقليمية بمسحة شبه عدوانية . برز هذا بوضوح فى مسألة المياه مع العراق وسوريا وفى مسألة قواعد الأكراد المقامة على الأراضى العربية وعلى عكس إيران تركز تركيا اهتمامها الإقليمى عل مناطق جوارها المباشر وخصوصا منطقة الهلال الخصيب . وفى نفس الوقت تنشأ علاقات اقتصادية مع دول الجزيرة وشمال أفريقيا . بينما تعتبر إيران المنطقة العربية بأسرها من الخليج إلى المحيط ساحة لنشاطها السياسى والعقائدى . وتعتقد تركيا أنها تمثل البديل الذى تفضله النخبة السياسية العربية إذا اضطرت هذه النخبة إلى موقف تختار فيه بين إيران وتركيا . تركيا تقدم نموذجا طورته خصيصا ليناسب التطور العقائدى فى المنطقة العربية . فقد ثبت للنخبة الكمالية التركية أن العلمانية المتطرفة لم تكن سياسة واقعية فى تركيا ذاتها . ولذلك عادت تركيا بالتدرج نحو الاعتراف بحقيقة وجود العقيدة الإسلامية كعنصر من عناصر العمل السياسى الداخلى والإقليمى . ولكنها تمسكت بأن الإسلام عنصر واحد من تلك العناصر وليس العنصر الرئيسى كما تدعو إيران .

ولكن رغم هذه الاختلافات . فتركيا كإيران تخضع لقيود ومحددات على سياستها الإقليمية فى الشرق الأوسط . فتركيا مازالت مصرة على أن ارتباطها بأوروبا يأتى فى مقدمة اهتماماتها الخارجية رغم أنها أدركت أن الطريق نحو تحقيق هذا الهدف أطول مما تصورت . ثم حدثت تطورات جذرية فى الاتحاد السوفيتى أدت إلى لفت انتباه تركيا إلى أهمية العمق العرقى أو القومى فى وسط آسيا . إذ أنها لو أهملت هذا العمق لتحول عمقا مذهبيا لإيران وهو الأمر الذى يهدد إن آجلا أو عاجلا الأمن القومى التركى . وفى واقع الأمر لا أستبعد أن يكون الاهتمام التركى بوسط آسيا مساويا للاهتمام التركى بالهلال الخصيب . من حيث أن كليهما يخدم الهدف الرئيسى وهو توثيق الروابط التركية الأوروبية .

٧ - أربعون عاما أو أكثر قليلا نقلت إسرائيل فى المنظور الدولى بل وفى العربى من دولة هامشية إلى دولة جوار . يصعب على أى مسئول رفض الوجود الإسرائيلى أن يستمر الآن فى الإصرار على هذا الرفض خصوصا بعد أن أثبتت إسرائيل قدرتها على التحكم فى مسارات الأحداث فى المنطقة ، وبعد أن حققت معظم أهدافها فى بناء الدولة ثم تجديد عناصر سكانها أكثر من مرة ، وبعد أن اعترفت بها الحكومات العربية واجتمعت بوفودها لتناقش معها مستقبل المنطقة وليس فقط مستقبل الفلسطينيين .

كان أهم هدف حققته إسرائيل هو ذلك الهدف المتعلق بضرورة العمل على تفكك النظام العربى ، كنظام ذى توجه قومى او قومى ودينى ، ولا شك ان إسرائيل لا تتحمل وحدها مسئولية أو شرف تفكك النظام . فقد كان للنزاعات العربية المستمرة والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وآثارها على عقيدة النظام ، مساهمات مهمة فى هذا الشان . المهم انها حققت او تحقق لها إنهاء التحدى الصهيونى كعنصر من عناصر استمرارية النظام العربى .

واعتقد ان إسرائيل صارت اكثر استعداداً للتأقلم مع أوضاع دولية وإقليمية جديدة . ولا أستبعد ان يكون التفكير السياسى الإسرائيلى منصبا حاليا على وضع بدائل لعلاقاتها المستقبلية مع الولايات المتحدة . من هذه البدائل أن يكون دورها أكثر فعالية فى تسيير أمور المنطقة واختراق تفاعلاتها وخصوصا فى منطقة الهلال الخصيب . ولا شك انها تنظر بعين الرضا إلى اختلال التوازنات العربية وانهيار قيم النظام العربى لانها تطورات تساعد الاقطار العربية إن آجلا أو عاجلا على إدماج إسرائيل فى تحالفاتها المرنة . هذا الإدماج أو الاندماج سوف يؤدى إلى زيادة أرصدة إسرائيل الدولية ، الإقليمية ويقوى ساعدها فى مواجهة اى احتمال بتغيير السياسة الأمريكية تجاهها . أو اى احتمال بتراجع مكانة الولايات المتحدة فى النظام الدولى .

بدائل المستقبل فى الشرق الأوسط

لا توجد فى السياسة خيارات أو بدائل صافية ومستقلة تماما عن بعضها البعض . فالبديل الواحد قد يضم عنصرا أو اكثر من عناصر البدائل الأخرى . ونحن بالفعل نمر فى مرحلة تتوافر فيها عناصر متعددة تصلح كل مجموعة منها كبديل . وتصلح جميعها فى آن واحد كبديل غير مستبعد . وهو البديل الذى نعيش فيه الآن . على كل حال اتصور أن عناصر الوضع الراهن لو قسمت مجموعات لأمكن استخلاص ثلاثة بدائل للمستقبل .

البديل الأول : استمرار حالة التشتت والفوضى والبعثرة العربية ، واحتمال التفلت فى اتجاه نشوب معارك اخرى فى الحرب الاهلية العربية الناشبة منذ مدة غير قصيرة . ولا يصعب تصور المستقبل فى هذا البديل ، ففى ظله تم عزل مصر بقرارها وبقرارات عربية ودولية ، وتحققت هيمنة إسرائيل على المشرق العربى وتفوقها العسكرى ، وفشلت الأقطار العربية فى صنع توازن استراتيجى او توازن قوى يحمى حقوقها ويمنع التوسع الإسرائيلى . وفى ظل هذا البديل ضعفت الهوية العربية وتوقف التكامل بين الأقطار العربية وتشوهت سمعة العرب الدولية والإقليمية . ووقعت كارثة الخليج بواقعيتها : واقعة غزو العراق للكويت وواقعة الحرب الأمريكية ضد العراق باسم الشرعية الدولية والشرعية العربية . فى ظل هذا البديل سوف تنشأ كتلة إسلامية ضخمة تمتد من الخليج والبحر العربيين جنوبا إلى حدود روسيا وحدود الصين . هذه الكتلة قد يجذب اهتمامها الفراغ العربى الناتج عن حالة البعثرة العربية . ولا يخفى أن بقاء العراق لفترة طويلة منزوعة السلاح والفعالية سوف يعنى انفتاح منطقة الهلال الخصيب بأسرها على تيارات وصراعات هذه الكتلة الإسلامية الآسيوية الهائلة .

البديل الثانى : إعادة تنظيم المنطقة فى شكل جديد يسمح باستيعاب بعض الدول العربية فى نظام شرق أوسطى يضم تركيا وإسرائيل . وربما إيران بعد حين . ويستبعد باكستان التى ستفقد أهميتها الاستراتيجية . ويسمح هذا الشكل أيضا بإمكانية قيام نظام إقليمى مختلط يجمع بين دول شمال افريقيا ودول جنوب أوروبا .

وهنا قد تختلف آليات نشأة النظام الشرق أوسطى عن آليات نشأة النظام العربى ، ولكن قد تتشابه أيضا بعض العناصر والمتغيرات .

نشأ النظام العربى كاستجابة نسبية لعقيدة عربية سائدة . نظام الشرق الأوسط ينشأ فى غياب عقيدة عربية سائدة .

نشأ النظام العربى كاستجابة نسبة لإرادة دولية وبمشاركة بريطانية . وينشأ نظام الشرق الأوسط كاستجابة أكبر لإرادة دولية وبمشاركة أمريكية .

نشأ النظام العربى بهدف المحافظة على الوضع القائم فى الهلال الخصيب . وينشأ النظام الشرق أوسطى لتحقيق نفس الهدف . ولكن بعد أن يتشكل وضعا قائما جديدا .

نشأ النظام العربى فى ظل حماسة مصرية لإنشائه وينشأ نظام الشرق الأوسط فى ظل حماسة مصرية تكاد تكون مماثلة وإن اختلفت الأهداف والدوافع .

نشأ النظام العربى كرد فعل للرغبات التوسعية لبعض أنظمة الحكم العربية ، وينشأ نظام الشرق الأوسط مدفوعا برغبات توسعية لبعض أقطار دول الجوار . ولكنه ينشأ أيضا مدفوعا بإرادة دولية محافظة على الوضع القائم الجديد بعد تشكيله .

نشأ النظام العربى ثم إنشاء مؤسساته التكاملية والتنسيقية . ولن ينشأ نظام الشرق الأوسط إلا بعد أن تقوم أولا آلياته التكاملية والتنموية والأمنية . ولن تنشأ المؤسسات إلا فى مرحلة متقدمة ولتضم عشرات الآليات والمشروعات .

نشأ النظام العربى مفتقرا إلى الموارد الذاتية الضرورية لتحقيق التكامل والأمن الإقليمى . وينشأ نظام الشرق الأوسط مزودا بموارد ذاتية وخارجية كبيرة .

نشأ النظام العربى وبين أهدافه تحدى الغزوة الصهيونية . وينشأ نظام الشرق الأوسط وبين أهدافه نزع هذا التحدى من الفكر السياسي العربى .

فى ظل هذين البديلين توجد أخطار محددة تهدد النظام العربى ومستقبل العرب بشكل عام . من هذه الأخطار :

١ - الخطر الأول والمباشر والمنطقى : أنه فى ظل أى بديل آخر غير بديل إحياء النظام العربى ستكون الهوية العربية فى خطر . ومع احترامى لكل الآراء التى لم تعد تعطى للهوية العربية الأهمية ، أقول إن معظم العرب لا بديل لهم عن هذه الهوية لسبب فى منتهى البساطة ، أن الأتراك والإسرائيليين والإيرانيين لن يقبلوا منح العرب هوياتهم . الكويتى لن يستطيع - حتى إن أراد - أن يكون إيرانيا - وتركيا لن تقبل أن يكون السوريون أتراكا . واليهود - كما نعرف - لن يقبلوا أن يصبح العرب يهودا .

٢ - إنه فى ظل أى نظام بديل ، ستصبح كل الهوامش العربية - أى كل الأقطار الواقعة حاليا على حدود النظام العربى مع بيئته الإقليمية - كلها ستصبح فى خطر ، وهو خطر من نوعين :

النوع الأول : هناك أقطار مهددة بالابتلاع أو الذوبان التدريجى فى أقطار جوار إما بالهجرة أو بالهيمنة المطلقة .

النوع الثانى : هناك أقطار ستكون مهددة بالانفجار الداخلى بسبب اضطراب الهويات وضغوط دول الجوار على أقلياتها الطائفية والعرقية والسياسية .. إلخ .

٣ ـ كل الشرعيات العربية ستصبح فى خطر . ولا مبالغة فى هذا الأمر ، لأننا نشهد الآن مقدمات هذا الخطر . إذ لا يخفى ولا ننسى أن شرعية أى نظام حكم فى المنطقة العربية مازالت تستند إلى أسس دينية أو تاريخية أو قومية .. هذه الأسس مازالت بعيدة جدا عن أسس قيام نظام إقليمى يعتمد أساسا من نوع آخر سواء كانت علمانية أو براجماتية أو ديمقراطية لبرالية .. إلخ .

٤ ـ النظام الشرق أوسطى سيكون نظاما حافلا ومزدحما بالتناقضات وأخطرها التناقضات الثقافية والحضارية . ولن أقارن هنا بين ثقافة اليمن أو السودان وثقافة تركيا .. ولكن تكفى الإشارة إلى تناقض الأفكار بين تركيا وإيران أو بين إيران وإسرائيل .

٥ ـ أتصور أنه إذا قام نظام شرق أوسطى ـ فى غياب فكرة عربية أو عروبية ـ فستكون خريطة النظام الإيديولوجية كما يلى :

ـ أقطار عربية متناثرة بلا فكرة تجمع بينها ، وكل منها فاقد القدرة على توليد فكرة تجمع تياراته الداخلية .

ـ ولكن فى مقابل ذلك سنجد :
* فى إسرائيل قومية يهودية صهيونية متعصبة وعنصرية .
* وفى تركيا قومية تركمانية متأصلة وقوية ومتجددة .
* وفى إيران قومية فارسية تاريخية مدعومة بطائفية دينية مذهبية .

بمعنى آخر . سوف تتحصن كل دولة من دول الجوار خلف متاريس أيديولوجية ، ولن يجد المسئولون العرب ما يتحصنون خلفه أو يحفزهم على التميز والتقدم .

ـ ولهذا السبب نفسه يصعب تصور تحقيق استقرار إقليمى بدون استخدام العنف والقوة . صحيح أن هناك تيارا سياسيا عاما فى المنطقة العربية يتجاهل الفكرة العربية وأهميتها ، وأن هذا التيار هو أحد الأعمدة الرئيسية التى يبنى فوقها نظام الشرق الأوسط . ولكن الصحيح أيضاً أن فى المنطقة العربية مخزونا ـ احتياطيا ـ هائلا من العقائد يخطىء من يظن أنه يمكن كبحها أو إيقاف سريانها وتسربها من تحت الحدود مهما ارتفعت الحدود القطرية . وهى تيارات تخمد أحيانا وتتفجر فى أحيان أخر . وكلنا نتذكر ما حدث خلال أزمة الخليج .

ـ العالم يمر فى مرحلة سيولة دولية لم يمر بمثلها منذ الحرب العالمية الثانية . وقد يكون من غير المناسب أن ندخل فى ترتيبات إقليمية تربطنا كدول صغيرة بأوضاع غير مستقرة . ففى العالم اليوم بؤرتان تتشكلان . كل بؤرة منها تهدد بانفجار هائل . بؤرة فى وسط أوروبا . إذ عاد يتحرك قطار ألمانيا . وفى كل مرة تحرك فيها القطار الألمانى خلال القرنين الأخيرين حدثت تطورات دولية خطيرة . وبؤرة فى وسط آسيا . وهى بؤرة خامدة منذ أكثر من ستمائة عام أو أكثر ، أى منذ أن انطلق منها آباء الامبراطورية العثمانية .

والبؤرتان لصيقتا الصلة بمنطقتنا العربية والشرق أوسطية .

ــ نحن نعيش بدايات أزمة فى الشرعية الدولية . أول دليل على هذه الأزمة أن الكل يتحدث عن الشرعية الدولية أو يتمسح فيها أو يمجدها ويرفع من شأنها . وبدايات الأزمة تتفاقم وتتزايد . يكفى أن أعود فأشير إلى تطورين أخيرين :

١ ـ الأول : هو قيام الجمعية العامة بإلغاء قرار سابق لها . وهذه سابقة تعنى فى حقيقة الأمر احتمال هدم كل ما بنته الشرعية الدولية خلال أربعين عاما من صدقية .

٢ ـ الثانى : هو الوضع الحالى لمجلس الأمن إذ لم يعد المجلس مركز الشرعية الدولية . يمثل حقيقة التوازن العالمى الذى هو أساس الشرعية .

تبقى نقطة أخيرة تتعلق باحتمالات الدور المصرى فى مستقبل المنطقة ، وهى نقطة تهمنا كمصريين أولا ولكن تهمنا أيضا كدارسين للنظام العربى ، فمصر ـ كما نعرف ـ لعبت الدور الأساسى فى إنشاء النظام العربى ، ويبدو أنها متحمسة لفكرة إنشاء نظام إقليمى جديد فى المنطقة ، وإن كنت أعتقد أنها لا تريد أن يأتى هذا النظام الجديد على حساب النظام العربى . ولكن هناك مخاوف .

بعض مؤشرات الحركة الدولية والإقليمية والعربية تشير إلى أن النظام الشرق أوسطى قد يستبعد شعوب وأقطار دول شمال أفريقيا أى من ليبيا إلى موريتانيا .

معظم هذه الدول تتجه أكثر فأكثر بإرادتها أحيانا وبإرادة البيئة الدولية أحيانا أخرى لتصبح جزءاً فى نظام إقليمى جديد يضم الدول الأوروبية والمغربية المطلة على البحر المتوسط .

كذلك تفكر بعض أطراف مشروع النظام الشرق أوسطى فى استبعاد مصر من هذا النظام . فمصر بثقلها البشرى والثقافى والسياسى تمنح الجانب العربى فى النظام أغلبية وثقلا . بينما غيابها يعنى أن دول الجوار يمكن إذا تحالفت جميعها أو تحالف اثنان منها أن تشكل هيمنة إقليمية .

من ناحية أخرى قد تخشى بعض أطراف نظام الشرق الأوسط من أن الوجود المصرى سوف يظل دائما مركز جذب للأطراف العربية فى النظام الشرق الأوسط ، وبذلك قد يحدث استقطاب بين العرب وغير العرب داخل النظام وهو ما يمكن أن يؤدى إلى زعزعة الأمن وخلق عدم استقرار .

ومن ناحية ثالثة : فى حين ينظر البعض إلى مصر كعنصر مفيد لجذب الأطراف العربية المترددة إلى نظام الشرق الأوسط فهناك خوف أن تتحول مصر إلى مصدر قلق وإزعاج للنظام بعد قيامه بسبب مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية .

كلمة أخيرة بالنسبة لموضوع مصر . لقد استند الأمن القومى المصرى منذ مئات السنين إلى أمرين أساسيين :

١ ـ قاعدة نفوذ خارجية . لم تكن فى أى يوم قاعدة نفوذ أفريقية ، أفريقيا وغيرها من مناطق الجوار كانت دائما العمق الضرورى لدعم قاعدة نفوذ مصر العربية . فالقاعدة دائما عربية .

٢ ـ السعى الدائم لأن لا توجد على حدود مصر أو الشرق الأوسط عموما قوة إقليمية تتمتع بإمكانات عسكرية متفوقة . وما لم تبدأ محاولات إنشاء نظام شرق أوسطى بإزالة هذه العقبة . قد تتمرد مصر على هذا المشروع . إن أجلا أو عاجلا . أو تحاول اختراق منطقة وسط آسيا سعيا لاكتساب نفوذ يعينها على مواجهة محاولات فصلها عن مشروعات إقامة نظام شرق أوسطى .

وجهة نظر عربية

فى النظام العالمى الجديد

د . أحمد صدقى الدجانى

مــدخـــــل :

تتضمن ورقة العمل هذه نظرة عربية إلى « النظام العالمى الجديد » وفيه ، تُبصِرُه وتتامله وتتدبره وتتفكره ، فى إطار حوار عربى صينى ، بينما يشهد عالمنا دخول « الأمم المتحدة » مرحلة جديدة من تاريخها فى اعقاب تحولات حدثت على الصعيد العالمى وبفعل زلزالى اوروبا الشرقية والخليج بخاصة . فقد ادت تحولات أوروبا الشرقية إلى تغير معادلة التوازن بين ما كان يطلق عليه فى الغرب العالمين الأول والثانى ، وبدء صفحة جديدة شهدت توقيع معاهدة باريس فى ديسمبر ١٩٩٠ لترتيب « البيت الغربى » وإعلان انتهاء حرب باردة استمرت بينهما منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . كما ادى زلزال الخليج إلى تغير فى العلاقات القائمة بين ما اسماه الغرب « العوالم الثلاثة » .

إن هذا الحوار الذى يستهدف تعزيز العلاقات بين امتين قديمتين وحضارتين عريقتين من اجل إسهامها الفعال فى تعمير عالمنا ، يدعو إلى الذهن خواطر كثيرة ، من بينها ان هذه العلاقات موغلة فى القدم ، فهى كما يقول المؤرخون ترجع إلى بضعة قرون قبل الميلاد حين قامت صلات تجارية بين بلاد العرب وبلاد الصين ، واصبحت وثيقة فى القرون الأولى بعد الميلاد وإن لم تُدوَّن إلا فى اواسط القرن الخامس الميلادى ، وقربت بعد ظهور الإسلام فى القرن الهجرى الأول السابع الميلادى واقترن اسم الصين اذهان العرب بصور كثيرة من خلال التفاعل الحضارى الذى حدث واثمر ثماراً طيبة ، وتردد

فى أوساطنا القول المأثور « اطلب العلم ولو فى الصين » ، والتقى حكماء صينيون وعرب على أفكار فلسفية من بينها فكرة « الطريق الروحى » « تاو » المتصلة بالحقيقة القصوى وبالرحلة إليها . وقد رأينا هذه العلاقات وهى تتوطد فى عصرنا إثر تفجر ثورة التحرير فى أسيا وأفريقيا وتدفق موجاته ، وسط ظروف صعبة وفى مواجهة تحديات قوية على صعيد عالمنا .

سنحاول فى هذه الورقة الوقوف على ما هو مطروح اليوم بشأن « النظام العالمى الجديد » ، والنظر فى أسباب بروز فكرته ، ثم نعالج عدداً من القضايا المتصلة به .

يتردد الحديث بكثرة فى عالمنا عن « النظام العالمى الجديد » . ويحتدم النقاش حول هذا المصطلح فى اسمه ومضمونه ، وسط إعلام مكثف . ونجد فى هذا الحديث من يرى أن هذا النظام العالمى الجديد قد قام فعلاً ، ولذا يستخدم هؤلاء المصطلح مُعرفًا ويتحدثون عن سمات النظام وعناصره وفعاليته وما إلى ذلك ، كما نجد آخرين ينكرون قيامه مؤكدين « أن ما هو حادث اليوم إنما هو تدمير نظام وتوازنات أقيمت منذ مؤتمر يالتا عان ١٩٤٥ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية » . على حد قول دومنيك شيفالين المؤرخ الفرنسى للأهرام ، « فلا يوجد اليوم نظام عالمى جديد » . وقد عمد السفير شارل ليخشنستين رئيس تحرير مجلة « جلوبال أفيرز » إلى تغيير عنوان بحثه فى مؤتمر علمى عقد ببروكسل فى مارس ١٩٩١ حول حلف الأطلنطى ، من « نحو نظام عالمى جديد » إلى « الابتعاد عن النظام العالمى الحالى » . ونجد أيضاً من يرى أن النظام العالمى يشهد اليوم تغييراً بفعل تفكك إحدى الدول الكبرى وتطلع دولة كبرى للانفراد فى التحكم فيه ، مما يزيد فى أزمته . وينذر بتفجره ، ويدعو الأسرة الدولية لإعادة النظر فيه وتعديله بصورة تضمن سيادة العدل فى عالمنا وتوفر الأمن للإنسان وأمة الأرض .

لقد اقترن هذا المصطلح بالرئيس الأمريكى جورج بوش الذى دأب على طرحه منذ انتهاء حرب الخليج . وكان قد تحدث يوم ١٦/١/١٩٩١ وهو يعلن بدء العمليات القتالية ضد العراق عن « نظام عالمى جديد » تبدو الفرصة سانحة لإقامته . ووصف هذا النظام بقوله « حيث يكون حكم القانون هو ما يحكم تصرفات الأمم . وحيث تستطيع أمم متحدة تتوافر لها المصداقية استخدام دورها كصانعة سلام لإنجاز وعد موجديها وتحقيق رؤاهم » . كما كان الرئيس بوش قد أشار إلى فكرة النظام العالمى الجديد حين أعلن إدانته للاجتياح العراقى للكويت فى أب ـ أغسطس ١٩٩٢ وقال « إن ما يتعرض للخطر ليس بلداً صغيراً فحسب ، بل فكرة كبيرة حيوية هى فكرة النظام العالمى الجديد » . ويومها أكد الرئيس بوش على أن « أمريكا والعالم يجب أن يدعموا حكم القانون .. ونحن سنفعل » . وقد أوضح الرئيس الأمريكى بجلاء فى خطابه الذى أعلن فيه بدء الهجوم على العراق « إن الولايات المتحدة وحدها من بين أمم العالم هى التى تتوافر لها على حد سواء المكانة المعنوية والوسائل اللازمة لحماية النظام العالمى الجديد » .

أثار طرح الرئيس بوش فكرة « نظام عالمى جديد » نقاشاً محتدماً داخل الولايات المتحدة وخارجها . وقد برز فى النقاش الذى جرى فى الساحة الأمريكية يتساءل البعض « هل الحديث عن القانون الدولى يرد فقط حين يكون مناسباً لنا نحن الأمريكيين » ؟ واستذكر هؤلاء أن مبدأ ريجان كان رفضاً واضحاً للقانون الدولى ، وأن فكرة « النظام » كقيمة عليا تمثل مساحة من الفكر فى قلب القانون

الدولى ولكن الولايات المتحدة لم توليها عناية طوال عقد الثمانينيات ، وأن إدارتى ريجان وبوش أولتا انتباهاً ضئيلا فى جرينادا ونيكاراجوا وبنما لاعتبارات « سيادة » الدول . واستشهد مايكل ماكينزى وهو يطرح هذه الآراء فى مقالة بواشنطن بوست يوم ٩٠/٩/٣ بما كتبه دانيل مونيهان فى كتابه الجديد « حول قانون الأمم » من « أن لا شىء يمكن أن يقارن بتلاشى فكرة قانون الأمم من العقل الأمريكى » ، « وأن الدول الحليفة لأمريكا وغير الحليفة على السواء تستطيع دعم السياسات الأمريكية أو قبولها على الأقل إذا كانت تصرفاتنا مرئية على أنها تستند إلى قانون يلزمنا كما يلزمهم » . وبرز فى النقاش أيضاً تحذير عدد من أتباع « المدرسة الواقعية » الرئيس بوش من أنه « سيندم على سيره فى طريق القانون الدولى والالتزام بالنظام العالمى الجديد الذى تحدث عنه » على حد قول جورج ويل ، « لان هذا الالتزام سيعنى أن نُسلم بالتخلى عن حرياتنا فى العمل فى مناسبات ونسمح لتقويماتنا القيمية لكل حالة بمفردها أن تحدد بقواعد يمكن أن تجابهنا كمخطئين . كما سيعنى احترام سيادة حكومات نحن لا نرغب فيها ، وسيعنى السماح لأحكام أمم أخرى أن تمسك بأيدينا أحياناً عن الحركة حتى حين نظن أن تلك الأحكام خاطئة . ذلك أن القانون الذى لايطاع إذا لم تتفق معه ليس بقانون . والمناداة بالقانون الدولى حين يتلاءم مع مصالحنا تعنى أن نحترمه حين لا نريد ذلك » . كما اختتم مايكل ماكينزى حديثه . ويصف هؤلاء احلام النظام العالمى الجديد بأنها زائفة مجادلين بأن الوضع الذى برز فى مجلس الأمن إبان أزمة الخليج ليس مستقراً ، وأن النجاح الأمريكى فى إقامة التحالف الدولى ليس من الممكن تكراره . وهم يرون أن على الولايات المتحدة أن تكون منتقية وتعيد اختبار سياسة تحالفاتها وتعتمد توازن القوى أساساً ، ويُذكرون بأن هذا الأساس جعلها تكسب الحرب الباردة ، ويدعون الأمريكيين إلى إعادة النظر فى اعتراضهم على مبدأ توازن القوى بسبب حيادة القيمى الظاهر لأنه الأساس العملى المناسب ، كما أوضح هنرى كيسنجر فى مقاله « جدول أعمال لما بعد الحرب » الذى نشره فى نيوزويك يوم ١٩٩١/١/٢٣ .

كان واضحاً فى طرح الرئيس بوش لمصطلح « النظام العالمى الجديد » أنه يريده نظاماً تنفرد فيه الولايات المتحدة بالقيادة ، وتعمل فيه باسم « الشرعية الدولية » مستخدمة منظمة الأمم المتحدة . وقد توقف إيريل كويل رئيس تحرير كريستان ساينس مونيتور فى مقال نشره فى مارس ١٩٩١ أمام تصريح صادر عن البيت الأبيض أشار إلى « أن جورج بوش يريد جعل عام ١٩٩١ مفرقاً تاريخياً مثل عام ١٩٤٥ فى إطار تغيير العالم ، وقال كويل إن استخدام مصطلح « النظام العالمى الجديد » ليس مجرد شعار حماسى أثناء الحرب ، بل هو جواز يريد بوش أن يدخل به سجل التاريخ .

وهو يعتقد بإمكانية اللجوء لاستخدام الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لوقف النزاعات وفرض السلام ، لأنه يشعر بأن الوقت سيطول إلى أن يؤيد الرأى العام الأمريكى مرة أخرى انتشار قوات أمريكية ضخمة مثل تلك التى أرسلت لتقاتل العراق أيا كانت تكلفة تلك الحرب . ولهذا فهو يريد إيجاد مخرج لاستخدام الأمم المتحدة والآليات الدولية الأخرى لحل الأزمات .. وتجميع تحالفات متوازنة لتسوس العالم ، وتقوم بدور الشرطى العالمى والمشكلة التى تواجه هذا التصور هى نفسها التى واجهت النظام العالمى فى سان فرنسيسكو عام ١٩٤٥ . فالأمم المتحدة تؤدى دورها كما يريد أقوى أعضائها ووفق ما يحقق أغراضهم ، ولكن كان من الصعب الحفاظ على هذا التوازن طويلاً ، ويلاحظ جيرى ساندرز من جامعة كاليفورنيا فى مقاله « التراجع من النظام العالمى » الذى نشره فى مجلة السياسة العالمية فى ربيع ١٩٩١ : « إن رؤية الرئيس بوش للنظام العالمى الجديد مكونة من

النزعة العاطفية القومية المتطرفة نفسها مثل فكرته عن «ان هناك الف نقطة ضوء» ، وهى رؤية مكونة من اجزاء متساوية من الوهم والأسطورة ، ويتمثل الوهم فى الاعتقاد بان المكانة المعنوية الفريدة لأمريكا صالحة على المستوى الكونى وتتمثل الأسطورة فى ان الولايات المتحدة لديها وسائل ليس لها نظير لحماية هذه المكانة ، والوهم الكونى واسطورة القطب الواحد سيقتضيان ثمنا فادحا من النظام العالمى ، ومن موارد الولايات المتحدة لو اصبحنا حقا دعامتى المفاهيم التى تحكم السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى عصر ما بعد الحرب الباردة » .

حين نتأمل فى النقاش الذى احتدم حول فكرة « النظام العالمى الجديد » فى دائرة الغرب الأوروبى على الصعيد الرسمى ، نلاحظ ان المملكة المتحدة كان لها دور خاص فى تشجيع الرئاسة الأمريكية على هذا الطرح وعلى التصرف من وحيه فى أزمة الخليج دون أن تعير انتباها كبيرا لتحفظات الدول الأوروبية الأخرى على الفكرة ، ويشار بخاصة فى هذا الصدد إلى الاجتماع الذى جرى بين الرئيس بوش ومارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا ، ولم يكن مخططاً له ، فى اعقاب الاجتياح العراقى للكويت ، على انه « ملأ بوش عزماً وتصميماً » ، حيث اوضحت تاتشر انها تفهم القيادة العراقية وتراها لا تفهم إلا القوة واشارت بانه يتعين إرسال قوات إلى المنطقة فوراً ، وإلى ان الأمم المتحدة يجب أن تقوم فى افضل الأحوال بدور المساندة فى هذا الجهد ، وقد شاركت بريطانيا الولايات المتحدة فى إقامة تحالف دولى تولى تنفيذ ذلك فى إطار الأمم المتحدة ، وإذا كانت اعضاء الجماعة الأوروبية الآخرون قد دخلوا فى هذا التحالف الدولى ، إلا ان مواقفهم لم تتطابق مع موقفى الولايات المتحدة وبريطانيا فى عملية إدارة الأزمة وإيجاد حل لها ، وبدا واضحا ان لدى كثير من الدول الأوروبية ملاحظات وتحفظات على الطرح الأمريكى لفكرة « النظام العالمى الجديد » اثناء الأزمة والحرب وفى اعقابهما ، ويلفت النظر ان هذه التحفظات اشتدت مؤخراً فى اعقاب إعلان وثيقة وزارة الدفاع الأمريكية « البنتاجون » التى تتضمن استراتيجية الولايات المتحدة حتى اوائل القرن القادم ، وتحولت إلى انتقادات ، وتقول هذه الوثيقة إن الولايات المتحدة ستكون القوة العظمى الوحيدة فى النظام العالمى الجديد بفعل تفوقها العسكرى والنووى والتقنى ، وأن عليها الحفاظ على ذلك ولو أدى إلى استمرار الإنفاق العسكرى وإغضاب دول اخرى مثل المانيا واليابان ، وقد اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية انتقادها على لسان وزير الخارجية نفسه، وكشفت الأسئلة التى وجهت إلى جيمس بيكر وزير الخارجية الامريكى فى اعقاب اجتماع مجلس التعاون لحلف الأطلسى ببروكسل فى مارس آذار ١٩٩٢ عن مشاعر القلق التى تنتاب الأوروبيين إزاء « النظام العالمى الجديد » ومن نزعة امريكية للهيمنة من خلاله .

لعل اكثر ما يسبب قلق كثيرين من اعضاء الأسرة الدولية فيما هو مطروح حول هذا النظام إن ازمة القيم التى يعانى منها « النظام العالمى » منذ نشاته فى اوروبا لا تزال تحكم التوجه الجديد ، وإن حرص الطرح على الحديث عن المبادىء والقانون وحقوق الإنسان والأخلاق ، وتتجسد ازمة القيم هذه فى تحكم « الاستئثار المصلحى » وسيطرة منطق « القوة الغاشمة » وقد لاحظ جيرى سوندرز فى بحثه أن الرئيس بوش حرص على ان يعلن ان هدف امريكا من التدخل فى ازمة الخليج هو « حماية الحرية ، وحماية مستقبلنا ، وحماية الأبرياء » ، ولكن معالجة إدارته للأزمة تميزت بثلاثة ثوابت اولها تركيز عملية صنع القرار فى البيت الأبيض والبنتاجون ، مع قصر دور مجلس الأمن على مجرد القيام بالعلاقات العامة وتوفير الدعم ، والثانى هو الحماس المبيت لاستخدام القوة العسكرية ، والاحتكار الواضح للديبلوماسية والعقوبات ، والثالث هو التصميم ، ليس على مجرد

رد العدوان العراقى وفق قرارات مجلس الامن فحسب بل جعل « صدام حسين » عبرة . ورأى سوندرز ان فهم السبب فى هذه المعالجة يقتضى الانتقال من مملكة المبادىء والايدلوجيا إلى مجال المصالح والقوة « فقبل شهر من غزو الكويت ، شهدت قمة هيوستون الاقتصادية للدول الصناعية المانيا واليابان وهما تتصرفان بطريقة غير مسبوقة فى توكيد المكانة وتطرحان سياسات تجاه الاتحاد السوفيتى والصين على التوالى بمعزل عن قيادة الرئيس بوش وعلى الرغم من تحفظاتها ، واضاف استقلالهما هذا وزناً اكبر للحشد الذى يرفع عالم ما بعد الحرب الباردة فى اتجاه هيكل متعدد الاقطاب » ويلفت النظر ان عنوانا رئيسيا لصحيفة نيويورك تايمز كان بعد تلك القمة الاقتصادية يشير إلى « بزوغ ميزان جديد للقوة مع إنهاء المانيا الغربية للقوة الأمريكية » ، وان عدداً من المعلقين الصحفيين تساءل عما إذا كانت هذه هى حقاً الايام الأخيرة فى « السلام الأمريكى » ، وان ردود الفعل قدمت جواباً يؤكد « على ان امريكا مقضى عليها بان تقود فى القرن الحادى والعشرين ، بشرط ان تتوافر لها الإرادة السياسية فى ان تكون قوة عالمية ، وبشرط ان يرى الآخرون ان هناك اخطاراً تتهدد امنهم ومصالحهم تبرر لهم ان يكونوا من التابعين » .

اقترن طرح الرئاسة الأمريكية لفكرة « النظام العالمى الجديد » إبان ازمة الخليج بممارسات عملية تغالت فى عالمنا ، يمكننا النظر فيها من تحديد معالم هذا النظام وفق رؤية مصممية .

ـــ اول هذه المعالم هو تصدى دولة واحدة لقيادته ، فهو نظام القطب الواحد ، وقد حرصت هذه الدولة على ان تبرز للعالم اجمع فى ممارسات عدة قوتها وتفوقها . ولم تتردد وثيقة البنتاجون فى المجاهرة بفكرة « القوة العظمى الوحيدة » ، فى الوقت الذى كانت القيادة الأمريكية فيه قد احكمت سيطرتها على نفط الخليج واعلنت منطقته منطقة امن قومى امريكى ، وقادت عملية تحطيم السلاح غير التقليدى فى العراق ، وتزعمت مطالبة ليبيا بتسليم متهمين بتفجير طائرتين ، وجعلت من نفسها رقيبة على السلاح فى العالم ، واوحت بانها كانت المنتصرة فى الحرب الباردة ، ودللت عملياً على سيطرتها على عملية اتخاذ القرار فى الامم المتحدة . وتستعين هذه الدولة على متطلبات هذا التصدى لقيادة العالم بعلاقة خاصة تربطها بالمملكة المتحدة ، وتحالفات مع بقية دول الغرب ، وترتيبات إقليمية اخرى ، وتقوم المملكة المتحدة ضمن نظام القطب الواحد هذا بدور خاص .

ـــ ثانى هذه المعالم هو ان هذا القطب الواحد يتصرف باسم القانون الدولى والشرعية الدولية تحت مظلة الأمم المتحدة ، وقد راينا هذا المعلم واضحا فى ازمة الخليج والحرب ، وفى التعامل مع قضية الأكراد ، وفى إثارة قضية تفجير الطائرتين ، وفى إلزام اليابان ودول اوروبية المشاركة فى تحمل نفقات حرب الخليج .

ـــ ثالث هذه المعالم هو حرص هذا القطب الواحد على عدم الخضوع لسلطان الأمم المتحدة فى الوقت الذى يعمل فيه تحت مظلتها ، واعتماده معيارين فى التعامل مع الشرعية الدولية ، وقد راينا كيف عملت الولايات المتحدة على إشراك الأمم المتحدة فى كل خطوة اتخذتها لمعالجة ازمة الخليج ، ورفضت فى الوقت نفسه ان تخضع قواتها العسكرية لسلطان المنظمة الأممية . ثم راينا كيف استجابت للطلب الإسرائيلى بإبعاد مؤتمر التسوية عن الأمم المتحدة ، وعقده بإشرافها الفعلى لإيجاد حل للصراع العربى الصهيونى تضع هى خطوطه الرئيسية بغض النظر عن مضمون الشرعية الدولية الذى حددته قرارات الأمم المتحدة ، وراينا قبل ذلك كيف تصرفت حين

برزت قضية « الربط » إبان ازمة الخليج فرفضت اعتماد المعيار الواحد ، ولم تحرك ساكنا امام الرفض الإسرائيلى لقرارات مجلس الأمن ٦٧٢ و ٦٧٣ و ٦٨١ المتعلقة بتصرفات قوات الاحتلال الإسرائيلى فى القدس والأراضى العربية المحتلة عموما وقيامها بخاصة بمذبحة القدس يوم ١٩٩٠/١٠/٨ ، على غير ما كان عليها حالها إزاء الرفض العراقى لقرارات مجلس الأمن الاثنتى عشرة التى صدرت فى الفترة نفسها ، ورأينا ايضاً كيف وافقت الإدارة الأمريكية على تصدير ما قيمته ثمانية عشر بليون دولار من السلاح الأمريكى لعدد من الدول العربية وللكيان الإسرائيلى وتركيا فى اعقاب حرب الخليج ، وكيف اقترنت هذه الموافقة « بدعوة واشنطن بكين ان تخفض مبيعات السلاح الصينى للمنطقة » .

○

إن هذا الطرح الأمريكى لفكرة النظام العالمى الجديد المدعوم بريطانيًا ، مقترنا بهذه الممارسات الأمريكية ، يدعونا إلى النظر فى امور ثلاثة وثيقة الاتصال بهذا النظام .

— الأمر الأول هو وضع منظمة الأمم المتحدة باعتبارها الصيغة المعتمدة للنظام العالمى ، وواضح ان هذه المنظمة دخلت مرحلة جديدة فى تاريخها تواجه فيه اختباراً صعباً لقدرتها على تطبيق احكام الشرعية الدولية وفق معيار واحد ، وذلك بعد ان تعذر عليها ذلك طوال ستة واربعين عاماً ، وقد توصلت دراسة قام بها كاتب هذه الورقة حول « تشريح الأمم المتحدة » عرضها فى اكاديمية المملكة المغربية فى ربيع ١٩٩١ إلى « ان المنظمة الأممية لم تكن صاحبة قرار حاسم فى القضايا التى لم تشأ القوى الكبرى لها أن تحل فى إطار الأمم المتحدة . وهذه الحقيقة لا تمثل مفاجأة لأنها متفقة مع تكوين هذه المنظمة » . ذلك ان الأربعة الكبار الغربيين الذين « صمموها » اعطوا انفسهم حق النقض فى مجلس الأمن صاحب سلطة اتخاذ القرار ، وجعلوا قرارات الجمعية العامة بمثابة توصيات لمجلس الأمن لها تاثيرها « الأدبى الاستشارى » على اعضائها ، وإذا ضربنا مثلاً بقضية فلسطين باعتبارها إحدى القضايا التى طرحت على الأمم المتحدة منذ قيامها ، نجد ان الجمعية العامة اصدرت مئات القرارات بشان تلك القضية تتضمن فى مجملها ما يحفظ الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربى ، وما يوصل إلى حل مقبول للصراع العربى الصهيونى لو تم تطبيق تلك القرارات ، وما يتصدى لانتهاكات الاحتلال الإسرائيلى لحقوق الإنسان والقانون الدولى فى الأراضى العربية المحتلة ؛ ولكن جلّ القرارات بقى مجرد توصيات لم يؤخذ بها واصبح مضمونها يتكرر تضمينه قرارات جديدة تصدر سنوياً دورة إثر دورة ، مثل قرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩ الذى يقضى بحق العودة أو التعويض لكل فلسطينى . كما نجد ان مجلس الأمن نظر فى مشروعات قرارات كثيرة تتعلق بقضية فلسطين والصراع العربى الإسرائيلى منذ عام ١٩٦٧ بخاصة واجهها استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض بامتناعها عن التصويت ، وكانت جميع هذه المشروعات تنحى باللائمة على انتهاكات إسرائيلية للقانون الدولى ورفض تطبيق الشرعية الدولية ، ونجد ايضاً ان مجلس الأمن حين توصل إلى إصدار قرارات دعت إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ مثل قرار ٢٤٢ وقرار ٢٥٢ الخاص بالقدس ، لم يقدر لهذه القرارات ان تنفذ لأن مجلس الأمن لم يمض قدما فى تطبيق مواد الميثاق الواردة فى الفصل السابع ، والحق ان مجلس الأمن فى تلك المرحلة « صُيِّر عاجزاً بفعل تنافس دولتين كبيرتين ، واصبحت الجمعية العامة وكأنها منبر للمساجلات والجدل » كما تقول افتتاحية كريستان ساينس مونتور يوم ١٩٩٢/١/٣١ بمناسبة انعقاد « قمة مجلس الأمن » .

واضح ان انتهاء الحرب الباردة غيّر هذا الوضع ، وشاهد على ذلك ما حدث فى أزمة الخليج ، وقد تحدث عدد من الرؤساء فى اجتماع مجلس الامن على مستوى القمة قائلين : إن انتهاء الحرب الباردة جاء بعصر جديد من التعاون بين الامم ، ومكن الامم المتحدة من ان تتحرر من العجز الذى واكبها ستة واربعين عاما .

كما بشر البيان الصادر عنهم بان انتشار الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان سوف يلعبان دوراً حاسماً فى جعل العالم مكاناً اكثر امناً فى عصر مابعد الحرب الباردة . ودعاً إلى خطوات ثابتة جديدة لإيقاف انتشار اسلحة الدمار وتخفيض مخزون السلاح . وتشهد هذه المرحلة الجديدة إقبال الولايات المتحدة على الرجوع إلى الأمم المتحدة فى قضايا بعينها دون قضايا اخرى مثل قضيتى العراق وليبيا اللتين ذكرهما جورج بوش وجون ميجر فى معرض الثناء على دور الأمم المتحدة فى معاقبتهما ، وذلك فى حديثهما فى قمة مجلس الامن . وتفسير هذا التحول فى الموقف الأمريكى من الامم المتحدة كما كان عليه اوائل الثمانينيات هو أن الإدارة الامريكية استشعرت فائدة معالجة تلك القضايا وهى مستظلة بالشرعية الدولية ، بعد ان حققت نفوذاً متميزاً فى مجلس الامن فى إطار توازن القوى العالمى الجديد ، يجعلها قادرة على استعداد قرارات لصالحها .

يثير وضع الأمم المتحدة الجديد هذا لدى الكثير من اعضائها ملاحظات على بنيتها وتحفظات على طريقة عملها ، ويدعو إلى خواطر هؤلاء ذكريات مريرة تتعلق بولادتها على ايدى الأربعة الكبار الغربيين . وخروجها بصورة خيبت آمال الشعوب وجسدت تحكم منطق القوة الغاشمة . وقد جرى طرح هذه الملاحظات والتحفظات بمناسبة انعقاد قمة مجلس الأمن بمبادرة من بريطانيا . ويبدو أن هذه المبادرة جاءت ليضفى اجتماع القمة شرعية على الوضع الجديد ، وليستمع إلى وجهات النظر المختلفة لأطراف النظام العالمى ويعطيهم فرصة للتنفيس عما يعتورهم من شكوك إزاءه . وكان مما لفت النظر ان اجتماع القمة هذا لم يتخذ قرارات محددة لتقوية نشاطات الأمم المتحدة ومعالجة صعوباتها المالية ودينها على الاعضاء البالغ اكثر من ٨٠٠ مليون دولار ؛ ويبلغ نصيب الولايات المتحدة الامريكية من هذا الدين ٧٣٩ مليون دولار .

مجمل القول فى هذا الأمر هو ان وضع الأمم المتحدة الحالى بحاجة إلى إعادة نظر ليس فقط للتغيرات التى طرات على الإطار الدولى بل لتجاوز العلل التى كانت منها هذه المنظمة منذ ولادتها . ولا بد أن تشمل إعادة النظر تكوين مجلس الامن وطريقة عمله . وسيكون من الخطا ان نواجه عصراً جديداً ونحن مقيدون بحدود عصر مضى ، وان يظل لاعبون اساسيون يقومون بادوار ثانوية » على حد قول فيرجنير رونيونى وزير الدفاع الإيطالى . وبدون إعادة النظر هذه يشتد خطر هيمنة قطب واحد على المنظمة الاممية ، وإساءة استخدامها باسم الشرعية الدولية فى ظل نظام عالمى جديد يجرى تشكيله .

الأمر الثانى : المتصل بالنظام العالمى الجارى تشكيله هو حدود ممارسة « مبدا التدخل » الدولى فى امور داخلية للدول . فعالمنا اليوم يشهد صوراً من التدخل الخارجى باسم القانون الدولى والأمن الجماعى . وهناك ثلاث حالات بات مالوفا الحديث فى الغرب عن التدخل مقترناً بها ، وهى « التدخل لأسباب إنسانية » لمنع انتهاك واسع النطاق لحقوق الإنسان أو وقفه ، و « التدخل لأسباب امنية » لوقف استعمال وشيك او مستمر لأسلحة الدمار الشامل ، و« التدخل لأسباب بيئية » لوقف إطلاق مواد تسبب اضراراً شديدة وواسعة النطاق للمناخ ولمعالم الأرض ، والبحر ، أو احتوائها . وقد اثارت بعض صور التدخل تساؤلا عما إذا كان تطبيق مبدا التدخل استناداً إلى الشرعية الدولية

يؤدى إلى إسباغ شرعية على ظاهرة الاستعمار بصورة جديدة وحمل هذا التساؤل الذى تردد فى دون غير غربية ، فى طياته قلقاً مشروعاً من احتمال حدوث شطط فى تطبيق مبدا التدخل يمكن ان يؤدى إلى استعمار باسم الشرعية . ورغبة اصيلة فى استخلاص عبرة تدخلات حدثت مؤخراً بل إن كثيرين فى الدول الغربية نفسها يرون ان المسائل المتعلقة بالإكراه القانونى للدول فيما يمكن اعتباره شؤونا داخلية ، ينبغى ان تزداد توضيحاً عن طريق إبرام اتفاقيات عامة توضح فيها الحالات الثلاث بدقة . فسيادة القانون الدولى مقيدة بمبدا المساواة فى السيادة بين الدول الذى يتضمن مفهوم السيطرة السيادية على الإقليم . والأمم المتحدة ملزمة بعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول اساساً . ولكن النظريات الحديثة المنطلقة من رؤية عالمية ترى ضرورة وضع حدود لمبدا سيادة الدولة . وهذا ما يسبب لبساً تجب إزالته .

لقد انطلق ميثاق الأمم المتحدة من مبدا عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول فى مادته الثانية ، واوضح فى الوقت نفسه ان هذا المبدا لايخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع المتعلقة « فيما يتخذ من الأعمال فى حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان » وهكذا يبرز « مبدا التدخل » كاستثناء استنادا إلى قواعد القانون الدولى العام حسب تطوره المعاصر فى حالات لم تعد تعتبر من المسائل الداخلية البحتة. وهذه الحالات هى الالتزام بحل المنازعات الدولية بطرق سلمية ، والقيود الخاصة باستعمال القوة بين الدول ، والمحافظة على الأمن والسلم الدوليين ، وإدارة المستعمرات والأخذ بشعوبها إلى الاستقلال ، والأمور الخاصة بنظام الوصاية الدولى ، والتزامات الدول فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وما يتفرع عنها من حماية حقوق الإنسان وفقا لمضمون المادتين ٥٦,٥٥ من ميثاق الأمم المتحدة . ولعل القاعدة العامة التى تستخلص من فتاوى محكمة العدل الدولية وقضائها « إن الأمر لا يعد من قبيل الاختصاص الداخلى المطلق إلا إذا كان يد الدولة حرة بصدده من كل قيد مصدره العرف او الاتفاق الدولى . ويلاحظ ان الجمعية العامة للأمم المتحدة كثيراً ما استندت إلى المادتين ٥٦,٥٥ لإقرار حقها فى مناقشة المشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان فى المناطق والاقاليم التى كانت تحت السيطرة الاستعمارية ، كما اسست عليها حقها فى الأعتراف باختصاصها فى النظر فى كثير من مشاكل تصفية الاستعمار .

إن إضفاء « الشرعية » على ممارسة « مبدا التدخل » هو فى عالمنا المعاصر من اختصاص « الأمم المتحدة » فالشرعية هنا هى شرعية دولية بلورها القانون الدولى عبر مسار شهد اشكالا من التدخل مارسته دول كبرى فى العصر الحديث اعطت لنفسها حق إسباغ شرعية عليه . ويمكن التميز بين عدة مراحل فى هذا المسار آخرها مرحلتا عصبة الأمم (١٩٢٠ - ١٩٣٠) والأمم المتحدة (منذ ١٩٤٥) اللتان لبست فيها « الشرعية » رداء دولياً وإن تحكمت فى تحديدها الدول الكبرى . وقد برزت فى مرحلة عصبة الأمم صورة «الانتداب » لتضفى شرعية على « استعمار » قائم . كما برزت صورة « الوصاية » للغرض نفسه فى مرحلة الأمم المتحدة ،مع الالتزام فى الحالتين بان يكون « الاستقلال » مصير هذه الأقاليم التى كانت من « الاستعمار » ووضعت تحت « الانتداب » « والوصاية » . وكانت الدول الاستعمارية الغربية قبل هاتين المرحلتين تمارس التدخل بذرائع مختلفة ، مرة باسم « مجد الدولة وشهوة السيطرة » جهاراً ومرة باسم « رسالة عالمية مقدسة » تقوم بها لتمدين شعوب اخرى وتحضيرها انطلاقا من شعور بالاستعلاء بفعل فكرة خاطئة عن « وحدانية الحضارة الغربية » تؤدى إلى السقوط فى مهاوى عنصرية « الجنس الأبيض » ، ومرة باسم متطلبات الأمن والحاجات الدفاعية !! ، ومرة باسم الحفاظ على المصالح الاقتصادية . ويلاحظ اليوم ان ذرائع

التدخل تبرره بالدفاع عن اهداف إنسانية نبيلة مشتركة مثل « المحافظة على الأمن والسلم العالميين ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان وتحطيم اسلحة الدمار الشامل والحفاظ على البيئة . وبالمقابل نجد ان الشعوب المستهدفة بتدخل القوى الكبرى استخدمت مصطلحات « الاستعمار الجديد » « والهيمنة » « والطغيان » للدلالة على هذه الظاهرة .

لاشك في ان نظاماً يقوم على القطب الواحد ينذر بإمكانية قيام هذا القطب بممارسة التدخل باسم الشرعية الدولية . الأمر الذى يقتضى رسماً دقيقاً لحدود ممارسة مبدا التدخل في إطار النظام العالمى الذى تتطلع الشعوب إلى قيامه على اساس من العدل . وواضح ان دولا كثيرة غير غريبة تستشعر قلقاً شديداً من هذا النذير في ضوء ما حدث للعراق وإصدار مجلس الأمن القرار رقم ٦٨٧ يوم ٩١/٣/٤ متضمناً شروطاً لوقف العمليات القتالية وإنهاء حالة الحرب تجعل « المغلوب » تحت وصاية « فعلية » يفتقد معها الكثير من مقومات السيادة . ثم إصدار القرار رقم ٧١٥ يوم ١٩٩١/١٠/١١ الذى وصف بانه الاعنف والاكثر صراحة في تاريخه وصفته وكالة رويتر بانه « يصادر العديد من مظاهر سيادة العراق » .. والحق ايضا ان دائرة الغرب بعامة والساحة الامريكية بخاصة تشهد حواراً محترماً . على صعيد المشتغلين بالفكر السياسى حول موضوع التدخل والأمن الجماعى العالمى . وهناك نفر غير قليل منهم قلقون من توغل بلادهم في ممارسة التدخل . وهم يذكرون قومهم بان تكاليف التدخل لا تنتهى مع النجاح في عملية الحرب بل تستمر ما بقيت الدولة المتدخلة منغمسة في المنطقة . وقد اورد كاتب هذه الورقة في بحثه « قراءة في القرارات الاممية بشان ازمة الخليج والتدخل » الذى قدمه لاكاديمية المملكة المغربية في تشرين اول اكتوبر ١٩٩١ امثلة على هذه الآراء وبخاصة ما كتبه تشارلز ويليام ما ينز في مجلة السياسة الخارجية ربيع ١٩٩١ .

الأمر الثالث المتصل بالنظام العالمى الجارى تشكيله هو وضع الدولة العظمى التى تتصدى لإرساء قواعده وقيادته . فهذا الوضع يشهد حدوث تفاعلات قوية داخل الساحة الأمريكية كما يشهد حدوث تفاعلات قوية بين الولايات المتحدة والعالم المحيط بها ، تشتد معها الضغوط الداخلية والخارجية .

لقد لاحظ كثيرون وهم يتفكرون في الطرح الأمريكي للنظام العالمى الجديد ان الولايات المتحدة هى اكثر دول العالم مديونية ، وان « مما يضعف النظام الدولى الحالى عدم الاتساق بين هيكله الاقتصادى القائم على اقتصاد احتكار القلة الذى تلعب دول محدودة الدور الرئيسى فيه وهيكله العسكرى القائم على الهيمنة حيث تسيطر الولايات المتحدة وحدها ، وإن « في الولايات المتحدة اليوم مشكلات اجتماعية وعرقية تؤدى إلى خلل في التوازن داخل المجتمع الأمريكى » .

حين نستذكر خلفية الوضع الأمريكي على صعيدى بعد الزمان وبعدالمكان نجد ان الولايات المتحدة حديثة عهد ، عبرت كدولة طور الطفولة وطور الشباب لتدخل طور النضج . وقد تحدث علماء الجغرافيا السياسية ومنهم جمال حمدان وفان فالكنبرج عن عبورها الطور الأول مع انتهاء القرن التاسع عشر الذى مثل طفولتها وكانت منهمكة اثناءه في صراعاتها الداخلية البحتة وحروبها الأهلية وعمليات الضم الاقليمية او تعميق الاتحاد ، ودخولها الطور الثانى في القرن العشرين ووضوح عناصر قوتها ، ثم اعتزازها بهذه القوة إلى حد الغرور الذى اشتد في العقد السابع حتى اعتبره البعض نوعاً من جنون القوة ، ثم عيشها « ازمة القوة » إبان محنتها في فيتنام بحيث

اصبحت على حد تعبير جيمس بالدوين « مارداً يواجه ضغوطاً » ، وبلوغها الطور الثالث بفعل عقدة فيتنام وصدمة الانفراج مع انعطافها اثناء الانفراج إلى القيام بتظاهرات قوة تقوم بها في مناطق مختلفة من العالم ومنها فلسطين ولبنان عام ١٩٨٣ .

كما نجد ان الولايات المتحدة ذات مساحة ضخمة وعدد وافر من السكان يجاوز مائتين وخمسين مليونا جاءوا من مجتمعات مختلفة واختلطوا في بوتقتها ، وهي تتبنى عقيدة تقوم على الرأسمالية وتتمسك بالقومية الذاتية وتقول بهرمية الطبقات وترك تطور التاريخ والمجتمع في تطور العلم والتقنية . وقد حققت تفوقاً علمياً وتقنياً متميزاً . وكان من سماتها في هذا الشباب أن نضج قوتها المادية يسبق نضج خبرتها وحنكتها السياسية . ونجم عن هذا الوضع بروز ما أسماه وليم فولبرايت « غطرسة القوة » في السياسة الأمريكية ، والاتجاه إلى القيام بدور « رجل البوليس العالمي » .

إن اخطر مايتعرض له النظام العالمي هو ان تتحكم فيه غطرسة القوة على الصعيدين النظرى والعملي ، وقد عرف فولبرايت غطرسة القوة في كتابه الذى أصدره بهذا الاسم عام ١٩٦٨ بانها « حالة نفسية تعترى الامم ، وتبدد اثناءها امه ما في حاجة نفسية إلى إثبات انها أكبر من الأمم الأخرى وافضل واقوى » ، واوضح ان هذه الحالة « لابد ان تصل بمن تعتريه إلى خوض الحرب التى تعزى اسبابها إلى الأرض والأسواق والمصادر الطبيعية والدفاع عن المبادىء او التمكين الخالد لها ، وهذه جميعاً لا تعدو ان تكون إيضاحات او معاذير لقوى محركة في الطبيعة البشرية تتجسد في غطرسة القوة » . واعرب عن اعتقاده « ان هذه الحالة دليل على الافتقار إلى الثقة بالنفس على عكس مايظن او يبدو ، الذى يدفع صاحبه إلى الانشغال عن معالجة امور بيته الداخلى بالتدخل في أمور الغير والقيام بمغامرات خارجية في تصرفاته » ، وتحدث فولبرايت عن وجود مدرستين في الولايات المتحدة تجعل منها امريكتين « امريكا لينكولن وستيفنسون .. وامريكا تيودور روزفلت وغلاة الوطنيين المحدثين ، الأولى كريمة خيرة إنسانية والأخرى تحكمها الانانية وضيق الافق . الأولى تنقد ذاتها والأخرى تؤمن بانها دوماً على صواب . الأولى حساسة والأخرى عاطفية .. الأولى حكيمة متزنة والأخرى حمقاء في استخدامها القوة الفائقة » . وانتهى فولبرايت إلى أن عدم الثبات في السياسة الأمريكية الخارجية ليس صدفة ، ولكنه تعبير عن الوجهين والجانبين ، وحذر من أن الميل المعاصر في هذه السياسة يتجه نحو مزيد من العنف ، والعدوان تعبر عن لغة وطنية أمريكية جديدة تركز الحديث على القوة وشئون الحرب ، ويحذو علماء السياسة الأمريكيون من المدرسة المثالية حذو فولبرايت في تحذيره ، ويذكرون بقول هانز مورجانتو « إن المعضلة الأساسية التى تواجه السياسة الأمريكية الخارجية لا تكمن في كيفية الحفاظ على الاستقرار في وجه الثورة ، وإنما في كيفية إيجاد الاستقرار » ، ويضيف ستيفريانوس في كتابه « التصريح العالمي » بعد ان يستشهد بهذا القول « بان عالم اواخر القرن العشرين يمكنه ان يكون المسرح الأثيم الذى تمارس فيه قوة عظمى تلك السياسة الواقعية التى تنتهى على صورة خرقاء . فالحاجة تقتضى إدراك الترابط القائم بين مشكلة الإفراط في التقدم ومشكلة الإغراق في التخلف ، ومعالجتهما تتم برؤية مشتركة تدور حول ما يواجه البشرية جمعاء من وعيد لا مثيل له » . وينادى هؤلاء بضرورة الاعتراف بان العقائد هامة لأن السياسة الخارجية لدولة ، ما هى نتاج القيم المتجسدة في مؤسساتها ، على حد قول ستانلى كوبر في دراسته عن السياسة المثالية ، ويستشهدون برؤية كمانويل كانت في كتابه السلام الأبدى « إن هذا السلام ليس نتاجاً لتوازن القوة بل للحكم الجمهورى » .

واضح أن صفـة « القوة الأعظم فى العالم » تضع الولايات المتحدة أمام اختبار محدد ، واجهته جميع الدول التى تتابعت فى حمل الصفة عبر مراحل التاريخ ، وهذا الاختبار هو استخدام القوة ، هل تستخدم لإقرار العدل أم للتجبر والطغيان ؟ أتكون قوة غاشمة تنكر القيم العلا الإنسانية أم تكون قوة راشدة تذود عن هذه القيم بعد أن تستلهمها ؟ واضح أيضاً أن مصير الإنسانية لا يحتمل الاختبار فى هذا الموضوع لأن السقوط فيه قد يحمل فى طياته دماراً شاملاً . ومن هنا فإنه لا يجوز بحال أن يترك النظام العالمى رهينة بوضع قطب واحد ، ولا بد لجميع أطرافه أن تنهض بمسئولياتها إزاءه ، وواضح أيضاً أن أخطار الوقوع فى غواية غطرسة القوة تطرح قضية الأخلاق والسياسة فى عالمنا .

مجمل القول بشأن النظام العالمى الجديد فى ضوء ما سبق هو أن عالمنا يشهد اليوم منذ بداية تسعينيات القرن العشرين فى وقت واحد انتهاء مرحلة أخرى من مراحل هذا النظام ، ومحاولة دولة كبرى رسم خطوطه الأساسية فى مرحلته الجديدة ، وفرصة اشتراك جميع أعضاء الأسرة الدولية فى إقامته على أسس أقوى . فالتوازنات التى أرساها مؤتمر يالطا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية لتحكم المنظمة الأممية الوليدة انتهت . وقد أعلن اجتماع قمة مجلس الأمن يوم ١٩٩٢/١/٣١ هذا الانتهاء رسمياً وسجل فى بيانه أن اجتماعه عقد « فى وقت يشهد تغييراً بالغ الأهمية » ، وأن أعضاء المجلس يعتبرون هذا الاجتماع « اعترافاً جاء فى حينه بأن هناك ظروفاً دولية جديدة مواتية بدأ مجلس الأمن فى ظلها يضطلع بفعالية أكثر بمسئوليته الرئيسية فى صون السلم والأمن الدوليين .

إن إقامة نظام عالمى جديد على أسس متينة تقتضى استخلاص عبرة مراحل النظام العالمى التى سبقت ، وأخذها فى الاعتبار ، وتمثل حقائق الواقع القائم فى عالمنا ، واستلهام أحلام الإنسان فى عصرنا ، ومعالجة قضايا حيوية مطروحة .

حين نستحضر تاريخ النظام العالمى القائم نجد أن نشأته غربية أوروبية . وقد قام على توازن المصالح بين الدول الأوروبية وفق الخطوط التى رسمها مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ إثر هزيمة بونابرت . وفرض نفسه على بقية القارات من خلال التسلط الأوروبى عليها . وتعرض أوائل هذا القرن لأزمة عام ١٩٤١ بعد سلسلة من الأزمات « التى قسمت دول أوروبا الاستعمارية ، إلى كتلتين لا يقوم بينهما جسر ، وجعلت التوازن بينهما داهياً لدرجة أن نفثة ريح قد تورى به » على حد قول سبندر فى تلخيصه لواقع النظام أنذاك فى كتابه « خمسين سنة من تاريخ أوروبا » . وكانت هذه الدول الأوروبية الرأسمالية قد قسمت العالم فيما بينها وركزت ثرواته فى أيدى بعضها ، فكانت قسمة ضيزى ، ولم يكن ممكنا لأى تقسيم جديد أن يحدث إلا على حساب دول أخرى ، والقوة وحدها التى تحسم الأمر ، ومن هنا أصبحت الحرب بين نسور العالم المفترسة حتمية . وهكذا تفجرت ما عرف أوروبيا باسم « الحرب العالمية الأولى » . ورسم مؤتمر فرساى فى أعقابها عام ١٩١٩ خطوط توازنات « النظام العالمى » وأقامت الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية « عصبة الأمم » التى ما أسرع أن اختفت مع تفجر « الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ إثر أزمة حادة ، وكان أسباب إخفاق هذه المنظمة ضعف ميثاقها وتوظيفها لصالح دول بعينها للحفاظ على « الحالة الراهنة » ، « والأمر الواقع » ، وحين نراجع أزمة عام ١٩٣٩ العالمية نجد أنها نشبت بسبب إخفاق الأمن الجماعى لأطراف النظام العالمى ، وتفاقم التنافس بين هذه الأطراف ، وأقامت الدول الغربية المنتصرة فى الحرب العالمية الثانية « منظمة الأمم المتحدة » بعد أن رسم مؤتمر يالتا عام ١٩٤٥ خطوط توازنات النظام العالمى . وطرأ تطور واضح على هذا النظام إثر تفجر ثورة التحرير فى أسيا

وافريقيا وانضمام الدول التى استقلت إلى عضوية المنظمة الامية . وشهد فى الوقت نفسه عدداً من الأزمات العالمية بين مايعرف بالعالم الأول والعالم الثانى فى دائرة الحضارة الغربية مثل أزمة برلين عام ١٩٤٨ وازمة المجر عام ١٩٥٦ وازمة تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨ ، كما شهد أزمات عالمية أخرى حين حاولت أطراف مما يعرف بالعالم الثالث تحسين اوضاعها فى هذا النظام مثل الأزمة الكورية عام ١٩٥٠ وازمة السويس ١٩٥٦ . ويشير الخبراء إلى أمور افرزها النظام العالمى فى مرحلته تلك التى امتدت ستة واربعين عاماً ، أولها انتشار الحرب المحلية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التى بلغت أكثر من ١٣٠ حرباً ومعركة وانتفاضات أهلية وغزوات ، وثانيها تصاعد سباق التسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بخاصة وبروز خطر بالفناء باسلحة الدمار الشامل ، وثالثها اتساع الهوة بين « الشمال والجنوب » ، ورابعها تدهور البنية وتغير المناخ وجفاف الكرة الأرضية . وقد ارتفعت أصوات كثيرة فى عالمنا خلال العقد الماضى تنبه إلى الخلل الموجود فى النظام العالمى وتدعو إلى تعديله وإخراجه من أزمة القيم التى فعلت فعلها فيه خلال مراحله المتتالية .

يسود اقتناع عام فى عالمنا بالحاجة إلى نظام عالمى جديد ياخذ فى الاعتبار حقائق الواقع القائم . فالعالم اليوم يتاثر بعامل تقنى أوجدته ثورة المعرفة والمعلومات أدى إلى ثورة الاتصال وثورة التقنية الحيوية والهندسة الوراثية وثورة المعدات الجديدة . وهو يتاثر بعامل اقتصادى أدى إلى تدويل الاقتصاد وانتشار الشركات عابرة القارات وتجاوز الحدود السياسية للدول وبروز تكتلات حيوية . كما يتاثر بعوامل اجتماعية وسياسية وفكرية وروحية أدت إلى بروز الهوية وظهور مشكلات عالمية . ويتردد الحديث بقوة فى هذا العالم عن سوء التغذية ، والغازات الخانقة واستخدام علوم الوراثة والتسليح والمخدرات باعتبارها مشكلات يجب أن يعالجها تعاون دولى بل سلطة عالمية ، ومن هنا تخرج أصوات هنا وهناك تطالب بإدارة عالمية للمشكلات وتنبه إلى أن ذلك يستدعى ثقافة جديدة ورؤية سياسية جديدة ومؤسسات جديدة ، فمؤسسات الأمم المتحدة الناتجة عن الحرب العالمية الثانية لم تعد ملائمة ، وهى لا تملك الوسائل ولا الصلاحيات الضرورية ، ولذلك لابد من الانتقال إلى مرحلة أعلى فى النظام العالمى ، ولكن هذه الأصوات تقابل فى أوساط كثيرة بالحذر والشك حين تصدر من دائرة الغرب الحضارية ، لأن الانتقال إلى مرحلة أعلى فى النظام العالمى تقتضى أولاً معالجة مشكلة عدم التوازن بين البلدان ومشكلة الانتقال العسير إلى نظام السوق ، ومشكلة المظالم بين المجموعات الاقتصادية ، ومشاكل البطالة والمجاعات والفوضى الضاربة أطنا بها فى أسواق المال وأسعار المواد الأولية والديون ، ويحذر بعض الخبراء الاقتصاديين من النمو فى عالمنا لن يتحقق إلا إذا توقفت سياسة الدول الكبرى الاقتصادية عن السير فى الاتجاه المعاكس ، ويضربون مثلاً بالولايات المتحدة التى لا يمكن للمضاربات الأمريكية الجارية فيها بشكل مفرط والعجز بالوفر الحقيقى وعودة التضخم وزيادة معدلات الفائدة ، وديون الشركات أن تسلم من الهزات الخطيرة فى أسواق البورصة . ويلاحظ هؤلاء أيضاً أن النمو بشكل عام حتى فى أكثر البلاد ثراء لا يمس إلا فئة محدودة من السكان ، وأن البنى التحتية لاتزال متخلفة فى بعضها ، وأن العزلة أصبحت مهيمنة فى المدن الكبرى فى تلك البلاد تؤدى إلى « غربة الإنسان » واتجاهه إلى البحث عن ملذات السراب .

إن أحلام الإنسان فى عصرنا التى يجب أن نستلهمها ونحن نبلور رؤيتنا لنظام عالمى جديد ، هى أحلام الإنسان مذ خلقه الله وكرمه أن يسود العدل فيستتب السلام وأن تتحقق الكفاية فلا محتاج ويعم الأمن وتعلو كلمة الحق فى الحكم بين الناس . وهكذا نجد أنفسنا أمام قضية « الأخلاق

والسياسة » المطروحة في عالمنا على مختلف الصعد ، ومن الملاحظ ان دائرة الحضارة الغربية تشهد مراجعة لهذه القضية ؛ لمعالجة ازمة القيم التى استحكمت في السياسة الدولية ، وقد اوضح ريمون بولان في كتابه الاخلاق والسياسة ان هذه المراجعة يجب ان تحرص على الربط بين النظرية والممارسة ، وتنطلق من مبادىء واضحة ، وتهدف إلى حل التناقض الذى قام في الفكر الغربى بين الاخلاق والسياسة ، وان تعتبر العدل قيمة سياسية ، تنظر إلى « الشرعية الدولية » كثمرة لهذا العدل لا تنمو إلا في حضور « قيمي » كما أوضح رالف بارتن بيرى وهو يعالج الاقتصاد العالمى في كتابه « آفاق القيمة » انه لابد من التاكيد على « الخير الأخلاقى » ، ومن وجود هدف اخلاقى نهائى للاقتصاد ، وان يتغلغل المقياس الأخلاقى في التفكير الاقتصادى كله ، « ذلك أن نظام الحكم يتأثر بارتباط الأسس الاقتصادية عن طريق الهدف الأخلاقى المشترك بالضمير والقانون والفن والعلم والتراث والتربية والدين والمزيج الثقافى ، وقد اصبح من الضرورى بسبب الدعاوى المسرفة في النظر إلى دور العقل في الأمور الإنسانية تسليط الضوء على فعل الأسباب الأخرى النفسية والروحية والغريزية .. بل اللامعقولة ايضاً » والحق ان قيمة العدل هى واحدة من « قيم روحية إنسانية » تشتد الحاجة إليها في عالمنا المعاصر لتدخل في تكوين « روح العصر » . وقد عنى العمران الحضارى العربى الإسلامى بهذه القيم وبقضية الأخلاق والسياسة وبلور رؤية واضحة بشانها تطرح مفهوماً اخلاقياً للسياسة يربط بين ظاهر الإنسان وباطنه وبين الدنيا العاجلة والآخرة الآجلة ، وهو ايضاً مفهوم عقلى يفرق بين السياسة العادلة والسياسة الظالمة ، كما انه مفهوم عملى يرى أن « الله يزع بالسلطان مالا يزع بالقرآن » . ولا شك في أن العمران الحضارى في الشرق الأقصى اكد على هذه القيم في مراحله المتتالية وهو يدعو اليوم إليها . وقد انطلقت اصوات منه تنبه إلى ان الثورة العلمية التى حققت منافع كثيرة للإنسان لا تكفل وحدها سعادته كما ان إساءة استخدامها تهدد كرامته ، ولابد من دعمها بقيم روحية وصولاً إلى التضامن والتجانس المستمدين من اسمى تطلعات الروح البشرية .

لعل من اهم القضايا الحيوية المتصلة بالنظام العالمى الجديد هى قضية تحقيق الأمن الجماعى لأعضائه . والسؤال الذى يبرز في هذه القضية هو عن الصلة بين الأمن الجماعى والأمن الإقليمى فالأمم المتحدة لا يمكن لها ان تصبح رجل شرطة في النهاية ، ولابديل ان يبدأ التفكير في الأمن الجماعى من الزاوية الإقليمية اكثر من الزاوية العالمية ، وهذا يقتضى تحديد مفهوم للأمن الجماعى لا يجعله بديلاً عن الأمن الإقليمى ، وان يعهد إليه بأدوار محددة في مجالات معينة ويذكر تشارلز ويليامماينز في مقاله بمجلة السياسة الخارجية (العدد ٨٢ ربيع ١٩٩١) عن حرب الخليج ، مجالات منع انتشار الأسلحة الفتاكة وعمليات حفظ السلام ومساعدة اطراف النزاع على فض الاشتباك دون فقد ماء الوجه ووضع القواعد الدولية للسلوك . وقد لاحظ ماينز ان مبدأ الأمن الجماعى اكتسب تأييداً واسع النطاق في الغرب بسبب « الحملة الصليبية » التى قامت لهزيمة هتلر ، « فقد بدا آنذاك ان التجمع معاً في تحالف عالمى هو الطريق الوحيد لهزيمة دولة كبرى معتدية ، وان مفهوم التهديد للسلام العالمى كمقابل للسلام الإقليمى يفترض حقاً أن دولة كبرى تسيطر على العالم . وبعد ١٩٤٥ قررت الدول المنتصرة أن المانيا واليابان ينبغى الا تصبحا قادرتين على السعى وراء هذه السيطرة ، وتم تنظيم الأمم المتحدة بطريقة لا تعطى أياً منهما فرصة لذلك .. ولكن الميثاق لم يقدم حلاً للمشكلة التى ستثور لو اصبحت إحدى الدول المنتصرة نفسها مصدر

تهديد للسلام . ففى هذه الحالة ستصاب الأمم المتحدة بالشلل لأن الدولة المعتدية تستطيع استخدام حق النقض ومنع جهود المنظمة لمواجهة عدوانها . ولم يكن واقعياً منذ البداية الاعتقاد بأن الدول الخمس ستنظر لكل ازمة بطريقة مماثلة ، وانها ستستطيع فرض السلام فى كل ركن من العالم » . وقد رأينا امثلة على الشلل الذى اصيبت به الأمم المتحدة حين كانت الولايات المتحدة تمنع بالفيتو اية إدانة فى مجلس الأمن لحليفتها الاستراتيجية إسرائيل بسبب عدوانها المتكرر .

يتوقع كثير من علماء السياسة الأمريكيين أن يكتوى الذين تغويهم غطرسة القوة فى الغرب بنار التدخل . فالتدخل المباشر له أعباؤه الباهظة من دم يسيل ونقود تبدد فى المحل الأول ، و« من ثم يجب أن يقوم النظام العالمى على شىء أكبر من أكتاف القدرة العسكرية الأمريكية ، ولا يمكن لأولئك الذين يراهنون على غير ذلك ان يتوقعوا أن تجهد الولايات المتحدة نفسها بالدرجة عينها فى ازمة قادمة بعد ازمة الخليج على حد قولماينز . ويرى جون تشبمان فى دراسته « سياسات العالم الثالث والأمن فى التسعينيات » بمجلة واشنطن الفصلية شتاء ١٩٩١ « إن كثيراً من المنازعات الإقليمية هى ببساطة منازعات لا تهم الولايات المتحدة ، ومن المشكوك فيه أن تثبت أزمة الخليج انها نموذج لرد الفعل الدولى إزاء المنازعات الإقليمية فى التسعينيات » كما يتوقع أن يتم تحديد اتجاه سياسات العالم الثالث وأمنه على المستوى المحلى بصورة أكثر من أى وقت مضى فى ظل البيئة الدولية التى تسود اليوم . وقد أوضح شاهرام شوبين فى مقاله بمجلة سير فايفال ربيع ١٩٩١ انه « اصبح من المسلم به أن الأبنية الإقليمية ينبغى أن تكون أحجار الزاوية فى بناء الأمن فى مختلف اجزاء العالم . ويعكس هذا جزئياً الصعوبات السياسة واللوجستية للتدخل وتكاليفه . وكذلك التصور الشائع عن أن الترتيبات الإقليمية هى انعكاس مشروع للسياسات المحلية ، ومن المعتقد عادة ان مثل هذه التجمعات تعكس روح المناطق وتبنى توافق الرأى وتسهم فى الأمن العام » .

إن بلوغ الأمن الجماعى من خلال الأمن الإقليمى تواجهه مشكلة وجـود منطقتين فى عـالمنا تعـانيان من إقامة قاعدتين استعماريتين استيطانيتين فيهما فالصراعات الناشبة بفعل الاستعمار الاستيطانى وتهجيره مواطنين دول أخرى إلى أوطان شعوب استهدفها ، لها بعدها الدولى المؤثر بفعل وجود قوى دولية تدعمه وتمكن له . وقد عرض ماينز فى دراسته لما أسماه « القضية العربية الإسرائيلية » « والنزاع العنصرى فى جنوب أفريقيا » « حيث العرب والأفارقة يعتقدون ان العالم الخارجى فرض من خلال الهجرة مشكلة جديدة على منطقتهم . الأمر الذى يدعوهم إلى عدم السماح لإسرائيل وجنوب افريقيا بالانضمام للمنظمات الإقليمية ذات الصلة » ، ولاحظ ماينز ان « ازمة الخليج كشفت عن حقيقة قاسية هى انه يستحيل أن يضم الشرق الأوسط دولة نووية واحدة فقط هى إسرائيل » ومعلوم أن قوى الهيمنة الغربية زودت هاتين القاعدتين بالسلاح النووى حين كانت تخوض غمار الحرب الباردة ضد الشيوعية . وترتفع أصوات كثيرة فى العالم وحتى فى الولايات المتحدة نفسها لتقول « إن مشكلة الانتشار النووى لا يمكن حلها بسياسة الهجوم المنتظم على الدول التى تكون على وشك تطوير قدراتها النووية » ويجب التماس الحل بإنهاء الصراعات والاتفاق على نزع السلام

الشامل وقد مثلت سياسة الهجوم هذه خرقا مستمراً للقانون الدولى وانتهاكاً لسيادات دول وتدخلاً بغير حق يعتمد معيارين ويكيل بكيلين . والحق أن تردد الحديث فى أوساط أمريكية حول بزر التوتر الناجمة عن الاستعمار الاستيطانى وعن ضرورة اتباع نهج جديد للوصول إلى إنهاء الصراعات المحتدمة فيها يُذكرنا بإحدى السنن المتصلة بالاستعمار الاستيطانى وهى حلول لحظة تاريخية يختل فيها التطابق بين مصالح الكيان الاستعمارى الاستيطانى ومصالح القوى الكبرى التى اقامته ومكنت له بفعل تغيرات استراتيجية حدثت . وان حلول هذه اللحظة التاريخية يهيىء مناخاً صالحاً لمحاصرة المستعمر المستوطن وإرغامه على مواجهة حقائق دأب على التهرب من مواجهتها ، وردعه عن اللعب بالنار حفاظاً على السلم والأمن العالميين وصولاً به إلى التسليم بحقوق الشعب صاحب الوطن والخضوع لمنطق التحرير . ولابديل امامنا عن ان يشهد عالمنا انتهاء الاستعمار الاستيطانى فى آخر قلعتين له فى فلسطين وجنوب افريقيا كما سقطت قلاعه الأخرى من قبل كى تنتهى المشكلات التى تحدث بفعله وتنطوى صفحته . ولا بديل عن التمسك بموقف مبدئى إلى أن يأتى ذلك اليوم ، جوهره أنه لا يمكن لقاعدة استعمارية استيطانية فى إقليم ما ان تكون جزءاً من نظامه الإقليمى . وحتى لو تم فرض ذلك بالقوة فإن استمراره متعذر لان هذه القاعدة مشدودة دوماً لموجديها ولنظامهم الإقليمى ، ولأن هناك سنناً تاريخية تحكم علاقاتها بهم وبالشعب المستهدف بها ومنطقته المستهدفة ايضاً .

وبعد ..

فإن النظام العالمى الجديد الذى يجرى الحديث عنه لا يمكن أن يدوم ـ كما يقول أمين هويدى فى اسبوعية الأهرام الإنجليزية يوم ١٩٩١/١٠/١٠ « إلا إذا استند إلى انظمة إقليمية قائمة على العدل والتعاون والأمن المتبادل والاستقرار الاقليمى لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان المشاركون فيه قادرين على الإجابة عن اسئلة مهمة . ما مفهوم الامن ؟ وهل العدل يتأسس على الحق أو القوة ؟ وهل هناك توازن مصالح إلى جانب توازن القوى ؟ وهل الشرعية مؤسسة فى سياق حق تاريخى أو تغييرات بالقوة ؟ وهل يمكن لتقرير المصير ان يطبق حين لا تستطيع الشعوب العيش فى أوطانها ؟ لقد بلورت أزمة الكويت العلاقة بين الفوضى الإقليمية والأمن العالمى فى وقت كان النظام القديم فيه يتراجع . ومن هنا فإن مشكلات الأمن يجب مقاربتها بشمولية من خلال الربط بين إنهاء الصراع وحله ، وإمدادات السلاح والتحكم فيها ، والترتيبات الإقليمية والضمانات الخارجية إننا حين نواجه هذه الأسئلة والمشكلات بنزاهة ونصب اعيننا العدل سنكون متأكدين من ان خطواتنا ستصل بنا إلى نظام عالمى جديد مستتب » .

واضح أن إقامة هذا النظام مسئولية عالمية حضارية عمرانية ، لابد أن تتعاون على النهوض بمتطلباتها جميع الحضارات الإنسانية واعضاء الأسرة الدولية . ولا شك فى أن الصين بحضارتها العريقة ووطننا العربى الكبير ودائرة العمران الحضارى العربى الإسلامى يستطيعان بتعاونهما معاً أن يسهما بنصيب وافر فى هذه المتطلبات ، ويتعاونا مع الحضارات الأخرى لبناء عالم السلام القائم على العدل .

التعددية السياسية
فى الوطن العربى

د . شفيق عبد الرزاق السامرائى

عميد كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

إن ملامح النهضة القومية العربية المعاصرة التى بدأت بوادرها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، قد حملت معنى الجواب على تحدى الهوية والمصير العربى[1] . فقد عرف الوطن العربى محاولات الاستلاب الفكر كما حصل فى سياسة التتريك التى مارستها الدولة العثمانية ومحاولات الفرنسة التى اتبعتها فرنسا فى المغرب العربى ، ثم محاولات التجزئة والتفتيت التى مارستها بريطانيا وفرنسا فى المشرق العربى بعد الحرب العالمية الأولى .

لقد لعب الاستعمار فى الوطن العربى دورا فعالا فى التفتيت الاجتماعى والسياسى عن طريق استغلال الأقليات الاجتماعى والسياسى عن طريق استغلال الأقليات القومية والدينية بحيث استطاع ان يخلق فى كل قطر من الأقطار مشكلة مزمنة ، كما انه غذى التعصب بين الطوائف ودفع الحركات الإقليمية والقطرية لمواجهة التيارات القومية ولحركة التحرر العربى .

إن معظم الأحزاب والحركات السياسية التى نشأت فى مرحلة مابين الحربين فى الوطن العربى كانت امتدادا للتأثيرات التى خضع لها المثقفون الذين تلقوا علومهم فى خارج الوطن العربى . فبعضهم كان يتمثل صيغة الديمقراطية البرجوازية ، وبعضهم تأثر بالفاشية ، وآخرين تأثروا بالفكر الاشتراكى الديمقراطى والبعض الآخر تبنى الماركسية . وفى معظم الحالات لم تكن الأحزاب والحركات السياسية وليدة المعاناة العربية ، وغلب الطابع التقليدى والنسخى على الأحزاب والحركات السياسية العربية الذى لم يلامس الواقع العربى من الداخل[2] .

ففى استانبول قامت سبع جمعيات عربية للفترة بين عام ١٩٠٨ لغاية عام ١٩١٤[٣] ، وقد ضمت هذه الجمعيات العرب من مختلف الاقطار . اما الجمعيات والاحزاب العثمانية فى استانبول والعراق فى اواخر العهد العثمانى ، فقد بلغ عددها ست عشرة جمعية وحزبا[٤] ، وإلى جانبها نشا العديد من الجمعيات والنوادى الادبية بلغ عددها اثنتى عشرة جمعية[٥] ولم تكن فى العراق جمعيات او احزاب سياسية قبل عام ١٩٠٨[٦].

اما سوريا فقد عرفت الجمعيات السياسية منذ نهاية القرن التاسع عشر ، فقد نشات فى سوريا عشر جمعيات سياسية قبل الانقلاب الدستورى لعام١٩٠٨[٧] ، وازداد عددها حيث انشىء اربع عشرة جمعية سياسية فى سوريا عشر جمعيات سياسية بين عام ١٩٠٨ — ١٩١٤[٦] ، وفى اواخر العهد العثمانى نشات إحدى عشرة جمعية[٧] .

اما مصر فقد عرفت التعددية منذ إقامة اول برلمان فيها عام ١٨٨٢ فى عهد الخديوى توفيق ، واستمرت حتى عام ١٩٢٣ بعد توقف للفترة بين عام ١٩١٤ — ١٩١٧ ، ولكن الأحزاب السياسية ظهرت فى مصر منذ عام ١٩٠٧ ، وكانت خمسة احزاب سياسية[٨] .

ثم توالت الاحزاب السياسية فى مصر بين عام ١٩٠٧ — ١٩١٩[٩] . فى مرحلة مابعد الحرب العالمية الأولى وقيام الثورة العربية بقيادة الشريف حسين ، واحتلال الوطن العربى من قبل بريطانيا وفرنسا على اثر اتفاقية سايكس بيكو المعروفة ظهرت احزاب سياسية جديدة فى العراق وسورية ومصر .

ففى العراق ظهر اربع عشرة جمعية بين عام ١٩١٨ — ١٩٢٠ فى عهد الاحتلال ، يضاف لها خمس جمعيات دينية للفترة نفسها[١٠] . وبعد قيام الحكم الملكى فى العراق قام فى العراق ست عشرة جمعية وحزبا سياسيا للفترة من عام ١٩٢١ — ١٩٣٠ [١١] . وبعد عقد المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ برزت مجموعة جديدة من الأحزاب السياسية للفترة من عام ١٩٣٠ — ١٩٤٥ بلغ عددها (٢٣) حزبا سياسيا[١٢] .

وفى سوريا انشىء ستة عشر حزبا وجمعية فى عهد الحكومة العربية فى دمشق للفترة من ١٨٩٢ — ١٩٢٠[١٣] ، واستمرت الأحزاب السياسية فى سوريا بالظهور بشكل كبير للفترة بين عام ١٩٢٠ — ١٩٤٠ حتى بلغ عددها (٧٠) حزبا سياسيا وجمعية[١٤] .

وفى مصر قامت عدة احزاب سياسية جديدة اثر انتفاضة عام ١٩١٩ وقيام الثورة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ، واستمرت هذه الأحزاب حتى الحرب العالمية الثانية[١٥] .

إن هذا العدد الهائل من الجمعيات والأحزاب السياسية فى الأقطار العربية ، والتى برزت مع مطلع القرن العشرين لم تكن احزابا بالمعنى الصحيح للكلمة ، بل كانت تجمعات وإرهاصات لتكوين احزاب سياسية ، لذلك لم تكن هذه الأحزاب لتصمد لفترة طويلة ، بل كانت سرعان ما تنتهى او تندمج مع غيرها من الأحزاب السياسية ، او تنشق على نفسها إلى احزاب اخرى يستبدلها قادتها باحزاب جديدة .

وبعد الحرب العالمية الثانية انتهت معظم هذه الأحزاب وتقلص عددها ، وتحولت إلى احزاب سياسية اكبر واكثر نضجا واقل عددا ومعظم الأحزاب التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، هى احزاب استقلالية كانت تدعو إلى استقلال الأقطار العربية وإنهاء النفوذ الأجنبى .

ففى العراق اعلن الوصى على عرش العراق فى خطابه يوم ٢٧ كانون أول ديسمبر ١٩٤٥ عن نية الحكومة فى إطلاق الحريات العامة والسماح بحرية مزاولة العمل السياسى والسير بسياسة البلد على أسس ديمقراطية سليمة ، وهو امر يستوجب إسهام الشعب والعاملين بالقضايا العامة عن طريق الانتظام بالحياة الحزبية وممارسة حقوقهم الدستورية(١٦) ، وعلى اثر ذلك اجازت السلطة خمسة احزاب سياسية هى ، حزب الاستقلال ، الحزب الوطنى الديمقراطى ، حزب الاحرار ، حزب الشعب ، حزب الاتحاد الوطنى ، وإلى جانب هذه الاحزاب العلمية كان هناك احزاب سرية هى الحزب الشيوعى العراقى ، ومن ثم قيام حزب البعث العربى الاشتراكى .

ثم ظهر عدد آخر من الأحزاب السياسية فى الخمسينيات يمثل السلطة الحاكمة منها حزب الاتحاد الدستورى بزعامة نورى سعيد ، حزب الأمة الاشتراكى بزعامة صالح جبر وغيرها من الأحزاب .

اما سوريا فقد كانت اهم الأحزاب الموجودة قبل الاستقلال هى : الحزب الشيوعى السورى اللبنانى ، حزب البعث العربى الاشتراكى ، حزب الأحرار السورى ، الحزب الاشتراكى التعاونى ، حزب الشباب ، الكتلة الدستورية ، الكتلة البرلمانية ، والكتلة الديمقراطية ، وجمعية العلماء بدمشق ، الحزب القومى السورى ، وعصبة العمل القومى وغيرها من الأحزاب الصغيرة(١٧) .

إن المرحلة التى مر بها الوطن العربى قبل الحرب العالمية الثانية يمكن ان يطلق عليها (المرحلة الاستعمارية) وهذه المرحلة تعتبر مرحلة مكملة لما مر بها الوطن العربى من سيطرة اجنبية تحت الحكم العثمانى . لذلك فإن الوطن العربى فى هذه المرحلة وبسبب من الظروف الدولية والإقليمية كانت تمثل بدايات التكوين السياسى فى الأمة العربية تميزت بالعدد الكبير من الأحزاب والقوى السياسية التى ظهرت على الساحة العربية ، ولم يكن ظهورها بهذا الحجم الكبير إلا تعبيرا عن إرهاصات الحركة الوطنية فى التبلور باتجاه النضال من أجل الاستقلال .

استقلال الأقطار العربية والموقف من التعددية

١/ التعددية فى سورية :

سوريا ولبنان كانت من اوائل الأقطار العربية التى عرفت الاستقلال فى الأربعينيات من هذا القرن ، فقد اعلن الجنرال (كاترو) باسم اللجنة الوطنية للتحرير الاستقلال الكامل لسوريا فى ٢٧ ايلول (سبتمبر) عام ١٩٤١ وانتهاء الحماية الفرنسية . إلا ان السلطة لم تنقل مباشرة إلى المسئولين السياسيين السوريين لأن فرنسا ابدت رغبتها فى إقامة جمعية دستورية . كما ان صعوبات اقتصادية قد برزت لمنح الاستقلال . فى عام ١٩٤٣ جرت الانتخابات التشريعية فى سوريا وفى شهر آب (اغسطس) من عام ١٩٤٣ انتخب شكرى القوتلى رئيسا للجمهورية السورية(٢٠) . كما برزت صعوبة اخرى حين طالبت فرنسا ربط سورية ولبنان باتفاقية خاصة بسبب المصالح المشتركة فى المجال الاقتصادى ، لكن رفض سورية ادى إلى انفجار الصراع الفرنسى من سورية لم يتم إلا فى شهر نيسان (إبريل)/١٩٤٦ . وبتحقيق الجلاء اصبحت سورية حرة من الاحتلال الأجنبى(٢٢) . فى هذه الفترة كانت الكتلة الوطنية هى المسيطرة على الحكم .

الكتلة الوطنية :

جمعت الكتلة الوطنية معظم الوطنيين السوريين الذين تزعموا النضال فى الثلاثينيات والأربعينيات ، وقد سبق لهم ان تفاوضوا مع حكومة الجبهة الشعبية فى فرنسا (حكومة ليون بلوم) عام ١٩٣٦ من اجل التوقيع على معاهدة للسير بسوريا نحو الاستقلال ، إلا ان هذه الاتفاقية لم تصدق من قبل البرلمان الفرنسى . وقد ضعف نفوذ الكتلة عام ١٩٣٩ على اثر سلخ لواء الأسكندرون من سوريا ، وسادت موجة من العداء ضد الفرنسيين ، وفى ٢٠ حزيران (يونية) ١٩٤٧ مات زعيمها عبد الله الجابرى فخلفه شكرى القوتلى . ورغم ضعف الكتلة الوطنية فقد بقيت المرشح الوحيد لاستلام السلطة فى سورية . وفى عهد شكرى القوتلى تناوب على رئاسة الحكومة ثلاثة من اعضاء الكتلة البارزين ، وهم سعد الله الجابرى ، وجميل مردم ، وفارس الخورى مابين ايلول عام ١٩٤٣ لغاية عام ١٩٤٧ (٢٣).

الحزب الوطنى :

من الكتلة الوطنية خرج الحزب الوطنى ربيع عام ١٩٤٧ والذى ضم الجناح الحاكم من الكتلة الوطنية من الدمشقيين ، وقد عكس السياسة الدمشقية باضيق صورها .

وانقسم الحزب الوطنى عام ١٩٤٨ إلى فئتين ، فئة محافظة احتفظت باسم (الحزب الوطنى) ، وفئة اخرى اطلقت على نفسها اسم (الأحرار) ، والذين كونوا فيما بعد حزب الشعب ، وهؤلاء يمثلون برجوازية حلب .

حزب الشعب :

تأسس فى شهر آب (اغسطس) ١٩٤٨ على اثر مؤتمر الفالوجة فى لبنان ، وفيه اتحدت الكتلة البرلمانية الدستورية والكتلة البرلمانية الشعبية فى حزب جديد سمى حزب الشعب ، وكانوا جميعا معارضين لسياسة الحزب الوطنى .

الحزب الشيوعى السورى اللبنانى :

تاسس عام ١٩٢٤ فى لبنان بعد لقاء بين جوزيف بيرجر (سوفيتى) ويوسف يزبك (لبنانى) حيث عهد للأخير بتاليف فرع للحزب الشيوعى الفلسطينى فى لبنان وقد انضم إليه كل من فؤاد الشمالى وإلياس قسعمى وبطرس حشيمى وفريد طعمه وشفيق مظهر . واعلنوا تاليف (حزب الشعب) الذى انتخب يوسف يزبك سكرتيرا عاما له . واخذ يقوم بالمظاهرات والاحتفالات فى الأول من ايار (مايو) عيدالعمال العالمى . واصدر صحيفة (الإنسانية) لتعبر عن افكاره . وانضم إلى الحزب مجموعة او مبنية تمثل حركة يسارية تدعى (سبارتكوس) .

ومنذ عام ١٩٣٠ انتقلت تبعية الحزب إلى الحزب الشيوعى الفرنسى ، وانتسب له خالد بكداش عام ١٩٣٠ الذى سعى لتولى قيادة الحزب ، وبعد سفر بكداش إلى الاتحاد السوفيتى ودراسته هناك عاد على ١٩٣٢ ، حيث تمكن من السيطرة على الحزب وانقسم الحزب الشيوعى السورى اللبنانى إلى حزبين شيوعيين عام ١٩٤٤ .

فى عام ١٩٤١ ايد الحزب الشيوعى الاتحاد السوفيتى والحلفاء ، وبعد دخول القوات البريطانية وقوات فرنسا الحرة إلى سورية عادت جريدة الحزب الشيوعى (صوت الشعب) للظهور بعد أن عطلت عام ١٩٣٩ .

وقف الحزب ضد وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨ .

الحزب القومى السورى :

تاسس فى ١٦ تشرين ثانى عام ١٩٣٣ على يد انطون سعادة وهو يهدف إلى إقامة سورية الطبيعية والتى تحوى (سورية الحالية ولبنان وفلسطين والعراق والضفة الغربية وسيناء وقبرص) .

واعتبر سعادة فى كتابه (نشوء الامم) ان شعب سورية الطبيعية ليس عربيا بل أصل شعبه من الفينيقيين .

وفى عام ١٩٣٦ حكم على انطون سعادة بحجة إقامة تنظيم سرى بالسجن ستة اشهر وبغرامة مالية ثم قبض عليه مرة اخرى عام ١٩٣٧ ، وهو فى طريقه إلى دمشق للإشراف على المعركة التى كان الحزب يتاهب لها ، وفى عام ١٩٣٩ قبض عليه فى البرازيل لاتصالاته المريبة بسفير ألمانيا فى البرازيل .

واجيز الحزب بتاريخ ٢ أيار (مايو) ١٩٤٢ بهيئة إدارية مؤلفة من نعمة ثابت أسد الأشقر ولشن مجدلاتى . وعاد سعادة إلى بيروت فى ٢مارس ١٩٤٧ من المهجر بعد محاولة انقلابية فى لبنان فشل فيها الحزب لجا انطون سعادة إلى سورية حيث سلمه حسنى الزعيم إلى لبنان وإعدم فى ٨ تموز عام ١٩٤٩ . وعلى اثرها نقل مقره إلى دمشق تحت زعامة جورج عبدالمسيح .

قام الحزب فى ٢٢ نيسان (أبريل) عام ١٩٥٥ باغتيال العقيد عدنان المالكى وهو من مناصرى حزب البعث فى ملعب لكرة القدم وعلى اثرها اغلقت مكاتب الحزب فى سورية حيث عاد إلى لبنان لمواصلة نشاطه (٢٤).

حزب البعث العربى الاشتراكى :

تاسس فى بداية الأربعينيات فى دمشق وعقد مؤتمره التاسسى فى ٧ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ وهو حزب قومى تحررى اشتراكى شعاره (امه عربية واحدة ذات رسالة خالدة) واهدافه هى (الوحدة والحرية والاشتراكية) اسسه ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار وانتشر إلى اقطار الوطن العربى بعد المؤتمر التاسيسى . ناضل ضد الانقلابات العسكرية فى سورية واسهم فى إسقاط اديب الشيشكلى عام ١٩٥٤ .

رفع شعار الوحدة فى مصر والتى تم تحقيقها فى ٢٢ شباط ١٩٥٨ بقيام الجمهورية العربية المتحدة . وواصل نضاله بعد الانفصال لإعادة الوحدة مع مصر حيث صدر بيان ١٧ نيسان (ابريل) ١٩٦٣ بإنشاء الدولة الاتحادية من العراق وسورية ومصر لكن الظروف التى مرت لم تسمح بقيامها .

استطاع ان يحقق الثورة فى العراق فى ٨ شباط (فبراير) ١٩٦٣ وأسهم بحركة اذار (مارس) ١٩٦٣ فى سورية إلا ان سقوط تجربة العراق فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٦٣ إدى إلى انحراف العسكريين فى سورية وقيامهم برده ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٦٦ .

عاد إلى الحكم فى العراق بقيام ثورة ١٧ / ٣٠ تموز ١٩٦٨ ومازال يواصل نضاله القومى من اجل وحدة الوطن العربى .

واستمرت هذه الأحزاب بالعمل فى سورية منذ الحرب العالمية الثانية حتى قيام الجمهورية العربية المتحدة فى ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٨ حيث جرى حل الأحزاب تلبية لشرط عبدالناصر فى إلغاء الأحزاب السياسية كشرط لقيام الوحدة بين مصر وسورية ، وحل محلها حزب وحيد وهو الاتحاد القومى الذى هو امتداد للاتحاد القومى الحزب الوحيد فى مصر حيث شمل الإقليمين الشمالى سورية والجنوبى مصر .

واستمر الاتحاد القومى كحزب وحيد فى الجمهورية العربية المتحدة حتى قيام الانفصال بين سورية ومصر فى ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، حيث بدات مرحلة جديدة مختلفة عن مرحلة الوحدة .

التعددية فى سورية فى عهد الانفصال :

لقد استند نظام الانفصال على الإخوان المسلمين من جماعة عصام العطار ومجموعة حزب الشعب الذى يراسه ناظم القدسى والحزب الوطنى الذى يراسه شكرى القوتلى وأيدهم الحزب الشيوعى السورى الذى يتزعمه خالد بكداش ، كما ايدته الشركة الخماسية وعدد من رجال الدين وبعض المستقلين(٢٥) .

وفى ٣٠ تشرين أول (اكتوبر) ١٩٦١ صدر قانون جديد للانتخابات وعادت التعددية السياسية من جديد إلى سورية . وفى التاسع من تشرين الثانى (نوفمبر) تم التوقيع على ميثاق الوحدة الوطنية والذى يهدف إلى أبعاد الصراع خلال السنوات الأربع القادمة ، وكن عدد الموقعين على الميثاق (٧٠) شخصا ينتمون إلى الأحزاب الأربعة القديمة باستثناء حزب البعث والحزب الشيوعى . وكان الميثاق يهدف لأن يصبح الأساس للسياسة فى سورية فى الفصل البرلمانى المقبل(٢٦) .

وفى الانتخابات التشريعية التى جرت زمن الانفصال كانت نسبة المستقلين هى الغالبة فى المجلس بسبب عدم إعادة تنظيم الأحزاب بشكل نهائى وفى الواقع كان فى المجلس ٣٢ يمثلون حزب الشعب و٢٠ يمثلون الحزب الوطنى و١٨ يمثلون البعثيين و٦ يمثلون الاشتراكيين ، و٣ يمثلون الإخوان المسلمين وواحد يمثل الحزب القومى السورى(٢٧) . وتم انتخاب مامون الكزبرى رئيسا للجمعية الدستورية . واصبح ناظم القدسى رئيسا للجمهورية حيث حصل على ١٥٣ من مجموع ١٧٢ صوتا التى تكون الجمعية الدستورية . كما أصبح معروف الدواليبى رئيسا للوزراء وضمت حكومته عناصر من حزبى الشعب والوطنى وعددا من المستقلين(٢٨) .

وبعد مرور ١٣ يوما سيسطر العسكريون مجددا على الأوضاع وأعلنت استقالة القدس والدواليبى وتكون مجلس عسكرى كان الرجل القوى فيه عبدالكريم المحلاوى .

وبدا حزب البعث العربى الاشتراكى إعادة تنظيم نفسه بعد حله ومن الجمهورية العربية المتحدة ، وكان الحزب قد انقسم إلى ثلاثة تيارات ، فبالاضافة إلى تياره الأصيل الذى مثلته القيادة القومية برز تيار الوحدويين الاشتراكيين الذى تزعمه جمال اتاسى وتيار آخر بزعامة اكرم الحورانى الذى رفع شعار لا وحدة مع عبدالناصر(٣٩) .

وفى شهر ايار (مايو) ١٩٦٢ عقد حزب البعث العربى الاشتراكى مؤتمره القومى الخامس بعد ثمانية اشهر من قيام الانفصال وقد ناقش المؤتمر ثلاث قضايا اساسية هى :-

١ - الوحدة العربية تحقيقها وموقف حزب البعث فى يوريه منها .

٢ - إعادة تنظيم حزب البعث فى سورية .

٣ - إعادة انتخاب قيادة قومية للحزب(٣٠) .

اما نظام الانفصال فقد اتجه نحو العراق لاتفاق السياسة السورية مع سياسة عبدالكريم قاسم المعادية للوحدة ولجمال عبدالناصر ، وقد تم اجتماع فى بين ناظم القدس وعبدالكريم قاسم لإقامة مشروع تحالف بين بغداد ودمشق فى ١٩٦٣/٣/١٢ .

لكن نظام الانفصال كان ضعيفا ، فلم يستند إلى قاعدة شعبية متينة إضافة للخلافات التى دابت بين المدنيين والعسكريين فى الحكم مما جعل إمكانية استمراره امرا صعبا للغاية وانتهى هذا النظام فى الثامن من اذار ١٩٦٣ على يد مجموعة من العسكريين الوحدويين (اللجنة العسكرية) ومعظمهم من البعثين السابقين .

فى عام ١٩٦٣ عاد الصراع بين حزب البعث وحركة القوميين العرب والناصريين بسبب محاولة الانقلاب التى جرت فى سورية يوم ١٨ تموز عام ١٩٦٣ والتى ادت إلى انسحاب الرئيس عبدالناصر من الميثاق الثلاثى فى ٢٣ تموز ١٩٦٣ وإعلانه تشكيل الحركة العربية الواحدة التى دعا فيها كل الحركات السياسية القومية للانخراط فى تنظيم موحد . إلا ان هذه الفكرة لم تلق استجابة من الحركات والتنظيمات السياسية فلم ترد النور رغم إعداد ميثاق لهذه الحركة .

واصبح حزب البعث هو الحزب القائد للتنظيمات السياسية إلى قيام رده ٢٣ شباط ١٩٦٦ على قيادة حزب البعث وقيام صراع بين اجنحة اللجنة العسكرية فى سورية التى قامت بالانقلاب انتهت عام ١٩٧٠ بسيطرة حافظ الأسد وجماعته على مجموعة صلاح جديد .

فاعاد النظام السورى السماح لبعض الأحزاب السياسية فى العمل لتدعيم وضعه ضمن إطار ميثاق وطنى متفق عليه يلعب فيها حزب السلطة دورا قائدا وأساسيا .

ب/ التعددية السياسية فى مصر :

منذ قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ سمح للاحزاب السياسية بالعمل لفترة قصيرة وقد تقدم خمسة عشر حزبا سياسيا ببرامجها وانظمتها الداخلية ولجانها الرئيسية كما يتطلب القانون (٣١) .

إلا ان الأحداث لم تلبث ان خلفت موقفا جديدا بقيادة الثورة والأحزاب السياسية وكان ذلك بسبب القرارات الاجتماعية والاقتصادية التى بدات تتخذها الثورة وفى مقدمتها قانون الإصلاح

الزراعى الذى عارضته كل هذه الاحزاب تقريباً ، وهكذا وجدت الثورة نفسها مضطرة لحل الاحزاب السياسية فاصدرت فى ١٦ كانون الثانى (يناير) عام ١٩٥٣ قراراً بحلها جميعا ومصادرة اموالها ، واستثنى من هذا القرار الإخوان المسلمون التى لم تحل إلا فى ١٤ كانون ثانى (يناير) ١٩٥٤[٣٢] .

وقال محمد نجيب عن الأحزاب السياسية : « اتضح لنا ان الشهوات الشخصية والمصالح الحزبية التى افسدت اهداف ثورة ١٩١٩ تريد ان تسعى بالتفرقة فى هذا الوقت الخطير من تاريخ الوطن ، فلم تتورع بعض العناصر من الاتصال بدول اجنبية وتريد ما من شانه الرجوع بالبلاد إلى حالة الفساد السابقة[٣٣] واتخذت الثورة لها شعار (الاتحاد ، النظام ، العمل) .

ووصف عبد الناصر الاحزاب المصرية فى بداية الثورة بقوله : « كانت الاحزاب فى هذا الوقت تمثل اقصى مراحل الانتهازية ، كانت تضلل الشعب وتقدم الوعود ولكنها كانت تتعامل مع الاستعمار وتتآمر معه وتيسر مهمته ، هذه الاحزاب كانت تتجه إلى استغلال هذا الشعب من اجل فئة قليلة تكتلت فى الاحزاب ، كانت تبحث عن مصلحتها ، مصلحة الإقطاعيين ، مصلحة الانتهازيين ، مصلحة الرجعيين ، مصلحة المستغلين ، مصلحة فئة من الراسماليين الفاسدين »[٣٤] .

بعد أسبوع واحد من إلغاء الاحزاب السياسية فى مصر ، اعلنت الثورة عن قيام « هيئة التحرير » فى ٢٣ كانون ثانى (يناير) ١٩٥٣ وصاحب إنشاء هيئة التحرير نزول قيادة الثورة إلى الشعب لتفسير هذا التنظيم السياسى يقول عبد الناصر : « من منا يقبل ان تسلم الثورة امر الشعب باسم الديمقراطية الزائفة باسم الدستور الخلاب ، باسم البرلمان المزيف إلى تلك الفئة من المخادعين ؟ إن هذه الثورة لم تتخل عن مكانها حتى تحقق هدفها الاكبر هو القضاء على الاستعمار واعوانه من الخونة المصريين ، عندئذ ستتعلم الأحزاب ان تنشا على قواعد جديدة من اجل مصر وليس من اجل حفنة من المضللين »[٣٥] .

ويوضح عبد الناصر الهدف من إنشاء « هيئة التحرير » بقوله : « إن هيئة التحرير ليست حزبا سياسيا يجر المغانم على الاعضاء او يستهدف شهوة الحكم والسلطان ، وانه هى اداة لتنظيم قوى الشعب وإعادة بناء مجتمعه على اسس جديدة صالحها ، اساسها الفرد ، فنحن نؤمن بان اية نهضة لا يمكن ان تقوم إلا إذا آمن الفرد ببلده وقدرته »[٣٦] .

وقد بقيت هيئة التحرير التنظيم السياسى الوحيد للثورة حتى حرب السويس لكنها لم تشكل حقيقيا للجماهير ولم تستطع ان تقيم حياة متينة بين الجماهير والثورة .

وجاء دستور ١٦ كانون الثانى (يناير) ١٩٥٦ ، وقد نص بمادته (١/٢) على ان يكون المواطنون اتحاديا قوميا للعمل على تحقيق الأهداف التى قامت من اجلها الثورة وحثت الجمهور لبناء الأمة بناء سليماً من النواحى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويتولى الاتحاد القومى حق التشريع لعضوية مجلس الامة وتبنى طريقة تكوين هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية) .

إن تنظيم الاتحاد القومى استمر فى مصر وانتقل منها إلى سوريا بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨ ، حيث حلت الأحزاب السياسية فى سوريا استجابة لطلب عبد الناصر كشرط لإقامة الوحدة بين البلدين . واصبح الاتحاد القومى هو الحزب الوحيد فى الجمهورية العربية المتحدة . وقد اثبتت الأحداث فشل نقل التجربة المصرية إلى سوريا ، حيث إن الأحزاب فى سوريا وخصوصا حزب البعث العربى الاشتراكى قد قامت بدور فعال فى إقامة الوحدة ، وكان حلها يعنى إجهاض

القوى المؤثرة والفعالة في الحفاظ على الوحدة ، وكان حل الأحزاب في سوريا قد ساعد الرجعية على التغلغل في الاتحاد القومي والتي اسهمت بإقامة الانفصال في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٦١ . وقد اعلن عبد الناصر في ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦١ « ان الرجعية تسللت إلى الاتحاد القومي ، وتمكنت من شل فعالياته الثورية وحولته إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية »[٣٨] .

وكانت التجربة الثالثة في عهد عبد الناصر إقامة الاتحاد الاشتراكى العربى كتنظيم وحيد في مصر ، لقد تم الإعلان عنه من خلال إعلان ميثاق العمل الوطنى الذى قدمه عبد الناصر إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ٢١ ايار (مايو) ١٩٦٢ .

ويشترط الاتحاد الاشتراكى العربى لمن ينضم إليه ان يتجاوز عمره (١٦) سنة ويعرف القراءة والكتابة ، وأن الاتحاد لا يقبل الانتهازيين والمستغلين ، ويقوم على اساس التسلسل الهرمى ، وأن يكون نصفه ممثلا للعمال والفلاحين ، وقد اعتبر الاتحاد الاشتراكى العربى تحالفا لقوى الشعب العاملة ، وقد جاء بمقدمة قانون الاتحاد الاشتراكى العربى (أن هذا الاتحاد هو السلطة الشعبية يقوم بعمل القيادى والتوجيهى وبالرقابة التى يمارسها باسم الشعب ، بينما يكون مجلس الأمة وهو سلطة الدولة العليا ، ومعه المجالس النقابية والشعبية بتنفيذ السياسة التى يرسمها الاتحاد الاشتراكى العربى !![٣٩] .

والاتحاد الاشتراكى العربى هو الآخر تحول إلى جهاز بيروقراطى ، وحلت العلاقات الشخصية فيه محل العلاقات السياسية وتحول الولاء من ولاء للتنظيم إلى ولاء للأشخاص ، واصبح اداة بيد السلطة وجهازا من اجهزتها تستغله لتبرير مواقفها والدفاع عن مصالح القائمين بها[٤٠] .

التعددية في عهد السادات :

بعد وفاة عبد الناصر في ٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٧٠ خلفه انور السادات ، وقد عمد السادات إلى إلغاء الاتحاد الاشتراكى وإعادة التعددية الحزبية إلى مصر .

ففى المؤتمر القومى العام للاتحاد الاشتراكى في ٢٢ - ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٧٥ ، هذا المؤتمر الذى ارتبط بقرار سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اعلنها السادات ، اصدر المؤتمر توصيات عديدة بخصوص إعلان منابر سياسية واتضح هناك اتجاه لإقامة اربعة منابر هى :-

١ - المنبر الديمقراطى الاشتراكى .
٢ - منبر الأحرار الاشتراكيين .
٣ - منبر الاشتراكيين الناصريين .
٤ - منبر الوطنيين التقدميين .

وشكل السادات لجنة لدراسة موضوع هذه المنابر . وقد اسفر قرارات اللجنة التى تشكلت في يناير (كانون الثانى) ١٩٧٦ عن ثلاثة تنظيمات في إطار الاتحاد الاشتراكى العربى وهى :-

١ - تنظيم مصر العربى الاشتراكى ممثلا لتيار الوسط وتزعمه ممدوح سالم .
٢ - تنظيم الأحرار الاشتراكيين ممثلا لتيار اليمين يتزعمه مصطفى كامل مراد .
٣ - تنظيم التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ممثلا لتيار اليسار وتزعمه خالد محيي الدين[٤١] .

وفى نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٧٦ اعلن السادات تحول التنظيمات الثلاثة إلى احزاب ، ثم صدر قانون الأحزاب فى ٢٠ يونية (حزيران) ١٩٧٧ ، وعدلت المادة الخامسة من الدستور المصرى لسنة ١٩٧١ فى ٢٢ مايو (أيار) ١٩٨٠ وأصبحت تنص « يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب ، وذلك فى إطار المقومات والمبادىء الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية[٤٢] .

ووافقت لجنة الأحزاب فى فبراير (شباط) ١٩٧٨ على قيام حزب الوفد الجديد برئاسة فؤاد سراج الدين ، لكن السادات اصدر قراره رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨ بالعزل السياسى لقيادة حزب الوفد ، مما اضطر الحزب لحل نفسه احتجاجا على القرار . ولم يعد اعتباره إلا فى ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٣ بقرار من المحكمة العليا[٤٣] .

وفى يوليو (تموز) ١٩٧٨ اعلن السادات عن قيام حزب جديد ، واختار له اسم (الحزب الوطنى الديمقراطى) بدلا من تنظيم مصر العربى . وأصبح السادات رئيسا للحزب الوطنى الديمقراطى حيث انضم له الغالبية الساحقة من اعضاء حزب مصر العربى[٤٤] .

وتاسس حزب العمل الاشتراكى قرب نهاية عام ١٩٧٨ برئاسة المهندس إبراهيم شكرى عضو حزب (مصر العربى الاشتراكى) ووزير الزراعة فى حكومة ممدوح سالم ، وقد ساند السادات قيام حزب العمل . ويعتبر حزب العمل نفسه امتدادا لحزب (مصر الفتاة) الذى ظهر فى مصر فى أواسط الثلاثينيات[٤٥] .

لم تمنح اجازات لأحزاب جديدة فى مصر بعد اغتيال السادات إلا فى ٢٧ مارس (آذار) عام ١٩٩٠ حيث وافقت المحكمة الإدارية على تاسيس ثلاثة احزاب جديدة هى : ـ

١ ـ حزب الخضر وامينه العام عبد الحميد نونو .
٢ ـ مصر الفتاة ورئيسه المؤقت على الدين صالح .
٣ ـ الاتحاد الديمقراطى وكيل مؤسسى الحزب سيد ترك .

وقد رفضت المحكمة اجازة الحزب الناصرى لمؤسسه كمال أحمد عضو البرلمان السابق بعد سبع سنوات من التقاضى فى المحاكم منذ أن رفض تاسيس الحزب فى اغسطس (٦ ب) عام ١٩٨٣ وإقامة دعوة قضائية ضد لجنة الأحزاب ظلت متداولة خلال السنوات السبع الماضية بين المحكمة الدستورية العليا وبين محكمة الأحزاب[٤٦] .

إن مشكلة التعددية التى تواجهها مصر هو وجود أحزاب سياسية معترف بها دون أن يكون لها قواعد شعبية ، وهناك أحزاب سياسية لها جماهير واسعة دون أن تحصل على اعتراف السلطة السياسية بها ، وهذا ما يجعل مشكلة الديمقراطية فى مصر فى أزمة .

٣ـ التعددية السياسية فى تونس :

منذ عام ١٩٥٦ وهو العام الذى استقلت فيه تونس أصبح الحزب الدستورى هو الحزب الوحيد الحاكم فى تونس واصبح بورقيبة رئيس الحزب هو المسيطر على الحزب والحياة السياسية فى تونس ، وانه رمز الكفاح الوطنى رغم خلافه مع عدد من قادة الحزب الدستورى مثل صالح بن يوسف .

وعندما صدر الدستور التونسى عام ١٩٥٦ فى الأول من يونية (حزيران) بقى صامتا فيما يخص الأحزاب السياسية ، وجاء فى مقدمته بان الشعب التونسى قد تحرر من القوى الأجنبية بفضل قوته الرامية واعلن إرادته بتدعيم وحدته الوطنية[٤٧] .

وفى عام ١٩٥٨ اعلن بورقيبة فى مؤتمر الحزب الدستورى بقوله « نحن بحاجة إلى سلطة قوية لا تنسب .. نحن بحاجة إلى تجسيد النظام لتوسيع التاثير وبكلمة اخرى نحن بحاجة إلى تكثيف السلطة[٤٨] .

وفى ١٠ ـ ١٢ ابريل (نيسان) ١٩٨١ عقد المؤتمر الاستثنائى (الخارق للعادة) للحزب الاشتراكى الدستورى الحاكم واعلن بورقيبة عن مباركته للتفتح الليبرالى الذى يقوده محمد مزالى ويقبل بكل صراحة وجراة حكم الزمن وبضرورة التغيير ، واعلن بانه لا مانع لديه من ظهور تنظيمات وطنية (احزاب) شرط ان تلتزم بالمصالح العليا والشرعية ونبذ العنف والعصبية وعدم الولاء للأجنبى . واعرب عن استعداد النظام لقبول تمثيل هذه القوى فى الجمعية الوطنية[٤٩] .

وتم الاعتراف بثلاثة احزاب سياسية هى : ـ
١ ـ حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ويتزعمها احمد المستيرى .
٢ ـ حركة الوحدة الشعبية ويتزعمها احمد بن صالح .
٣ ـ الحزب الشيوعى التونسى ويتزعمه محمد حرمل .

ودخلت هذه الأحزاب فى الانتخابات التشريعية فى مطلع نوفمبر (تشرين الثانى) ١٩٨١ ، لكنها لم تحقق فوزا ولو نسبيا ، واحتكر الفرر الحزب الاشتراكى الدستورى الحاكم الذى خاض الانتخابات إلى جانبه الاتحاد العام التونسى للشغل .

التعددية فى عهد زين العابدين بن على :

فى يوم ١٩٨٧/١١/٧ اعلن زين العابدين بن على رئيس وزراء تونس عزل الرئيس التونسى بورقيبة حسب المادة (٥٧) من الدستور التونسى . واصدر بيانا اعلن فيه « أن شعبنا بلغ من المسئولية والنضج يؤهل جميع عناصره وافراده لتقديم مساهمتهم البناءة فى إدارة شئونه تطبيقا لفكرة الديمقراطية التى تعطى المؤسسات كامل الصلاحية وتوفر شروطا ديمقراطية .. واضاف أن شعبنا جدير بحياة سياسية متطورة تقوم على نظام المؤسسات وترتكز حقيقة هل تعدد الأحزاب وتعدد التنظيمات الجماهيرية[٥٠] .

وبعد ايام قليلة من عزل بورقيبة بدات بوادر الانفراج السياسى فى تونس بإصدار عفو عن المبعدين السياسيين وإطلاق سراح بعض المسجونين السياسيين وتخفيض عقوبات البعض الآخر . وصدر قرار بإلغاء محكمة امن الدولة ومنصب الوكيل العام للجمهورية لتحسين المناخ السياسى والاجتماعى .

وفى عام ١٩٨٧/١٢/٩ اعلن الرئيس زين العابدين بن على عن تشكيل مكتب سياسى جديد للحزب الدستورى الاشتراكى الحاكم من (١٢) عضوا بدلا من (٢٠) عضوا .

وفى ٣ فبراير (شباط) ١٩٨٨ أعلن الرئيس زين العابدين بن على « أن الديمقراطية ليست قوانين وترتيبات فحسب بل هى أولاً واساسا روحية واخلاقية وسلوكا وممارسة ، وأن الديمقراطية لا تعنى الفوضى .. وهى المناخ الأمثل لبروز ونمو طاقات الخلق والإبداع الكاملة فى شعبنا ، وهى انجح وسيلة لتسخير هذه الطاقات فى خدمة الوطن[٥١] » .

وفى ١٩٨٨/٢/٢٦ قررت اللجنة المركزية للحزب الحاكم تغيير اسم الحزب إلى (التجمع الدستورى الديمقراطى) من أجل تجاوز السلبيات والترسبات التى علقت بالحزب على مر السنين ، وان التغيير يتطلب جملة شروط منها الديمقراطية فى العمل الحزبى ، واحترام رأى الأغلبية والتفتح على الشباب والاستماع إلى آرائهم وطروحاتهم[٥٢] .

وفى ٦ مايو (أيار) ١٩٨٨ صدر قانون الأحزاب فى تونس فى الصحيفة الرسمية ، وعلى ضوء هذا القانون تقدم العديد من الأحزاب السياسية بطلبات إلى وزارة الداخلية للحصول على الأجازة .

وقد اعترفت الحكومة التونسية بالأحزاب التالية :ـ

١ ـ التجمع الاشتراكى التقدمى ويتزعمه احمد نجيب الشابى .
٢ ـ التجمع الوحدوى الديمقراطى ويتزعمه البشير الصيد .
٣ ـ حزب التقدم الاجتماعى ويرأسه منير الباجى .
٤ ـ حزب التجمع التقدمى الاشتراكى .
٥ ـ الاتحاد الديمقراطى الوحدوى ويتزعمه عبد الرحمن التليلى .

٤ـ التعددية فى الجزائر :

منذ تظاهرات الخامس من اكتوبر (تشرين اول) عام ١٩٨٨ والاضطرابات التى حلت فى الجزائر والمصادمات الدامية التى وقعت هناك والتى راح ضحيتها مئات الأشخاص بسبب المطالبة بتحسين ظروف المعيشة وإطلاق الحريات ، فقد حدث فى الجزائر تحول كبير ، حيث استمر حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى يحكم الجزائر لوحده منذ الاستقلال عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٨٨ حين سمحت السلطة بإقامة التعددية السياسية فى الجزائر .

لقد مرت الجزائر منذ استقلالها حتى اليوم بثلاث مراحل اساسية هى مرحلة بن بيلا التى شهدت صراع القيادات فيما بينها على السلطة ، وانتهت بانقلاب بومدين والإطاحة بنظام بن بيلا ، وفى هذه المرحلة استمر الحزب الحاكم هو الحزب الوحيد .

المرحلة الثانية وهى مرحلة الرئيس هوارى بومدين والرئيس الشاذلى بن جديد التى مثلت امتدادا لها هى مرحلة الانتقال إلى تطبيق الاشتراكية فى الجزائر ، وقد مرت الجزائر فى هذه المرحلة بأزمات عديدة أهمها ان الحزب الحاكم الوحيد فى الجزائر (جبهة التحرير الوطنى) بقى ضعيفا ومعرضاً للانهيار من الداخل مع استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والنقص الخطير فى المساكن والبضائع ، وازدياد الديون الخارجية ، وازدياد الهوة بين القيادات الجماهيرية والشعب .

المرحلة الثالثة : بروز التعددية السياسية فى الجزائر والسماح للأحزاب السياسية بالظهور حتى بلغ عدد الأحزاب السياسية المسموح لها بالعمل السياسى اكثر من ٦٠ حزبا سياسيا ، وأكثر هذه الأحزاب قوة وعددا هو حزب (جبهة الإنقاذ الإسلامية) بزعامة الشيخ عباس مدنى .

وقد صدر في الجزائر ثلاثة قوانين اساسية استجابة للتغيير نحو التعددية السياسية ، وهذه القوانين هي : قانون التنظيمات السياسية (الاحزاب) وقانون الانتخاب وقانون الإعلام بالإضافة إلى تعديل الدستور الجزائري وإلغاء المادة المتعلقة بحكم الحزب الواحد .

وهذه القوانين جاءت تلبية للمتغيرات الجديدة بفسخ حرية اكبر في المجالات الفكرية والتنظيم والإعلام والمشاركة الجماهيرية بدلا من الاستمرار على نظام الحزب الواحد والراى الواحد ، فصدرت العديد من الصحف الجديدة بعد أن اجيزت الأحزاب السياسية وبروز ظاهرة التعددية السياسية في الجزائر .

ومن الطبيعي أن تشهد الجزائر بعد قيام التعددية الحزبية هزة سياسية واجتماعية بسبب نشاط الأحزاب السياسية المعارضة للنظام لتحقيق مطالبها التى لم تعد تقف عند حدود اجازة الاحزاب السياسية وإنما المطالبة بالعديد من الإصلاحيات السياسية والاجتماعية والتى تعمل الأحزاب الجديدة ، لتحقيقها كجزء من برامجها المعارضة لسياسة الحكومة .

واصبح النظام الجزائري يدفع ثمن اخطاء المرحلة الماضية ، فالمنافسين لحزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى كانوا يوما ما اعضاء فيه ، ونتيجة للصراعات داخل الحزب لتصبح عدد الحزبيين خارج الحزب اكثر منهم داخله إضافة إلى تعرض الحزب إلى آثار الشيخوخة وعدم تجديد دمائه بالعناصر الشابة خلال المرحلة الماضية ، لذلك . ضعف تاثيره على الجماهير وحصل انقطاع بين افكار قيادات الحزب وقواعده بل وبين تطلعات الجماهير الشابة في المجتمع الجزائرى التى راحت تبحث عن الخلاص من الازمات من خارج جهاز حزب جبهة التحرير .

وإذا لم يتمكن حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى من تحديث اساليبه ومن الانفتاح على الجماهير الشابة وإعطاء الاهمية الأولى للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنجاح في معالجتها فسيكون معرضا لخطر السقوط امام التيارات الجديدة وخصوصا التيارات الأصولية التى بدأ تاثيرها يتزايد في الشارع الجزائرى تدريجيا لدرجة انها قامت بتظاهرة ضخمة في العشرين من ابريل (نيسان ١٩٩٠ في العاصمة الجزائرية والسير بالتظاهرة إلى قصر الرئاسة لتعلن هناك برنامجها السياسى .

وكان هذا الإعلان بمثابة تحد للرئيس الجزائرى وللحزب الحاكم ، وقد جاء في مطالبهم .

* حل مجلس الشعب الوطنى (البرلمان) وإجراء انتخابات برلمانية في غضون ثلاثة اشهر .
* إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على انتخابات المجالس البلدية ومجالس الولايات المتحدة المقرر إجراؤها في ١٢ يوليو (حزيران) .
* تبنى احكام الشريعة الإسلامية .
* إيجاد ضمانات باستقلال القضاء .
* إنشاء قوة شرطة خاصة مهمتها التعامل مع الجرائم الاقتصادية .
* إنهاء احتكار الدولة للراديو والتليفزيون .
* إنها احتكار جبهة التحرير الوطنى لنقابات العمال [٥٣] .

إن هذا التحدى لا يقل اهمية عن التحدى الذى واجهته الجزائر في الخامس من اكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٨ . وتتبع قوة جبهة الإنقاذ الإسلامية من كون رسالتها الدينية اداة للتعبير عن المعالم

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تعانى منها الجماهير ، رغم ان هذه الجبهة لا تؤمن بالديمقراطية وتؤمن بنظام شمولى على الطريقة الإسلامية .

فالممارسات التى قامت بها الجبهة الإسلامية تؤكد عدم رغبتهم فى إجراء اية ممارسة ديمقراطية حيث قام اتباعها الملتحين بالاعتداء على النساء اللواتى اعتبروا لباسهن غير مناسب وتحرشوا بالطالبات فى مساكنهن الجامعية ، وهددوا أصحاب المكتبات التى تبيع الكتب والصحف الغربية وغيرها عن الممارسات التى يرونها مخالفة للشريعة الإسلامية .

اما الأحزاب الأخرى فإنها تعمل باتجاهات اخرى وترغب فى معيشة افضل للجزائريين ، وليس الالتزام الصارم باحكام الشريعة الإسلامية ، إنها تريد ديمقراطية حقيقية يعبر الشعب من خلالها عن آرائه بكل حرية ونقد كامل للسلبيات والممارسات الخاطئة وتحقيق فرص عمل اوسع ومساكن ومدارس لأبنائهم ، وتوفير الحاجات الضرورية فى الأسواق وباسعار مناسبة لا استبدال بنظام استبدادى آخر .

إن حداثة التجربة الديمقراطية فى الجزائر وحداثة التعددية الحزبية فيها قد خلقت بالضرورة حالة من عدم الاستقرار لابد ان تتبلور من خلال الانتخابت البلدية والقروية والانتخابات التشريعية التى تلعب فيها الجماهير دورا اساسيا فى تحقيق المشاركة فى السلطة وإبراز القوى الحقيقية فى المجتمع سواء كانت هذه القوة حزب جبهة التحرير ام قوى المعارضة ، ويصبح من السابق لأوانه تحديد هذه القوى دون نتائج الانتخابات التى هى المعيار الأساسى لتحديد القوى الاجتماعية وتحالفاتها فى الجزائر وحين حدثت الانتخابات فى ديسمبر ١٩٩١ وفازت جبهة الإنقاذ فى الدورة الأولى وتجاوزت جبهة التحرير الوطنى ثم إلغاء انتخابات الدورة الثانية .

٥ ـ اقطار عربية فى طريق التعددية السياسية :

لم تعد التعددية تمثل نموذجا معينا من انظمة الحكم فى العالم ، بل غدت ظاهرة عالمية بسبب التطور العلمى والتكنولوجى وزيادة الوعى السياسى والاجتماعى والاقتصادى لدى الشعوب بعد فترة غير قليلة من تحرر دول العالم الثالث من السيطرة الاستعمارية والسير باتجاه الديمقراطية .

ولما كان من الصعب فصل الأوضاع القطرية والإقليمية عن المناخ الدولى ، لذلك فالتعددية أصبحت ظاهرة شاملة لمعظم المجتمعات المعاصرة فى نهاية القرن العشرين .

وفى الوطن العربى عادت ظاهرة التعددية السياسية بعد غياب طويل كان من اسباب هذا الغياب قيادة التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى ظل استقلال هذه الأقطار العربية عن الاستعمار وإعادة بناء الهياكل الجديدة للدولة الحديثة ، وتجاوز القيادات للأفكار والأيديولوجيات التى كانت تتمثل فى الأحزاب السياسية القديمة والتى لم تكن تحمل اى تصورات واضحة لمرحلة ما بعد الاستقلال يضاف إلى ذلك غياب الأحزاب الجماهيرية فى الوطن العربى ونمو احزاب نخبوية تمثل مجموعات صغيرة من المثقفين كان معظمهم متاثرا بالتجارب الغربية ، والرغبة فى تطبيق النماذج الليبرالية على الوطن العربى . لذلك انحسرت معظم هذه الأحزاب وحل محلها الحزب الواحد فى العديد من الأقطار العربية لتمكين القيادات الجديدة من وضع برامجها موضع التطبيق .

لكن طول التجربة ونمو الوعى وقيام أجيال جديدة بعد الاستقلال وزيادة التعليم والاطلاع على تجارب الغير وغير ذلك دفع القوى الاجتماعية ، الجديدة للمطالبة ، بالمزيد . من الحرية

والديمقراطية والسماح لها بالمشاركة السياسية . فبرزت الحاجة ملحة لإعادة النظر بالأوضاع السابقة والسماح بالتعددية السياسية في الوطن العربي ، يضاف إلى ذلك تاثير المناخ الدولي وسقوط العديد من الانظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية والعودة إلى بدء التعددية السياسية .

إن تجارب التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ماتزال في مراحلها الأولى ، فالبعض منها بدأ سريعا والبعض الآخر يدرس ليكون أكثر دقة ووضوح ، وقد ذكرنا نماذج لبعض الأقطار العربية وقيام التعددية فيها . وهناك فيها وبدأت في السير في هذا الطريق ومنها العراق والأردن واليمن والديمقراطية .

فالعراق يعمل منذ فترة على إعداد دستور دائم للبلاد ، وقد انجزت مسودة الدستور وتناقش في مجلس الوزراء ومجلس قيادة الثورة وبعدها سيناقش في المجلس الوطني ليطرح على الاستفتاء الشعبي كما يعد في نفس الوقت قانون الأحزاب السياسية وقانون الصحافة التي تستند إلى الدستور الجديد وقد اقر قانون الأحزاب في العراق عام ١٩٩٣ .

وفي الأردن وبعد الانتخابات التشريعية التي جرت فيها بتاريخ ١٩٨٩/١١/٨ والتي تمثلت بالعودة إلى الحياة البرلمانية بعد غياب دام ٢٢ سنة جاء كجزء من التيار الجديد الذي حمل رياح الديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية .

لقد جاء قرار الأردن بالعودة إلى الانتخابات التشريعية ، على إثر الاضطرابات التي حصلت فيه في ابريل (نيسان) ١٩٨٩ والتي اصبحت تسمى في الشارع الأردني أحداث نيسان والتي هزت الأوضاع في الأردن هزا عميقاً وفتحت العيون على متغيرات جديدة ، وبالتالي فرضت واقعاً جديداً ، ولذلك اعلن الملك حسين خطته السياسية التي تتمحور حول ثلاث مراحل متعاقبة هي :

١ - إجراء انتخابات برلمانية .

٢ - وضع ميثاق وطني .

٣ - البحث في إطلاق التعددية الحزبية السياسية وحرية الصحافة[٥٤] .

ويستعد الأردن بعد حرمان من الحياة السياسية دام ثلاثة وثلاثين عاما للعودة إلى التعددية السياسية . وكانت الحكومة الجديدة قد أعلنت بند الانتخابات التشريعية سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى إدخال الليبراليين وذلك بتعليق قانون الأحكام العرفية وإعلان قانون بعودة الأحزاب التي حظرت عام ١٩٥٧ ولتنظيم هذه الخطوة قررت الحكومة الأردنية وضع ميثاق لضمان استمرارية التعددية السياسية ، وخصوصا ان الدستور الأردني ينص في مادته (١٦) على أن « للأردنيين الحق في تاليف الجمعيات والأحزاب السياسية على ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف احكام الدستور . على ان تعطى الأحزاب الصفة القانونية بقانون . ومثل هذا القانون وضع في ابريل (نيسان) عام ١٩٥٥ ، وشهد الأردن وقتها ظهور التنظيمات السياسية والتي استمرت لفترة قصيرة حيث الغيت عام ١٩٥٧[٥٥] .

اما اليمن الديمقراطية فهي الأخرى قد تاثرت بقيام (الجلاسنوست) والبيروسترويكا في الاتحاد السوفيتي والتطورات التي حصلت في أوروبا الشرقية ، ففي الاجتماع الاستثنائي الذي عقدته اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في ١١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٩ أعلنت اللجنة عن حرية تشكيل الأحزاب السياسية في شطر اليمن الجنوبي وقد تكفل المكتب السياسي للحزب باتخاذ

التدابير الضرورية لإقرار قانون الاحزاب السياسية ، وإعادة الاعتبار إلى العناصر الوطنية الذين لم يقوموا بإعطاء مخالفة للدستور ، كما أن الوحدة اليمنية المزمع عقدها ستؤدى إلى توحيد المؤتمر الشعبى العام فى الشطر الشمالى والحزب الاشتراكى فى الشطر الجنوبى فى إطار واحد وفتح المجال امام التعددية السياسية فى اليمن الموحدة والتى وحدت فى عام ١٩٩٠ .

هكذا تبدأ مرحلة جديدة فى الوطن العربى تتسم بالعودة إلى التعددية والديمقراطية والمشاركة السياسية الشعبية مع نظام الحكم وهى لاشك حالة صحية رغم ما ينجم عنها من بعض السلبيات فى بعض الممارسات .

الهوامـش

(١) الياس فرح ـ الوطن العربى بعد الحرب ص ٢٣ .

(٢) الياس فرح / المصدر السابق .

(٣) هذه الجمعيات هى : جمعية الإخاء العثمانى ، الكتلة البرلمانية ، المنتدى الادبى ، الجمعية القحطانية ، جمعية العلم الاخضر وجمعية اليد السوداء ، وجمعية العهد (عبدالجبار حسن الجبورى ـ الأحزاب) والجمعيات فى القطر العراقى ١٩٠٨ ـ ١٩٥٨ إصدار دار الحرية للطباعة ١٩٧٧ ص ١٤٤ .

(٤) هذه الجمعيات والأحزاب هى : جمعية الاتحاد والترقى ، جمعية الاتحاد والترقى فرع بغداد ، جمعية الاتحاد والترقى فرع الحلة ، جمعية الاتحاد والترقى فرع الموصل ، جمعية الاتحاد والترقى فرع البصرة ، الحزب الحر المعتدل ، الحزب الحر المعتدل فرع بغداد ، حزب الحرية والائتلاف فرع البصرة ، حزب الحرية والائتلاف فرع الموصل ، الجمعية الاصلاحية فى البصرة ، جمعية المشورة ، جمعية الاتحاد والترقى فرع النجف ، الجمعية الوطنية ، جمعية العصابة الحمراء ، الجمعية العراقية (عبدالجبار حسن الجبورى ـ المصدر السابق ص ١٦) .

(٥) هذه الجمعيات الادبية : الجمعية العلمية فى البصرة ، النادى العلمى ، النادى الادبى فى البصرة ، جمعية القلم ، النادى العلمى فى الموصل ، مدرسة دار الاداب ، نادى الترقى الجعفرى العثمانى ، الاتحاد العثمانى ، المحفل الكاثوليكى ، النادى البغدادى ، نادى اتحاد الشبيبة والجمعية الادبية الكلدانية فى العشار : (عبدالجبار حسن الجبورى ـ المصدر السابق ص ٣١) .

(٦) احلام حسن جميل ، الأفكار السياسية للاحزاب العراقية فى عهد الانتداب ـ منشورات مكتبة المثنى ١٩٨٥ ص ٤ .

(٧) هذه الجمعيات هى : الجمعية العلمية السورية ـ جمعية بيروت السرية ، مؤتمر دمشق سنة ١٨٧٧ ، جمعية حفظ حقوق الملة العربية ، جمعية أحرار حمص : حزب اباة الضيم ، جمعية وطىء جمعية النشاة التهذيبية (عبدالجبار حسن الجبّورى ـ الأحزاب والجمعيات السياسية فى القطر السورى من أواخر القرن التاسع عشر عام ١٩٥٧ ص ٧ .

(٨) هذه الجمعيات هى : جمعية الاتحاد والترقى ، لجنة الإصلاح التركية السورية الجامعة الإسلامية فى استانبول وجمعية الإخاء العربى العثمانى المنتدى الادبى ، الحزب النيابى العربى ، حزب الأحرار ، حزب الاهالى وحزب الحرية الائتلاف . الجمعية المحمدية ، الجمعية القحطانية ، جمعية العلم الأخضر ، جمعية العهد ، الجمعية العربية الفتاة .

(٩) هذه الجمعيات هى : جمعية الاتحاد والترقى فرع دمشق ، جمعية الاتحاد والترقى فرع حمص وحماة ، جمعية الاتحاد والترقى فرع اللاذقية وحزب الحرية والائتلاف فرع دمشق ، جمعية التثبت الشخصى واللامركزية الادارية جمعية الطلبة (الاخوة العشرة) حزب الإصلاح الحقيقى ، جمعية الدستور ، جمعية الإخاء العربى ، الجمعية المحمدية فرع دمشق ، الجمعية العربية الوطنية فى دمشق .

(١٠) هذه الأحزاب هى : الحزب الوطنى الحر ، الحزب الجمهورى المصرى ، حزب الامة ، الحزب الوطنى بزعامة مصطفى كامل ، حزب الإصلاح .

(١١) هذه الأحزاب هى : الحزب المصرى ، حزب العمال ، الحزب الاشتراكى المبارك ، الحزب الدستورى (محمود متولى . صحيفة إلياس المصرية فى ابريل « نيسان » ١٩٧٩) .

(١٢) هذه الجمعيات هى : جمعية العهد العراقية ، جمعية العهد فرع بغداد ، جمعية العهد فرع الموصل ، جمعية التعاضد ، جمعية حرس الاستقلال ، جمعية الشبيبة ، حزب الدفاع ، حزب النجف السرى ، الجمعية التركية فى الموصل ، الجمعية

التركية في بغداد ، جمعية الشورى ، جمعية الهلال ، جمعية الاستعمار اليهودى ، الهيئة الوطنية ، اما الجمعيات الدينية فهى الجمعية الوطنية الإسلامية ، جمعية الهيئة العلمية ، جمعية النهضة الإسلامية ، الجمعية الرشادية ، الجمعية الإسلامية العربية (عبدالجبار الجبورى ، المصدر السابق ص٥٣) .

(١٣) هذه الجمعيات والاحزاب هى : الحزب الوطنى العراقى ، حزب الأمة ، حزب التقدم ، حزب الشعب ، حزب العهد العراقى ، حزب الإخاء الوطنى ، حزب الاستقلال (أبو التمن) ، حزب الاستقلال (عبدالله الشورى) جمعية الميثاق الوطنى ، الجمعية الوطنية ، حزب الاستقلال (صالح حسن) جمعية الشبان (كومالادان) ، جمعية كردستان .

(١٤) حزب الوحدة الوطنية ، جمعية الإصلاح الشعبى ، جمعية ميثاق العروبة ، حزب الاستقلال العربى ، حزب الشعب (ناجى شوكت) ، حزب الشعب (رشيد عالى) الجمعية الشيعية السرية ، كتائب الشباب ، اللجنة العربية ، الحزب الشيوعى العراقى ، الجمعية الكردية الاصلاحية ، الحزب الشيوعى الكردى ، حزب الوحدة الوطنية الديمقراطية ، جمعية إحياء الاتحاد العربى والوحدة العربية ، جمعية الضباط القوميين ، جمعية ز . ك ، جمعية الاخوة الكردية ، حزب الأمل ، حزب اتحاد الشعب ، لجنة الإصلاح التقدمى الوطنى ، الدعوة لتاسيس حزب الوحدة العربية ، نادى جمعية الاتحاد العربى ، منظمة الحرس الوطنى .

(١٥) وهذه الأحزاب هى : الجمعية العربية الفتاة ، حزب العهد الدستورى حزب الاستقلال العربى ، حزب التقدم ، النادى العربى ، اللجنة الوطنية العليا ، النادى الوطنى في اللاذقية ، الحزب الوطنى السورى ، الحزب الديمقراطى ، حزب الاتحاد السورى فرع دمشق ، الجبهة الشعبية فرع دمشق ، الجمعية العربية الفلسطينية ، الحزب الديمقراطى الإسلامى ، حزب الاتحاد العربى ، حزب الله ، الحزب الوطنى العربى .

(١٦) وهذه الاحزاب هى : الحزب الحديدى ، حزب الشعب ، حزب الوحدة ، الهيئة العامة للمنكوبين السوريين في البنك ، جمعية الضاد السورية ، عصبة الميدان ، المجلس الوطنى للجنة الثورية للسوريين في الغوطة ودمشق ، مؤتمر بيروت ، مؤتمر وادى سرخان ، الكتلة الوطنية ، الشباب الوطنى ، فرقة القمصان الحديدية ، فرقة الغوطة ، فرقة مسيلوك (الكشاف العربى) . مشروع إلفرنك ، المكتب العربى للدعاية والنشر ، الحزب القومى العربى ، حركة الدفاع في جبل الدروز ، مؤتمر الحديثة ، حزب الإصلاح ، حزب الأمة ، الملكى ، حزب الاتحاد الوطنى ، حزب الائتلاف ، الحزب الحر الدستورى ، الرابطة الوطنية الملكية ، عصبة العمل القومى ، عصبة العمل القومى فرع الاسكندرية ، الجبهة الوطنية المتحدة ، الاتحاد الوطنى العام ، حزب الفتوة العربى ، حزب اتحاد العناصر : حزب استقلال ماتاى ، جمعية خلق اوى ، جمعية الكنج سبور ، المعهد الثقافى لنشر الثقافة التركية ، حزب الطاشناق الملكى ، حزب الطاشناق الديمقراطى ، الحزب العربى الأرمنى ، جمعية الدفاع عن الأسكندرية ، الحزب الشيوعى في الاسكندرية ، حزب الشباب مؤتمر العلماء الاول في دمشق ، جمعية المؤتمر العربى القومى ، الهيئة الشعبية ، حزب الجامعة العربية ، اللجنة المركزية للدفاع عن فلسطين في سورية ، الرابطة العربية بدمشق ، لجنة طلاب التجهيز في دمشق منظمة حركة اليقظة العربية القومية ، الهيئات الوطنية في الجزيرة ، نادى الضباط المتقاعدين ، جمعية فتيان الجزيرة ، نادى الصقور الاموى الشباب القومى ، الطلاب الوطنيين الأحرار ، مؤتمر الشباب العربى بدمشق ، لجان التعاون الوطنى السياسى ، الدعوة إلى مؤتمر ثقافى عربى في دمشق ، الحزب القومى السورى الاجتماعى ، الحزب الشيوعى السورى اللبنانى ، لجنة مكافحة النازية والفاشية في سورية ولبنان ، انصار السلام في سورية ولبنان ، انصار السلام في سورية ، جمعية اصدقاء الاتحاد السوفيتى في دمشق الإخوان المسلمون ، الجمعية الوطنية في جبل الدروز ، الميثاقيون ، حزب الشبيبة : حزب الأحرار ، حزب سورية الفتاة .

(١٧) الحزب الديمقراطى ، الحزب الاشتراكى المصرى ، الشعبية المصرية الدولية الشيوعية ، الحزب الشيوعى المصرى ، حزب الوفد ، حزب الاخوان المسلمون .

(١٨) عبدالرزاق الحسنى : تاريخ الوزارات العراقية الجزء السابع ـ مطبعة العرفان صيدا ١٩٦٨ / ص٨ .

(١٩) د . شفيق السامرائى حزب البعث العربى الاشتراكى ودوره في السياسة العربية ـ الجزء الأول ـ الطبعة الثانية إصدار دار الشئون الثقافية العامة بغداد ص١٨ ـ ٣٤ .

(٢٠) انور عبدالملك ـ مصر مجتمع عسكرى (بالفرنسية) باريس ١٩٦٢ .

(21) Philippo Rondont. Iasyrjie ED dpuf. Oue sais Je N.704 paris 1978. po. 28 . 29

(22) philippe Rondont - Ibid. pp. 29. 30

(٢٣) د . شفيق عبدالرزاق السامرائى ـ المصدر السابق ٢٠ ـ ٢١ .

(٢٤) مجلة التاريخ والمستقبل ـ يصدرها قسم التاريخ بكلية الآداب ـ جامعة

(٢٥) إدوارد صعب سورية او ثورة الغضب (بالفرنسية) إصدار جيارد / باريس ١٩٦٨ ص١٠٨ .

(٢٦) دفاتر الشرق المعاصر (بالفرنسية) رقم ٤٨ ص٤١٤ .

(٢٧) دفاتر الشرق المعاصر (بالفرنسية) ـ المصدر السابق .
(٢٨) دفاتر الشرق المعاصر (بالفرنسية) ـ المصدر السابق .
(٢٩) د . شفيق السامرائى حزب البعث ودوره فى السياسة العربية المصدر ـ السابق .
(٣٠) دفاتر الشرق المعاصر (بالفرنسية) المصدر السابق .
(٣١) هذه الأحزاب هى : حزب الوفد ـ الحزب الحر الدستورى ـ حزب الكتلة ـ حزب السعديين ـ الحزب الوطنى ـ الحزب الاشتراكى ـ حزب العمل ـ الاخوان المسلمون ـ حزب الفلاحين ـ الحزب الوطنى للنساء ـ ابناء النيل ـ الحزب الاشتراكى للفلاحين ـ الحزب الديمقراطى الجديد ـ الحزب الاشتراكى الجديد ـ حزب النيل الديمقراطى .
(٣٢) نضال عبدالناصر ـ الموسوعة الناصرية ـ المجلد الأول ـ إصدار مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا ص ١١٠ .
(٣٣) د . عصمت سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر ، دار الميسرة بيروت ص ٥٣ .
(٣٤) جمال عبدالناصر ، ثورتنا الاجتماعية ، مجموعة الخطب فى مؤتمرات التعاون سلسلة اخترنا لك رقم (٦٦) ص ١٦ ـ ١٩ .
(٣٥) د . عصمت سيف الدولة ـ المصدر السابق ص ٧٥ .
(٣٦) د . عصمت سيف الدولة ـ المصدر السابق ص ٧٥ .
(٣٧) نضال عبدالناصر ـ المصدر السابق ص ١١٦
(٣٨) نضال عبدالناصر ـ المصدر السابق ص ١٢٠
(٣٩) الميثاق .
(٤٠) د . نعمان الخطيب ، الأحزاب السياسية ودورها فى انظمة الحكم المعاصرة إصدار دار الثقافة للنشر والتوزيع ١٩٨٣ ص ٤٥٠ ـ ٤٥١ .
(٤١) د . نادية حسن سالم ، موقف الأحزاب السياسية من الفكرة القومية العربية مجلة المستقبل العربى العدد / ٦٧ فى سبتمبر (أيلول) ١٩٨٤ ص ٦٣ .
(٤٢) د . سعاد الشرقاوى ، الأحزاب السياسية وجماعات الضغط ـ سلسلة إقرا رقم ٤٩١ سبتمبر ١٩٨٣ ص ١١
(٤٣) مجلة التضامن ـ لندن فى ١٩٨٤/٤/٢٨ .
(٤٤) صحيفة الأنباء الكويتية فى ١٩٨٣/١٢/١٣ .
(٤٥) مجلة التضامن ـ لندن فى ١٩٨٤/٤/٢٨ .
(٤٦) صحيفة الشرق الأوسط ١٩٩٠/٤/١٦ .
(٤٧) Monce flory et Robert Mantran. Les reqimes politiques des pays arabes Ed. PUF. pans 1968 p. 220 - 221 Lbid .
(٤٨)
(٤٩) مجلة الوطن العربى فى ٢٤ ابريل (نيسان) ١٩٨١ .
(٥٠) صحيفة الوطن الكويتية .
(٥١) دراسات دولية عدد (٢٦) إصدار جمعية الدراسات الدولية (تونس) ابريل ١٩٨٨ ص ٨٩ .
(٥٢) صحيفة الفيجارو الفرنسية فى ١٩٨٨/٤/٣٠ .
(٥٣) صحيفة القبس الدولى فى ١٩٩٠/٥/٥ .
(٥٤) المنتدى / العدد / ٥٠ ـ نوفمبر ١٩٨٩ .
(٥٥) صحيفة الشرق الأوسط فى ١٩٩٠/١/٢٤ .

الكفاح من أجل إنشاء النظام الدولى الجديد العادل والمقبول

بقلم السيد/ يه رو آن

اخذت العلاقات الأمريكية السوفيتية تتحول من التوتر إلى الانفراج ومن المواجهة إلى الحوار منذ اواسط الثمانينيات . ففى نهاية عام ١٩٨٧ ، توصلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى إلى عقد الاتفاق الأول من نوعه بصدد نزع وتدمير الأسلحة النووية ، الا وهو معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى . وخلال عام ١٩٨٨ والنصف الأول من عام ١٩٨٩ ، استمر هذا الاتجاه فى النمو والتطور حيث كان عديد من الصدامات او الحروب الإقليمية المتصلة بخلفية تنازع القوتين العظميين يتجه تدريجيا إلى الحلول السياسية . اما فى الفترة الممتدة من النصف الثانى من عام ١٩٨٩ إلى اواخر عام ١٩٩١ ، فقد طرات على الأوضاع العالمية تغيرات تاريخية اكثر حدة تتمثل بشكل بارز فى ثلاثة جوانب : اولها التغيرات المتسارعة فى اوروبا الشرقية وإعادة توحيد المانيتين وتحلل حلف وارسو وتعجيل عملية التكامل للمجموعة الأوروبية . وثانيها ازمة الخليج الناجمة عن غزو العراق وضمه للكويت التى استمرت نصف عام ، والحرب الواسعة النطاق التى نشبت للسبب ذاته والتى استخدمت فيها الأسلحة المتقدمة التكنولوجيا ، وانتهت بانتصار القوات المتعددة الجنسيات من الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية كقوة رئيسية لها ، ومفاوضات سلام الشرق الأوسط التى ابتدات عمليتها الشاقة اخيراً فى نهاية المطاف . وثالثها التفكك النهائى للاتحاد

السوفيتى ـ القوة العظمى فى نهاية العام المنصرم وظهور بضع عشرة جمهورية مستقلة على أراضيه المحتلة سدس مساحات العالم برمته ، تعانى عموما وضع الاضطراب وعدم الاستقرار وتفاقم الأزمات . إن الأحداث المذكورة اعلاها قد اعلنت رسميا تفكك نظام يالطا الثنائى القطبية الذى اقيم بعد الحرب العالمية الثانية وكذا انتهاء الحرب الباردة . ورغما عن انهيار المعادلة العالمية القديمة ، فإن المعادلة العالمية الجديدة لم تتبلور بعد ، وبعض الدول الكبرى أو القوية او الغنية تتدخل باستهتار فى شئون الدول الأخرى استنادا على قوتها فى محاولة للسيطرة على الشئون العالمية . وفى ظل ذلك ، فيولى المجتمع الدولى اهتماما لإنشاء النظام الدولى الجديد العادل والمعقول ، لإيجاد ضمان لسلام العالم ونموه واستقراره .

١ ـ صيغ مختلفة للنظام الدولى الجديد

فى ظل التغييرات الهائلة للوضع العالمى والمعادلة العالمية ، طرح قادة دول العالم بالتتالى مختلف صيغ أو آراء عن النظام العالمى الجديد المستقبلى تنقسم بشكل عام إلى ثلاثة اصناف نظراً لمضامينها الجوهرية :

١ ـ العالم التعددى « الأحادى القطبية » تحت « قيادة » الولايات المتحدة .

فى نظر القيادة الأمريكية أن التغيرات الطارئة على العالم الآنفة الذكر ليست إلا حصيلة الجهود القيادية المبذولة من قبل الولايات المتحدة التى قد تحولت فى ظل ذلك من « زعيم الغرب » إلى « زعيم العالم » وأصبحت القوة العظمى الوحيدة فى العالم . إن تفكك الاتحاد السوفيتى قد انهى الوضع السائد لمدة اكثر من ٤٠ سنة من بعد الحرب العالمية الثانية والمتمثل فى تنازع القوتين الكبريين على العالم . وفى المستقبل المنظور ، لن تستطيع روسيا ان تبرز كقوة عظمى تنافس الولايات المتحدة . فإن لب الصيغة الأمريكية لـ « النظام العالمى الجديد » يتمثل فى إقامة « مجموعة الدول الحرة » تحت قيادة الولايات المتحدة على اساس القيم الامريكية والغربية . بيد ان حرب الخليج قد اثبتت أن الولايات المتحدة التى تعرضت للانحطاط النسبى فى قوتها لن تقدر على دعم مثل هذا العالم الأحادى القطبية بمفردها . فلذا ، ادعت الولايات المتحدة انها لن تكون « الشرطى العالمى » ، بل تحتاج إلى حلفائها للتنسيق معها فى التدابير ومشاركتها فى تحمل النفقات والواجبات . وتستهدف الولايات المتحدة كهدفها طويل المدى إلى منع ظهور اى منافس كامن لها على نطاق العالم ، سواء من بين الخصوم أو الحلفاء .

٢ ـ العالم « الثلاثى القطبية » المتمثل فى المجابهة الثلاثية بين الولايات المتحدة واوروبا واليابان .

إن المجموعة الأوروبية واليابان قد اصبحتا « عملاقين اقتصاديين » ، حيث ان الاولى قد تجاوزت الولايات المتحدة فى الناتج القومى الإجمالى والاخيرة تعمل بجهد على اللحاق بها او تجاوزها فى بداية القرن المقبل . ففى هذا العالم الذى يشهد تزايدا يوميا لتاثير العوامل الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية وتناقصا نسبيا لدور القوة العسكرية ، يسعى كل من أوروبا واليابان إلى اداء دور سياسى متلائم مع قوته الاقتصادية حتى يمثل « قطبا » يشارك الولايات المتحدة فى السيطرة على الشئون العالمية . وعلى ضوء ذلك ، إن المجموعة الأوروبية تعجل خطواتها فى إنشاء السوق الموحدة الكبرى والاتحاد الاقتصادى النقدى والتكامل الدفاعى . وفى الوقت نفسه ، تعمل بكل ما فى وسعها على توسيع نطاق تاثيراتها ونفوذها إلى جنوب شرق أوروبا والجمهوريات المنبثقة من الاتحاد

السوفيتى السابق . اما اليابان فقد اعلنت ضرورة تبنى « دبلوماسية القوة الكبرى النشيطة والمبادرة » ساعية وراء الحصول على العضوية الدائمة فى مجلس الأمن والمشاركة النشيطة فى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والجهود السياسية لتسوية النزاعات الإقليمية . فإن اوروبا واليابان فى الوقت الراهن ، بل فى المستقبل القريب ، إذ تعملان على إنشاء العالم « الثلاثى القطبية » المتمثل فى المجابهة الثلاثية بينهما وبين الولايات المتحدة ، من خلال آليات مؤتمر القمة للدول الصناعية السبع ، الأمر الذى يمكنهما من اداء دور « قيادى » ، ليس فقط فى الاقتصاد العالمى ، بل ايضاً فى الشئون السياسية والأمنية الدولية ، غير انه مازال يصعب على اوروبا واليابان أن تضعا صيغة العالم « الثلاثى القطبية » فى حيز الوجود لو نظرنا إلى ميزان الإمكانات الوطنية الشاملة .

هذا ، والجدير بالإشارة إلى نظرة الاتحاد السوفيتى السابق وروسيا الحالية إلى « النظام العالمى » فكانت القيادة السوفيتية ، قبل عام ١٩٨٩ ، تحاول دائما الاحتفاظ بمعادلة القطبية الثنائية او نظامها التى تكون فى إطارها للقوتين العظميين ـ الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة تاثيرات حاسمة على الشئون الدولية . وفى ظل الهبوط المتسارع للاتحاد السوفيتى ، طرح السيد جورباتشوف ، فى نوفمبر ١٩٩٠ فكرة « حزام التعاون فى نصف الكرة الشمالى » ، التى تستهدف إلى مشاركة الدول الكبيرة المختلفة سوية فى حفظ النظام العالمى ، عن طريق الأمم المتحدة او مجموعة القوى الكبرى ، حتى يتحقق الاحتفاظ بمكانة الاتحاد السوفيتى كقوة كبرى . وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى حلت روسيا محل الاتحاد السوفيتى السابق على المسرح الدولى ، غير أن نفوذها ومكانتها اصبحا اقل بكثير من الاتحاد السوفيتى السابق ، رغم كونها دولة اوروآسياوية كبيرة ، لها ترسانة نووية جبارة . فقد اعلنت القيادة الروسية جعل روسيا حليفة وشريكة للولايات المتحدة والغرب . وعليه ، فيمكن القول بان وجهة نظر روسيا ، بشان إنشاء النظام الدولى الجديد ، تدعو فى حقيقة الأمر إلى سيطرة القوى الكبرى على الشئون الدولية ايضاً ، إلا انها لو لم تستطع التخلص من ازمتها والنهوض باقتصادها ، فلا يمكن ان تكون عضوا ذا ثقل فى إطار النظام الدولى الجديد .

٣ ـ إنشاء النظام الدولى الجديد العادل والمعقول على اساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمى .

فى عام ١٩٨٨ ، كان الرفيق دنغ شياو بينغ قد طرح دعوته إلى إنشاء النظام الدولى السياسى الجديد ، بناء على التغييرات الطارئة على الوضع الدولى آنذاك ، خصوصا التغييرات التى حدثت فى العلاقات بين الشرق والغرب والعلاقات الأمريكية السوفيتية ، إذ قال : « إنه من الضرورى أن ينشا فى الوقت الراهن النظام الدولى السياسى الجديد ، بقدر ما ينشا النظام الدولى الاقتصادى الجديد . وفى إطار النظام الدولى الجديد ، ينبغى إنهاء الهيمنية .... واتخاذ المبادىء الخمسة للتعايش السلمى كقواعد مرشدة لمعالجة العلاقات الدولية » .

تمشيا مع التغيرات الهائلة التى طرات على معادلة الاستراتيجية الدولية ، فقد طرحت القيادة الصينية فى السنوات الأخيرة ، ما هو اكثر شمولاً ومنهجية ، وتبلور لديها تدريجيا ، من المواقف والآراء بصدد إنشاء النظام الدولى الجديد ، وذلك لأجل إقامة العلاقات الدولية الحديثة الطراز والعمل على تحقيق سلام العالم ونموه . هذا وبالاختصار ، فإن الصين تدعو إلى إنشاء نظام دولى جديد سلمى ومستقر وعادل ومعقول ، على اساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمى ، يتضمن كمحتوياته المفصلة ما يلى :

(١) بقصد الحفاظ على السلام العالمى او الإقليمى فى مختلف المناطق يجب على كافة بلدان العالم أن تتعامل مع الشئون الدولية والعلاقات بين دولة واخرى ، وفقا لمبادىء الاحترام المتبادل للسيادة

ووحدة الأراضي وعدم الاعتداء وعدم التدخل في الشئون الداخلية والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي - هذه المبادىء الخمسة متطابقة تماما مع اهداف ومبادىء ميثاق الامم المتحدة وملخصة لاهم القواعد الاساسية للعلاقات الدولية ، وهى مثلت الميزات الجوهرية للعلاقات الدولية الحديثة الطراز . وعلى هذا الأساس ، يحق لجميع دول العالم ان تختار لأنفسها انظمة اجتماعية وسياسية واقتصادية او طرقا تنموية ، انسجاما مع خصائصها وظروفها القومية ، ولا ينبغى لأية دولة ، خصوصا الدول الكبرى ان تفرض بالقوة الايديولوجية والقيم والنموذج التنموى التى تؤمن بها ، على دول اخرى ، كما لا يسمح لها بان تتدخل في الشئون الداخلية لدول اخرى ، باية حجة كانت .

(ب) تشترك كافة دول العالم ، كبيرة او صغيرة ، قوية او ضعيفة ، غنية او فقيرة على حد سواء ، بصفة عضو متساو في المجتمع الدولي ، في مناقشة ومعالجة الشئون الدولية ، بينما لا يمكن لأية دولة ، بالأخص دول كبيرة وقوية وغنية ، أن تسعى وراء الهيمنة ، ولا يمكن ان تكون الشئون الدولية تحت السيطرة من قبل واحدة او اثنتين او عدد قليل من الدول الكبرى ، وينبغى ان تتم تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية ، دون استخدام القوة او التهديد باللجوء إليها في العلاقات الدولية .

(جـ) العمل على تحقيق نزع السلاح الفعال والحد من التسلح ومنع انتشار اسلحة الدمار الشامل ، على نحو عادل ومعقول وشامل ومتوازن ، وعلى كل دول العالم الا تسعى إلى مستوى للتسلح يفوق حاجتها الدفاعية المعقولة .

(د) يجب احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية للبشرية جمعاء بشكل عام . إن حقوق الإنسان تتضمن الحقوق السياسية للمواطنين ، وكذلك تحتوى على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بل في مقدمتها ، بالنسبة إلى الدول النامية ، حقوق الاستقلال والبقاء والنمو . بما ان حقوق الإنسان تعتبر من حيث الجوهر مسالة في إطار سيادة الدولة ، فلا يمكن طلب جميع البلدان أن تنقل معايير او نماذج حقوق الإنسان إليها ، طبق الاصل من عدد قليل من الدول ، بصرف النظر عن خلفياتها التاريخية وظروفها الوطنية ، بل يجب أن يتم التشاور والتعاون على قدم المساواة ، وعلى نطاق المجتمع الدولي حول قضية حقوق الإنسان ، دون السماح باتخاذ حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في الشئون الداخلية لدول اخرى .

(هـ) يجب أن يشمل النظام الدولي الجديد قيام النظام الدولي الاقتصادي الجديد على اسس من العدالة والعقلانية والمنفعة المتبادلة والتعاون ، فإن قضية الساعة الملحة تمثل بمكان تخفيفها من حدة التناقض بين الجنوب والشمال ، وحيلولة دون زيادة التوسع في الهوة الاقتصادية بينهما ، ومعالجة سليمة لما تواجهه الدول النامية من اعباء الديون الثقيلة ، وتسرب خطير لرءوس الأموال ، وتدهور للظروف التجارية ، وغيرها من المشاكل .

(و) إن الأمم المتحدة كاهم منظمة عالمية في عصرنا هذا ، يجب أن تلعب دورا نشطا وبناء اكثر في إقامة النظام الدولي الجديد . ونظراً للدور الهام الذى ادته الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة ، في سبيل صيانة السلام والأمن العالميين ، ودفع عجلة التسوية السياسية للصدامات الإقليمية ، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف بلدان العالم الخ ، فيتطلع الناس إلى إسهامها بنصيب أعظم في دفع عملية نزع السلاح ، وحماية حقوق ومصالح الدول النامية والتعامل مع حماية البيئة والسيطرة على النمو السكاني ومكافحة المخدرات وغيرها من القضايا العالمية .

إن دول العالم الثالث الكثيرة العدد لها انواع متباينة من الانظمة الاجتماعية والسياسية والنماذج الاقتصادية والطرق التنموية ، فقد تكون آراءها المفصلة غير متطابقة تماما حول إنشاء النظام الدولى الجديد . ولكن المعانات التاريخية المشتركة قد ربطت بين دول العالم الثالث وبين الصين ، كما تحتاج كلها فى الوقت الراهن إلى بيئة دولية سلمية طويلة مدى ، للعمل على تحقيق النمو الاجتماعى والاقتصادى لأنفسها . وعليه ، فتلتقى الغالبية العظمى من دول العالم الثالث والصين فى نقاط عديدة بصدد إقامة النظام الدولى السياسى والاقتصادى الجديد ، فى مقدمتها معارضة القوى الكبرى فى احتكار الشئون الدولية ، والدعوة إلى تبنى المبادىء الخمسة للتعايش السلمى كأسس او قواعد للنظام الدولى الجديد ، ومعارضة التدخل فى الشئون الداخلية لدول أخرى باية حجة كانت . إن دول العالم الثالث ، فى سبيل حماية مكانتها وحقوقها ومصالحها والتخلص من التحكم او الإيذاء من قبل دول كبيرة معينة او مجموعة الدول الكبرى ، تعمل باشكال متعددة ، وفى مجالات مختلفة على إقامة تجمعات إقليمية وشبه إقليمية او بين عدة بلدان . وعلى هذا الصعيد ، تواجه دول العالم الثالث تحديا قاسيا ، إذ ان قضية الساعة الملحة لها تمثل بمكان تطوير اقتصادياتها وتعزيز التضامن والتعاون فيما بينها ، حتى تستطيع إثبات مكانة ودور تستوجبهما فى إطار النظام العالمى الجديد فى المستقبل .

واليوم ، يشهد الوضع الدولى تغيرات متسارعة ، ويسود العالم الذى يسير نحو تعدد الاقطاب ، عدد من عوامل عدم الاستقرار وغير المؤكدة . فإن تكوين النظام الدولى الجديد المستقبلى سوف يتوقف على نمو قوى دول العالم وانحطاطها ، وقد يحتاج إلى عملية تاريخية طويلة مدى يظهر من خلالها بلا مفر وضع يجمع بين التنافس والتعاون ، التفاعل والتنازع ، الانفراج والتوتر فى مجرى تجميع وتنسيق القوى السياسية والدول .

٢ ـ النظام الدولى الجديد وأوضاع الشرق الأوسط

إن منطقة الشرق الأوسط تتحلى بمكانة استراتيجية بالغة الاهمية حيث يمت السلام والأمن فيها باوثق صلة إلى النظام العالمى المستقبلى . وفى السنوات الاخيرة شهدت الأوضاع فى المنطقة ذاتها تغيرات جسيمة ايضاً .

١ ـ اصبح العراق بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية دولة عسكرية قوية ، وبرزت من جديد المشكلة القائمة بينه وبين الكويت والمعلقة لمدة طويلة دون حلول لها ، مما ادى إلى نشوب الازمة الخليجية .

٢ ـ اتت ازمة الخليج بانقسامات وتحالفات من داخل العالم العربى ، كما شكلت الحرب الخليجية صداما مباشرا للمعادلة السائدة فى منطقة الشرق الأوسط كلها واثارت اهتزازا عالميا قاطبة .

٣ ـ يبشر انعقاد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط بآمال السلام إلى الناس كما احدث تغيرا فى العلاقات العربية الإسرائيلية والعلاقات الفلسطينية الإسرائيلية ، الأمر الذى يقلل إلى حد بعيد من احتمال نشوب الحرب على اوسع نطاق فى منطقة الشرق الأوسط .

٤ ـ قد عجز الاتحاد السوفيتى عن اداء دورها التقليدى فى منطقة الشرق الأوسط بسبب التغيرات التى طرات على اوضاعها . إن الجمهوريات الإسلامية الست التى تم استقلالها مؤخراً بعد

تفكك الاتحاد السوفيتى تتشابه مع دول الشرق الأوسط من حيث الجغرافيا والدين والتقاليد الثقافية . وتطورات المواقف فى الشرق الأوسط سوف تؤثر بصورة مباشرة فى هذه الدول . وبالمقابل فإن الأوضاع فى هذه الدول ستمتد بأثارها إلى منطقة الشرق الأوسط . ولذلك يرى بعض الناس ان الشرق الأوسط الجديد الموسع قد اخذ يظهر إلى حيز الوجود .

إن منطقة الشرق الأوسط تمثل على الدوام حلقة هامة للاستراتيجية العالمية الأمريكية . فكان الرؤساء الأمريكيون من ايزنهاور إلى نيكسون ، من كارتر إلى ريجان يحاولون بكل وسيلة ممكنة للتحكم فى هذه المنطقة . وبعد انتهاء الحرب الخليجية ، اسرعت إدارة بوش إلى إقامة ترتيبات ما بعد الحرب فى هذه المنطقة بغية التعويض عن الخسائر السياسية التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية خلال حرب الخليج وإنشاء مجموعة متكاملة من الآليات للتامين الأمنى حتى يمهد طريقا لإقامة النظام العالمى الجديد وذلك استفادة من فرصة ظهور الوضع فى منطقة الشرق الأوسط والمصالح للولايات المتحدة بعد حرب الخليج .

فى يوم ٦ من شهر مارس عام ١٩٩١ ، ما أن وضعت الحرب الخليجية أوزارها حتى قدم الرئيس بوش امام الجلسة المشتركة بمجلسى النواب والشيوخ للكونجرس الأمريكى المشروع الأمريكى ذا أربع نقاط حول الترتيبات فى المنطقة بعد الحرب : أولا الترتيبات الأمنية فى المنطقة ، ثانيا الحد من التسلح ، وثالثا تسوية النزاع العربى الإسرائيلى ، ورابعا تعزيز التنمية الاقتصادية وتضييق الفجوة بين الفقر والغنى فى المنطقة . وتبين من خلال أعمال الولايات المتحدة منذ السنة المنصرمة أنها ركزت جهودها على النقاط الثلاث الأولى .

١ - وضع الترتيبات الأمنية الإقليمية بالتركيز على الدول الخليجية للنفط . إن الولايات المتحدة الأمريكة إذا ادركت من خلال حرب الخليج أن ممر النفط الخليجي يكون ضعيفا فى حد ما ، تعمل على إقامة الترتيبات الأمنية مستهدفة إلى تشديد تحكمها فى هذا الخط التموينى للنفط الذى لا تستغنى عنه الدول الغربية فى تنمية اقتصادها . وبعد حرب الخليج ، شجعت الولايات المتحدة الأمريكية ظاهريا الدول العربية على إقامة النظام الأمنى ، بينما نفذت فى الواقع خطة أخرى لنفسها حيث تماطلت فى سحب قواتها من الخليج ، ثم عقدت بعد ذلك مع بعض الدول الخليجية اتفاقيات التعاون الدفاعى المشترك ، الأمر الذى اضفى على وجودها العسكرى فى المنطقة شرعية وحصلت على قواعد عسكرية طال بحثها عنها . فإن المنطقة الخليجية قد وضعت تحت الضمان الأمريكى .

٢ - إن الحد من التسلح الذى ادعته الولايات المتحدة موجه ضد هدف محدد . ومن المعروف أن إسرائيل تعتبر دولة عسكرية كبيرة فى منطقة الشرق الأوسط بحيث لا تمتلك الأسلحة التقليدية الحديثة فحسب بل لديها رؤوس الصواريخ النووية . فمن الطبيعى أن تكون هدفا رئيسيا لفرض الرقابة على تسلحه ، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تتحدث عن نزع سلاح مثل هذه الدولة بل تقبل أيضاً طلبياتها لشراء الأسلحة . إضافة إلى ذلك ، فإن الولايات المتحدة الأمريكية اغتنمت الحرب الخليجية لاستعراض تفوق اسلحتها أمام العالم لكى تعزز ترويج الأسلحة إلى بعض الدول العربية بعد الحرب من أجل تنشيط صناعاتها العسكرية الراكدة وتشكيل توازن جديد للقوى فى المنطقة . فمن الواضح أن الرقابة على التسلح التى دعتها أمريكا إنما جاءت موجهة ضد الدول المعادية كالعراق ، وفى نهاية التحليل فإن ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية بالحد من التسلح يتركز على مصالحها الذاتية . وأن هذا الأسلوب الذى تتبناه الولايات المتحدة لن يتوصل بالضرورة إلى توازن للقوى الإقليمية ، بل بالعكس ، سوف ياتى بنتائج أخطر دمارا إذا فقدت السيطرة على المواقف .

٣ - فيما يتعلق بدفع عجلة المفاوضات السلمية العربية الإسرائيلية للولايات المتحدة اعتبارات لمصالحها الذاتية ايضاً . فإنها إذ بذلت جهودها الكبيرة سعيا وراء جمع الجانبين العربى والإسرائيلى إلى مائدة المفاوضات ، خشية من حدوث الشعور المعادى لها من قبل الدول العربية ، وفقد ثمار انتصارها العسكرى التى جنتها فى حرب الخليج ، إن لم تظهر نشطة وفعالة فى دفع عملية تسوية المشكلة بين العرب والإسرائيليين . وجراء ذلك فكان وزير الخارجية الأمريكى جيمس بيكر ما لبث أن يبدأ بالزيارات المكوكية الشاقة فى الشرق الأوسط فور انتهاء الحرب دون اى تاخير فى سبيل دعم انعقاد المؤتمر السلمى فى المنطقة باسرع ما يمكن ، حيث فرض الضغوط إلى حد ما على إسرائيل على حين قدم بعض ضمانات للدول العربية تشجيعا للجانب العربى على اتخاذ الموقف العملى حتى تمكن من تحقيق انعقاد مؤتمر السلام فى الشرق الأوسط . وبعد افتتاح المؤتمر لم تنفض الولايات المتحدة يديها عنها وإنما القت ظلالها على المحادثات الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء . إن عمليات محادثات السلام فى الشرق الأوسط فيما بعد ستظل بحاجة إلى الجهود الأمريكية لدفعها ، وكذلك تنوى الولايات المتحدة بدورها مواصلة تسيير عملية السلام العربى الإسرائيلى على المسلك الذى مهدته هى .

علاوة على ذلك ، فإن الولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى اضافت محتويات جديدة إلى سياستها الشرق أوسطية ، وبعد استقلال دول آسيا الوسطى ، اصبحت يدها قصيرة فى هذه المنطقة . فاستغلت العلاقات الخاصة بين تركيا وهذه الدول لتشجع تركيا على بذل الجهود لدى دول آسيا الوسطى لإقناعها بالتقارب من الغرب ، وقد اخذت الولايات المتحدة وتركيا الآن فى التفكير فى إقامة جهاز تنسيق مشترك لفرض التاثيرات على منطقة آسيا الوسطى . وليس بالصعب ان نكشف من خلال التحليلات المذكورة اعلاه ما هو النظام الحقيقى الذى تسعى وراء إقامته الولايات المتحدة الأمريكية بكل جهودها فى الشرق الأوسط .

تدعو الصين إلى ضرورة احترام وضمان السيادة والاستقلال ووحدة الاراضى والامن لجميع دول الشرق الأوسط ووجوب التعامل مع الشئون الإقليمية للشرق الأوسط عن طريق التشاور والتفاوض فيما بين دول المنطقة بشكل رئيسى وضرورة تسوية النزاع العربية الإسرائيلية على قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ وضرورة الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية والفلسطينية التى احتلتها ووجوب استعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى وبالمقابل وجوب الضمان والاحترام للأمن والسيادة لإسرائيل وعلى الأطراف المختلفة فى الشرق الأوسط ان تتعهد بعدم استخدام القوة وتتخذ التدابير العملية لتحقيق الانفراج فى الموقف حتى تتم إقامة الثقة المتبادلة فيما بينها على نحو تدريجى . وفى الوقت ذاته ، على كل الأطراف ان تقوم بنزع سلاحها وحظر او إزالة اسلحتها النووية والبيولوجية والكيماوية وغيرها من اسلحة الدمار الشامل بصورة متوازنة ومتكاملة . وبالتالى ، تتم إقامة النظام السياسى والاقتصادى الجديد فى الشرق الأوسط على اساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمى لتحقيق التعايش فى الوفاق والتنمية المشتركة بين الدول المختلفة فى المنطقة ، وكذلك بين الشعبين العربى واليهودى . إن الصين على استعداد لمشاركة المجتمع الدولى فى بذل الجهود المشتركة من إقامة النظام الدولى المعقول الجديد العادل .

ضمان قانونى لديمقراطية اشتراكية صينية

بقلم : ليوهان

إن الصين واحدة من دول العالم التى يرجع تاريخها إلى اقدم العصور والتى عاشت اطول مدة إلى ظل الحكم الإقطاعى ، فمنذ عام ١٨٤٠ بدات الصين الاقطاعية تتحول تدريجيا إلى بلد شبه مستعمر وشبه إقطاعى ، نتيجة عدوان القوى الامبريالية الكبرى ، لقد شنت القوى الامبريالية الكبرى على التوالى مئات مرة من الحروب العدوانية الكبيرة والصغيرة خلال ١١٠ سنوات ابتداء من ١٨٤٠ إلى ١٩٤٩ م مما كبد خسائر روحية ومادية لا تقدر للشعب الصينى ، كانت الامبريالية بالتواطؤ مع الإقطاعية والراسمالية البروقراطية تمارس الحكم والاضطهاد بقوة على الشعب الصينى الذى لا يتمتع باى ديمقراطية تذكر نتيجة ذلك .

لقد ظل الشعب الصينى فى خوض سلسلة من النضالات البطولية الشاقة والمريرة طويلة الأمد من اجل كسب الديمقراطية غير المبالاة بالتضحيات . واستطاع فى عام ١٩٤٩ م ان يطيح نهائيا بسيطرة الامبريالية والإقطاع والراسمالية البروقراطية ويؤسس جمهورية الصين الشعبية وصار الشعب الفقير سيداً لدولة جديدة ومجتمع جديد ، هذا يمثل تغيرا جذريا عظيما فى تاريخ الصين .

إن الديمقراطية الصينية هى ديمقراطية شعبية ومحتوياتها الرئيسية تتمثل فى الآتى :

اولا : إن الديمقراطية الاشتراكية الصينية تعتبر اشمل ديمقراطية يتمتع بها اغلبية الشعب الكادح ، وفقا لتسجيلات الانتخابات العامة يظهر ان الذين يتمتعون بحقوق المواطنين الديمقراطية يشغلون ٩٩,٩٧ ٪ من مجموع الراشدين ، هذا يعنى أن جوهر هذه الديمقراطية هو ان الشعب سيد للدولة .

ثانيا : إن الديمقراطية الاشتراكية الصينية تشمل النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من النواحى الاجتماعية ، وتضمن بصورة فعلية جميع الحقوق الديمقراطية للشعب الغفير فى هذه المجالات كلها . لذلك هى اشمل ديمقراطية .

ثالثا : إن الديمقراطية الاشتراكية الصينية ديمقراطية علاقتها مع الديكتاتورية علاقة وحدة الضدين ، تضمن النظام الاشتراكى حتى لا يتعرض لتخريبات الأقلية المطلقة من الأعداء ، وتفرض العقوبات على الأعداء حتى يتمتع الشعب الغفير بقدر وافر من الديمقراطية فى ظل النظام الاشتراكى .

رابعا : إن الديمقراطية الاشتراكية الصينية تتخذ المركزية الديمقراطية كبدأ لها . أى المركزية على اساس الديمقراطية والديمقراطية تحت إرشاد المركزية . مما يوحد الديمقراطية مع المركزية والحرية مع الانضباط هذا لا يساعد الشعب فى التعبير عن رغباته وملاحظاته فحسب بل يفيد بلورة السلطة والهيبة المركزية حتى إجراء إدارة شئون الدولة والمجتمع بصورة فعالة .

خامسا : إن الديمقراطية الاشتراكية الصينية تتخذ نظام مجالس نواب الشعب فى تشكيل اجهزة سلطة الدولة ، هذا هو نظام سياسى اساسى للصين ، المجلس الوطنى لنواب الشعب والمجالس المحلية لنواب الشعب من مختلف المستويات تنبثق جميعا بطريق الانتخاب الديمقراطى وهى مسئولة امام الشعب خاضعة لرقابته ، واجهزة الدولة التنفيذية والقضائية والنيابية العامة تنبثق جميعا عن طريق مجالس نواب الشعب وهى مسئولة أمامها خاضعة لرقابتها .

الديمقراطية هى نظام سياسى أولا ، والحقوق الديمقراطية هى حقوق سياسية أولا ، وضمان للديمقراطية هو ضمان قانونى فى أول الأمر وبدون ضمان الدستور والقوانين ستقع الديمقراطية فى وضع خطير ، ينص دستور الصين الجارى على ان كل السلطة فى جمهورية الصين الشعبية هى للشعب ، كل مواطنى الصين الذين بلغوا الثامنة عشرة لهم الحق فى ان ينتخبوا وينتخبوا لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب القومية والعرق والجنس والمهنة او الانتماء العائلى او الاعتقاد الدينى او المستوى الثقافى او الوضع المادى او مدة الإقامة باستثناء المحرومين من الحقوق السياسية بموجب القانون . بفضل صفة ديمقراطية لنظام الانتخابات فى الصين وتوفير الضمان المادى من قبل الدولة ، تحظى الانتخابات تاييدا واسعا ومشاركة إيجابية من قبل الشعب ، ففى أول الانتخابات العامة التى جرت فى عام ١٩٥٣ م بلغ الناخبون الذين اشتركوا فى التصويت ٨٥,٨٨ ٪ من مجموع الناخبين ، إما بعد ادخال التعديلات على نظام الانتخابات ، فقد وصلت نسبة الاشتراك فى التصويت إلى ٩٥,٨٢ ٪ فى الانتخابات المباشرة على مستوى المحافظات ، إن عاملى الدولة فى الصين كلهم خدام للشعب يتم اختيارهم حسب مبدأ تعيين الأشخاص وفقا لأخلاقهم وكفاءتهم ، هذا يعنى إن أى شخص مادام متمتعا بالأخلاق الحميدة والكفاءة القادرة على العمل تكون له الفرصة فى تولى المناصب المعينة .

فى ناحية الديمقراطية الاقتصادية تطبق الإدارة الديمقراطية فى المؤسسات وفقا لأحكام القانون ، على سبيل المثال ، تطبق الإدارة الديمقراطية فى مؤسسات القطاع العام من خلال مؤتمر نواب العمال والإداريين الذى يحق له ان يناقش المبادىء الإدارية والمنهاج الطويل الأمد ومشروع تعديل الرواتب وإجراءات حماية العمل ومشروع استخدام صندوق الخدمات للعمال والإداريين . كما يحق له ان يقدم الاقتراحات على مكافاة ومعاقبة الكوادر القياديين على مختلف مستويات المؤسسة

وتعيينهم وإعفائهم ، اما في المنظمات الاقتصادية الجماعية فيتم انتخاب الإداريين وتنحيتهم وتقرير المسائل الهامة في الإدارة والتشغيل من قبل جميع العاملين فيها .

إن الشعب الصينى يتمتع بحرية الكلام والنشر والاجتماع والمسيرة والتظاهر وتنظيم الجمعيات ، فالدستور والقوانين اكدت هذه الحرية وقدمت كفالة فعلية لها ، في المجتمع القاعدى الصينى تطبق الديمقراطية المباشرة واشكال منظماته تتمثل في اللجان المدينية في المدن واللجان القروية في الأرياف وهى عبارة عن منظمات جماهيرية ذاتية الحكم يمارس الشعب من خلالها الإشراف الذاتى والتثقيف الذاتى والخدمة الذاتية . تعالج هذه اللجان الشئون العامة والخدمات العامة للاحياء السكنية وتسوية الخلافات بين الأهالى والمساعدة على صيانة الأمن العام ونقل آراء الجماهير ومطالبها إلى الحكومة الشعبية وتقديم المقترحات إليها ، تحظى اللجان المدينية ترحاب وتاييد الشعب الواسع في ناحية تقديم الخدمات لسكان الأحياء . واللجان القروية احرزت نجاحات ملحوظة في تطوير الإنتاج الزراعى وتنمية مؤسسات الأرياف والبلدان .

من اجل حماية الحقوق الديمقراطية للشعب ينص دستور الصين على ان للمواطنين حق تقديم الشكاوى إلى اجهزة الدولة المعنية ضد اى جهاز من اجهزة الدولة ، او اى عامل فيها او يرفع عليه دعوى او يبلغوا عنه لمخالفته القانون او تفريطه في المسئولية وعلى اجهزة الدولة المعنية ان تتحقق من الوقائع وان تعالج هذه الموضوعات بروح المسئولية ، ولا يسمح بكم هذه الشكاوى والدعاوى والإبلاغات والانتقام من اصحابها ، ينص قانون العقوبات الصينى على وجوب الحكم على عاملى الدولة الذين يمارس الانتقام والإيقاع بالذين يرفعون عليه دعوى ويقدمون الشكاوى ويوجهون الانتقادات إليه باستخدام سلطته سعيا وراء مصالحه الذاتية بالسجن لمدة اقل من السنتين او التوقيف . إذا كان في حالة خطيرة يحكم عليه بالسجن لمدة فوق السنتين حتى سبع سنوات .

لقد قام في الصين نظام المرافعات الإدارية ، ينص الدستور على انه يحق للذين تضرروا من جراء اعتداء اجهزة الدولة والعاملين فيها على حقوقهم كمواطنين ، ان يحصلوا على تعويضات وفقا لاحكام القانون ، كما تنص القواعد العامة المدنية على وجوب اجهزة الدولة او العاملين فيها تحمل المسئوليات المدنية في حالة اعتدائهم على الحقوق والمصالح المشروعة للمواطنين والشخصيات القانونية وإلحاق الضرر بهم اثناء تنفيذ مهماتهم ، كما ينص قانون المرافقات الإدارية على انه يحق للمواطنين الذين يعتقدون ان تصرفا إداريا يقوم به اى جهاز إدارى او عامل فيه اعتدى على حقوقهم المشروعة يحق لهم ان يرفعوا دعوى إلى المحكمة الشعبية ، وكذلك يحق للمواطنين والشخصيات القانونية وغيرها من المنظمات الذين تضرروا من جراء اى تصرف إدارى يقوم به اى جهاز إدارى او عامل فيه ان يطلبوا التعويضات .

منذ عام ١٩٤٩ م ولاسيما منذ الثمانينيات قامت الصين باعمال هائلة في سبيل ضمان الديمقراطية لشعبها بواسطة النظام القانونى الاشتراكى فتغيرت من حيث الأساس حالة متمثلة في عدم تمتع الشعب كله بالحقوق الديمقراطية منذ اجيال متعاقبة ، مما فجر إلى حد كبير مبادرة الشعب الغفير وحماسته وروح إبداعه والشعور بالمسئولية كسيد للدولة ونتيجة لذلك القى الشعب بانفسهم إلى قضية بناء العصرنة الاشتراكية ، فاحرزنا منجزات ملفتة بانظار العالم في مختلف المجالات ، غير اننا نظل نرى بصفاء الأذهان ان الصين مازالت في المرحلة الأولية الاشتراكية ، كما هى دولة نامية اشتراكية مازالت في مؤخرة العالم في المجالات الاقتصادية والثقافية وإلخ . لهذا سنعمل على تعميق

إصلاح البنية الاقتصادية بجراة ودفع إصلاح البنية السياسية المتكاملة بخطى متزنة ، خلال الإصلاحات ستشهد الديمقراطية الصينية الاشتراكية تغيرا مستمرا فى الوقت الحاضر نسعى بجهد إلى إتقان الأعمال فى النواحى التالية :

اولا ـ زيادة استكمال نظام مجالس نواب الشعب ، لقد ادخلت على نظام مجالس نواب الشعب فى الصين منذ الثمانينيات سلسلة من الإصلاحات مثل توسيع الوظائف والسلطات للجان الدائمة للمجالس ، إنشاء الأجهزة الدائمة على مستوى المحافظات ووضع أنظمة العمل وإلخ . لكن مازال يتطلب هذا النظام إلى زيادة التغيير بغية تعزيز الأعمال التشريعية ومراقبة القوانين والأعمال ، كما ستقوم بزيادة الإصلاحات فى نظام الانتخابات بغرض تعزيز الصلات الوثيقة بين نواب الشعب والناخبين والإصغاء إلى آراء الناخبين ومطالبهم ودعواتهم بصورة مستفيضة ونقلها إلى المجالس .

ينص دستور الصين على وجوب الحزب الحاكم ممارسة نشاطاته فى الحدود المبينة فى الدستور والقانون وتحويل خطوطه ومبادئه وسياساته إرادة للدولة عن طريق الإجراءات المبينة فى القانون وبشكل القوانين ، هذا يعنى تحويل دعوات الحزب إلى القوانين بواسطة مجالس نواب الشعب ، هكذا يمكن زيادة إظهار دور أجهزة السلطات الشعبية وتاكيد مكانتها .

ثانيا ـ إن نظام تعاون الأحزاب المتعددة والاستشار السياسى تحت قيادة الحزب الشيوعى الصينى يعتبر ميزة كبرى فى نظام الصين السياسى ، كما يمثل ميزة كبرى لديمقراطية الصين الاشتراكية ، لقد قامت العلاقات الحميمة المتمثلة فى التعايش الطويل الأمد والمراقبة المتبادلة وإظهار الأخلاق التام لبعضهم بعضا والمشاركة فى السراء والضراء بين الحزب الشيوعى الصينى والأحزاب والكتل الديمقراطية المختلفة ، فالأحزاب الديمقراطية المختلفة هى احزاب مشاركة فى الحكم وليست احزابا خارج الحكم ، ولا احزابا معارضة على الإطلاق . وفقا للإحصاءات فى عام ١٩٨٨ هناك ٥٤٠ شخصا ينتمون إلى الأحزاب والكتل الديمقراطية واللاحزبيين من بين ٢٩٧٠ نائبا فى المجلس الوطنى لنواب الشعب اى يشغلون ١٨,٢٠ فى المائة ، وفى اللجنة الدائمة للمجلس الوطنى لنواب الشعب يوجد ٩ نواب للرئيس و ٢٩ عضوا لا ينتمون إلى الحزب الشيوعى الصينى ، يشغلون ٤٧ ٪ و ٢٤ ٪ كل على حد ، وفى اللجان الدائمة لمجالس نواب الشعب فى المقاطعات وبلديات خاضعة للإدارة المركزية مباشرة ومناطق ذاتية الحكم ٦٩ نائبا للرؤساء اى يشغلون ٢٦ ٪ فوفقا للإحصاءات فى عام ١٩٩٠ هناك ٦٦ شخصا من الأحزاب والكتل الديمقراطية واللاحزبيين يتولون المناصب القيادية فوق مستوى نائب الوزير فى المجلس الوطنى لنواب الشعب والمجالس على مستوى المقاطعات لنواب الشعب ، كما أن هناك ١٨ شخصا يتولون المناصب القيادية فى الوزارات واللجان التابعة لمجلس الدولة والحكومات الشعبية على مستوى المقاطعات والأجهزة القضائية فى ١١ مقاطعة او بلديات او مناطق ذاتية الحكم يتولى الشخصيات غير المنتمين إلى الحزب الشيوعى منصب نواب رؤسائها ، كما أن هناك ٦٤٣ شخصا لا ينتمون إلى الحزب الشيوعى يتولون المناصب القيادية على مستوى المحافظات . فى الوقت الحاضر مازلنا نواصل على تعزيز وإكمال هذا النظام .

المؤتمر الاستشارى السياسى للشعب الصينى يمثل منظمة هامة للجبهة المتحدة فى الصين ، لقد مارس هذا المؤتمر بالوكالة وظائف وسلطات المجلس الوطنى لنواب الشعب فى الفترة ما بين عام ١٩٤٩ ـ ١٩٥٤ وبعد انبثاق مجلس نواب الشعب عن طريق الانتخابات العامة فى عام ١٩٥٤ ظل

المؤتمر قائما يلعب دوره الجيد في الاستشار السياسي والرقابة الديمقراطية وهو كمنظمة يمكننا من خلالها الاتحاد مع كل القوى التي يمكن الاتحاد معها وتعبئة كل العناصر الإيجابية التي يمكن تعبئتها سعيا وراء دفع التطور الاقتصادي والاجتماعي وإنجاز القضية العظمى لتوحيد الوطن الأم .

ثالثا ـ إن نظام الحكم الذاتي الإقليمي هو جزء هام من الأنظمة السياسية الديمقراطية الصينية ، وتجسيد لسياسة الصين الرامية إلى دفع وتعجيل التطور الاقتصادي والثقافي لأقاليم القوميات الأقليات وتحقيق الازدهار والتقدم المشترك لمختلف القوميات . توجد في الصين ٥٦ قومية أخوية يبلغ عدد سكان الأقليات سبعة وستين مليونا ومائتين وثلاثين الف نسمة يحتلون ٦,٧ في المائة من مجموع سكان الصين ، وخلقت سويا القوميات الصينية الأخوية المختلفة حضارة صينية مشرقة وبراقة ، إن تعزيز وحدة القوميات ومعارضة انشقاقها والحفاظ على وحدة الوطن الأم لرغبة مشتركة لشعب الصين من مختلف القوميات ، وفي الوقت الحاضر بفضل تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح شهدت أقاليم القوميات الأقليات مزيدا من التطور في الاقتصاد والثقافة على ضوء هذا سيزداد نظام الحكم الذاتي الإقليمي تحسنا مع مرور الأيام . ينص دستور الصين على أن للمواطنين حرية الاعتقاد الديني ، ولا يحق لأي من أجهزة الدولة أو المنظمات الاجتماعية والأفراد إرغام أي مواطن على الاعتقاد بأي دين أو عدم الاعتقاد به ، ولا يجوز التعصب ضد أي مواطن يعتقد بأي دين أولا يعتقد به ، على جميع المواطنين الاحترام المتبادل للعادات والتقاليد وممتلكات الجمعيات المشروعة ونشاطاتها يحميها القانون والعقارات للاستخدام الذاتي للمعابد الدينية معفاة من ضرائب العقارات .

رابعا ـ المواصلة على دفع سير إصلاح الهياكل الحكومية وممارسة تبسيطها وتقليل العاملين فيها بغية رفع فاعلية الأعمال في أجهزة الدولة والتغلب على البيروقراطية ، إذ أن هياكل أجهزة الدولة وأحوال أعمالها تتعلق بصورة مباشرة بمصالح الشعب الحيوية ، كما تتعلق بآليات تسيير الديمقراطية وكفالة حقوق الشعب الديمقراطية لقد انجزت من حيث الأساس إعمال إصلاح الهياكل المركزية للدولة ، مما أدى إلى تقليل الظاهرة المتمثلة في تراكم الدوائر وزيادة العاملين عن الأعمال ، وتحويل الوظائف ، ولا سيما في ناحية الإدارة الاقتصادية التي بدأت تتحول من السيطرة الجزئية إلى الإرشاد الكلي ونتيجة لذلك ارتفعت فاعلية الأعمال ، في الوقت الحاضر يجرى إصلاح الهياكل على مستوى المقاطعات وسنبدأ تدريجيا إجراء إصلاح الهياكل على مستوى المحافظات حتى نحقق الأهداف الرامية إلى تبسيط الهياكل الحكومية ورفع الفاعلية وتوحيد الأعمال والتخلص من البيروقراطية ، بغية خدمة الشعب على خير وجه وكفالة حقوق الشعب الديمقراطية بصورة أحسن .

خامسا ـ إنشاء وإكمال النظام والمنهج الديمقراطي العلمي لاتخاذ القرارات لقد أدركت الصين من خلال تلخيص التجارب والدروس التاريخية أن جميع الأخطاء التي ارتكبنا في أعمالنا ترتيب عليها باختصار القرارات المخطئة لهذا طلبنا من أن يتم اتخاذ القرارات بطرق ديمقراطية وعلمية تصبح نظاما ومنهجا ، ولابد من اتخاذ جميع القرارات المركزية والمحلية ولاسيما القرارات المهمة بحذر واتزان بعد الإصغاء إلى آراء مختلف الأطراف وجميع ملاحظات الجميع حتى تتمشى جميع قراراتنا مع رغبات الشعب ومتطلبات وتتفق القوانين الموضوعية ، فالقرارات التي تم اتخاذها منذ الثمانينيات مثل ممارسة الإصلاح والانفتاح وتنفيذ نظام مسئولية الإنتاج بالتعاقد مع ربط المكافاة

بالإنتاج فى الأرياف وتطبيق نظام الشخصيات القانونية فى المؤسسات تم اتخاذها جميعا حسب الطريقة السالفة الذكر . غير انه تلزمنا زيادة إكمال نظام ومنهج اتخاذ القرارات ورفعها إلى مستوى القوانين حتى تجد كفالة اقوى .

سادساً- زيادة إكمال النظام القانونى الاشتراكى حتى تكون هناك قوانين يمكن بل لابد من مراعاتها وتنفيذ القوانين بصورة صارمة ومعاقبة من يخالفها والعمل على زيادة ضمانة حقوق الشعب الديمقراطية من حيث القوانين والأنظمة لقد أنشأت الصين فى الوقت الحاضر نظام القوانين الاشتراكية ، فوفقا للإحصاءات لقد صاغ المجلس الوطنى لنواب الشعب ولجنته الدائمة ٩٩ قانونا و ٢١ قرارا لتعديل وإكمال القوانين و ٥٢ قرارا يتعلق بالقضايا القانونية ووضع مجلس الدولة ٧٠٠ نظام إداري وسنت مجالس النواب المحلية ٢٠٠٠ نظام محلي ، كما وضعت وزارات ولجان مجلس الدولة والحكومات الشعبية على مستوى المقاطعات أعداد كبيرة من اللوائح والتعليمات وذلك خلال الفترة ما بين عام ١٩٧٩ إلى ١٩٩٠ ، هذا بالإضافة إلى القوانين واللوائح التى تم وضعها خلال ٢٠ سنة قبل ١٩٧٩ والتى مازالت سارية المفعول بعد إدخال التعديلات عليها ! وجدنا فى ميادين حياة الدولة والمجتمع الرئيسية قوانين ولوائح يمكن مراعاتها ، لقد بدأنا فى عموم الصين ممارسة التثقيف لتعميم المعلومات القانونية حيث أن ٦٤٠ مليون شخص تلقوا تثقيف النظام القانونى الذى مازال يستمر إلى الأعمق فى الوقت الحاضر ، نحن نعتقد بأن الديمقراطية والنظام القانونى الاشتراكى فى الصين ستشهد بالتأكيد مزيدا من التطور السليم ، على أساس ارتفاع الوعى القانونى والمفهوم القانونى لجميع المواطنين بمن فيهم عاملو الدولة ، نحن مفعمون بالثقة التامة إزاء ذلك .

الاستعراض والتطلع للتعاون الودى بين الصين والعالم العربى

بقلم : تشاو قوة تشونغ ووانغ جينغ ليه

الحضارة العريقة والصلات القديمة :

ظهرت البشرية أولا فى قارة آسيا وقارة أفريقيا ، وتعتبر وادى النهر الأصفر الصينى وبلاد الرافدين ووادى النيل المصرى مهود الحضارة البشرية التى تحمل فى طياتها أقدم الحضارات الإنسانية . وإن الأمة الصينية ، والأمة العربية من أقدم الأمم فى العالم ، وقد ساهمت كلاهما مساهمة عظيمة فى تنمية مجتمع البشرية وتوفير كنوز الحضارة الانسانية ، فاخترع المصريون القدماء الهيروغليفية فى عام ٣٥٠٠ قبل الميلاد ، وكدسوا وفرة المعلومات الفلكية خلال أعمالهم الزراعية البدائية ، واستخدام مياه النيل مما ابتكروا التقويم كما تعد الأهرام بلورة الحضارة الفرعونية ، وعجيبة من عجائب تاريخ الهندسة المعمارية الإنسانية ، وهى جسدت ذكاء المصريين القدماء ، وكفاءتهم ، وكذلك بنيت مملكة بابل فى وقت قمة ازدهارها الحديقة المعلقة الرائعة المنقطعة النظير ، وتعتبر شريعة حمورابى أول مجموعة القوانين المكتوبة الكاملة نسبيا فى تاريخ البشرية ، بينما قدمت الأمة الصينية للحضارة الإنسانية مساهمتها المتمثلة فى الاختراعات الأربعة ، ألا وهى البارود ، والبوصلة ، وصناعة الورق ، والطباعة ، وتقف الأمة الصينية كسورها العظيم وقفا شامخا فى شرق العالم .

ومن طبيعة الأمر أن الحضارة العريقة المتقدمة أفادت التبادلات الودية بين الشعب الصينى ، والشعب العربى ، فقد تم فتح طريق الحرير باعتبارها خط المواصلات البرية الممتدة على قارة آسيا فى القرن الثانى قبل الميلاد ، وهى كانت طريقاً تجارياً رئيسياً تربط بين الصين ومنطقة غرب آسيا حتى بلغت مرحلة أوج ازدهارها فى مصر أسرة تانغ الملكية . ازدادت أهمية طريق الحرير البحرى بوصفها الآخر طريق البخور ازديادا ملحوظا مع تطور القدرة الإنتاجية الاجتماعية ، وتقدم فن الملاحة ، وصناعة السفينة الأمر الذى ساعد التبادلات الاقتصادية ، والثقافية بين الشعب الصينى ، والشعب العربى ، وكان أول مانقل إلى منطقة الشرق الأوسط من المنتجات الصينية الحرير وصينى .. ويقال إن العالم الجغرافى اليونانى المولود فى مصر (PJtokmaios Klaudios) أطلق على الصين بكلمة « صينى » فى كتابه (Ceigrophika Syntaxis) فى عام ١٥٠ الميلادى وقدم فيه موجز أحوال الصين ، ويعتبر هذا الكتاب أول وثيقة تاريخية قدمت فيها الصين . وفى العام التاسع يونغيوان الامبراطور خانخه الموافق لعام ٩٧ الميلادى أرسل بان تشاو ضابطه قان يينغ إلى زيارة منطقة تسمى/ تياو تسى/ يعنى العراق الحاضر وهو يمثل أول رسول صينى فى العصر القديم زار المنطقة العربية ، وكان عهد أسرة تانغ الملكية يعتبر فترة جرت فيها الاتصالات الأكثر بين الصين ، والمنطقة العربية وبلاد الفارس فتجاوز عدد الفرس والعرب الموجودين فى مدينة تشانغ آن ولوويانغ وقوانغتشو وتسونزون ويانغتشو ، وغيرها من المدن الصينية عشرة آلاف شخص ، ومن بينهم التجار والطلاب إلى جانب الذين كان يتولون المناصب لدى أسرة تانغ الملكية .

ودخلت التبادلات الودية بين الشعب الصينى والعربى إلى مرحلة تاريخية جديدة بعد نهوض الامبراطورية العربية منذ القرن السابع ، وقال النبى محمد صلى الله عليه وسلم أنه اطلب العلم ولو فى الصين وأرسل الخليفة عثمان ابن عفان رسوله إلى زيارة أسرة تانغ الملكية وخلال مائة وخمسين سنة بعد ذلك زار الصين المبعثون العرب أكثر من ٣٠ مرة . ونتج عن التبادلات المكثفة انتشار الدين الاسلامى فى الصين ، ويبلغ عدد المسلمين فى الصين الآن ١٤ مليون نسمة . واكتشف فى الصين قبل فترة وجيزة كتاب القرآن صغير الحجم وزنه حوالى ٦ غرام وطوله ٢,٧ س . م وسماكته ١ س . م وعرضه ٢ س . م وصاحبه هو مسلم صينى بالغ عمره ٩١ سنة ، وأن هذا الكتيب يعكس تاريخ التبادلات الودية بين الصين والعالم العربى ، وتاريخ اندماج الحضارة الصينية والحضارة العربية ، وهنا لانطيل وقتا لنضرب أمثالا تدل على الصداقة المستمرة عبر التاريخ بين الشعبين الصينى والعربى ، ذلك لأنها لا تعد ولا تحصى .

التعاون الودى بين الصين والعالم العربى

أدخل تأسيس جمهورية الصين الشعبية تنمية علاقات الصين مع الدول العربية إلى مرحلة جديدة فإن الشعب الصينى الذى تحرر من اضطهاد الاستعمار والامبريالية ظل يؤيد بثبات شعوب الدول العربية فى نضالها ضد الامبريالية وفى كفاحها من أجل كسب الاستقلال الوطنى وحمايته وهو واقف بحزم إلى جانب الدول العربية والشعب الفلسطينى فى نضالها ضد توسع وعدوان إسرائيل والمثل فى ذلك أن الحكومة الصينية استنكرت بشدة وصرامة العدوان البريطانى والفرنسى والإسرائيلى فى عام ١٩٥٦ م حيث تعرض الشعب المصرى للعدوان الثلاثى . كما أعلنت الحكومة الصينية بصرامة تأييدها للشعب العربى فى كفاحه العادل الرامى إلى مقاومة العدوان وحماية الاستقلال الوطنى فى عام ١٩٥٨ م ، حينما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزو لبنان وقامت

بريطانيا بإرسال القوات إلى الأردن ، وطرح شوان لاى رئيس مجلس الدولة الصينى الراحل فى ديسمبر عام ١٩٦٢ م حيث قام بزيارة مصر طرحا منهجياً المبادىء الأساسية بشان العلاقات بين الصين والدول العربية ألا وهى أولاً : تاييد شعوب الدول العربية فى نضالها ضد الإمبريالية والاستعمار القديمة والحديثة وفى كفاحها من أجل الاستقلال الوطنى وحمايته . ثانياً : دعم حكومات الدول العربية فى اتباعها لسياسة عدم الانحياز الحيادية المتمثلة فى السلام والحياد . ثالثاً : تاييد رغبة شعوب الدول العربية فى تحقيق الوحدة والتضامن عن أسلوب مختار من نفسها . رابعاً : دعم الدول العربية لحل النزاع بينها عن طريق المفاوضات السلمية . خامساً : الدعوة إلى احترام سيادة الدول العربية من قبل الدول الأخرى ومعارضة العدوان والتدخل من أية جهة . وجسدت هذه المبادىء الخمسة المطروحة من شوان لاى رئيس مجلس الدولة الصينى الراحل موقف الصين الدائم إزاء علاقاتها مع الدول العربية .

إن الصين والدول العربية كلها تنتمى إلى العالم الثالث وتتبادل التعاطف والتاييد دائما ، وفى النضالات المشتركة ضد الامبريالية والاستعمار عمق الشعب العربى تفاهماً مع الشعب الصينى .ويعتبر الصين صديقة حقيقية له لذلك قدمت البلدان العربية مساهمة إيجابية هامة فى سبيل إعادة المقعد الشرعى للصين فى الأمم المتحدة فى اليوم ٣٠ مارس عام ١٩٦٥ م تم نشر بيان حول إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر فأصبحت مصر أول دولة عربية أقامت العلاقات الدبلوماسية مع الصين ، وبعد ذلك أقامت على التوالى سوريا واليمن والعراق والمغرب والجزائر والسودان .. الخ . العلاقات الدبلوماسية مع الصين حتى تمت إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الصين والمملكة العربية السعودية فى اليوم ٢١ عام ١٩٩٠ م ، ومنذ ذلك الحين أقامت كل الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع الصين كما تحافظ على الاتصالات الودية الوثيقة معها .

لقد قامت علاقات التعاون الجيدة فى الاقتصاد والتجارة بين الصين والدول العربية إذ بلغ حجم التجارة حوالى مليارين دولار أمريكى سنويا وحسب إحصاءات إدارة عامة لجمارك الصين سجل الحجم الإجمالى للصادرات والواردات بين الصين والدول العربية ١,٨٨ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٠ م ومن ضمنها ١,٤ مليار دولار أمريكى لحجم الصادرات الصينية وبين صادرات الصين إلى الدول العربية مأكولات ومنسوجات وأدوية وأعمال يدوية ومصنوعات معدنية وآلات كهربائية ومجموعات تجهيزات ميكانيكية كاملة .. الخ . ومنذ شرعت الصين تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادية شهدت الصين تطورا سريعا نسبيا فى مجالات مقاولات المشاريع وتعاون الأيدى العاملة لدى البلدان العربية إذ وصلت حجم مشاريع بالمقاولات للصين فى البلدان العربية إلى نصف الحجم الإجمالى لمشاريع مقاولات الصين فى الخارج .

تماشيا مع التطور المطرد للتعاون الاقتصادى بين الصين والمنطقة العربية بدأ الطرفان التعاون فى ميادين المالية والاستثمارات وتشغيل المشاريع بتمويل مشترك والتعاون التقنى .. الخ .

لقد قدم الصندوق العربى الكويتى لتنمية الاقتصاد قرضاً قيمته ٢٢٠ مليون دولار أمريكى إلى ٩ مشاريع تطوير البناء للصين ، ويعتبر الصندوق المذكور آنفاً أحدا من ٨ صناديق الدول العربية للتنمية وبنوك الاستثمارات ذات رؤوس أموال وفيرة وإلى جانب ذلك تم توقيع برتوكول حول إنشاء الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان فى منطقة نينغشيا للصين بالاستثمارات المشتركة بين الشركة الإسلامية الدولية للاستثمار والائتمان لنينغشيا فى الصين وبنك فيصل الإسلامى المصرى

أما الشركة الشرقية المصرية الصينية للتعاون التقنى فهى الشركة التى تديرها الشركة العامة الصينية للبناء والتعمير ومصر باستثمارات مشتركة وأعمالها الرئيسية المتمثلة فى مقاولة مختلف المشاريع المعمارية وبناء مساكن ومدن وبلدان جديدة وتعبيد طرق .. الخ . كما اقامت الصين علاقات التعاون الاقتصادى المتعدد الأطراف وعلى سبيل المثال تم بناء مصنع الأسمدة الكيماوية فى الصين بتعاون الأطراف الثلاثة وهى الصين والكويت وتونس .

فى السنتين الأخيرتين شهدت الصين تطوراً جديدا فى التبادل والتعاون مع البلدان العربية فى مجالات العلوم والتكنولوجيا والثقافة والصحة والرياضة والفنون والصحافة والدين والقوانين فى عام ١٩٩٠ م تم توقيع برتوكولات واتفاقيات وموجز محضر حول تعزيز التعاون فى ميادين الثقافة والتعليم والرياضة .. الخ . بين الصين والسودان وليبيا ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ، أما عدد المسلمين الذين توجهوا إلى المملكة العربية السعودية لأداء فريضة الحج فبلغ ٢٤٠٠ نسمة ولحد عام ١٩٩٠م عدد الطلاب العرب الدارسين فى الصين بلغ ٣٥٠ نسمة وهؤلاء الطلاب من ١٢ دولة عربية ومن ضمنها السودان والصومال واليمن وسوريا واليمن ، ومن هؤلاء الطلاب ٣٤طالباً يتحملون كل النفقات بأنفسهم ، وعلاوة عن ذلك بلغ عدد الأطباء الصينيين ٦٢٢ نسمة فى ٨ دول عربية ومنها اليمن والجزائر والمغرب ، وعدد المدرسين الصينيين فى اليمن ٦٠ نسمة .

آفاق التعاون الودى بين الصين والعالم العربى

تتفوق سرعة تغيرات أوضاع العالم على توقعات الناس العادية منذ أواخر الثمانينيات كالتغيرات الهائلة فى أوروبا الشرقية وحرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفيتى . وقد تحطم تشكيلة العالم القديم بينما لم تظهر تشكيلة العالم الجديد إلى حيز الوجود ، فالعالم الراهن يواجه موضوعاً كبيرا حول إقامة أى شكل من النظام وكيفية إقامته . يتوجه العالم نحو تعدد الأقطاب فى الوقت الحاضر نتيجة تفكك تشكيلة المسيطر عليها من قبل القطبين وتتعرض نزعة الهيمنة للمقاومة يوما بعد يوم وتنخفض قدرة سيطرة القوة الأعظم وتأثيرها على العالم انخفاضا تدريجيا مما وفر للدول النامية شروطا وفرصا موضوعية معنية للاشتراك فى شئون العالم كما تواجه تحديات أكثر بالتأثيرات الأمريكية تتوسع بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، وفى نفس الوقت تسعى بعض الدول الغربية المتقدمة إلى المزيد من التدخل فى شئون العالم اعتمادا على قوتها الاقتصادية الجبارة ، وتقع البلدان النامية مكانة غير صالحة لها فى المنافسة الدولية بأسبابها الذاتية المتمثلة فى تخلف الاقتصاد نسبيا وتنظيم الإنتاج غير المعقول ونقص العلماء والتقنيين وثقل أعباء القروض وارتفاع نسبة نمو السكان والاضطرابات السياسية بالإضافة إلى العوامل الأخرى مما يدفع الدول النامية للتضامن بأحسن الوجه ولتعزيز التعاون فى المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها لإزالة تاثيرات العوامل السلبية المذكورة أعلاها .

إن الصين والدول العربية كلاهما من الدول النامية ولشعبيهما معانات وتجارب مشتركة فعلية ينبغى للشعبين التضامن والتعاون وتحقيقهما على وجه أحسن ، وأن الصين لن تسعى إلى الهيمنة وتدعو إلى تطوير علاقات الصداقة والتعاون مع الدول الأخرى على ضوء المبادىء الخمسة للتعايش السلمى وإقامة النظام السياسى والاقتصادى الجديد فى الشرق الأوسط على أساس المبادىء الخمسة

للتعيش السلمى تحقيقا التعايش السلمى والتطور المشترك بين دول الشرق الأوسط وبين الأمة العربية والأمة اليهودية .

ونعتقد أن مشكلة الشرق الأوسط باعتبارها مشكلة الصراع الإقليمى الذى يستمر اطول زمنا فى العالم عقب الحرب العالمية الثانية جلبت كوارث هائلة على الشعوب فى المنطقة ولا يتحقق السلام فى الشرق الأوسط بدون تسويتها ، ويجب ان يتوصل إلى تسوية مشكلة الشرق الأوسط على أساس قرارى مجلس الأمن للأمم المتحدة رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ ومحتوياتهما الرئيسية المتمثلة فى مطالبة إسرائيل بسحب قواتها من الأراضى العربية المحتلة وإعادة الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى واحترام سيادة جميع دول المنطقة وضمان أمنها .

يطيب للصين ان تشارك المجتمع الدولى فى السعى إلى إيجاد وسيلة لحل مشكلة الشرق الأوسط على اساس قرارى مجلس الأمن المذكور اعلاهما وتلعب دوراً اكبر فى سبيل تحقيق السلام فى الشرق الأوسط . وتتخذ الصين موقفا إيجابياً إزاء جميع الاقتراحات والآراء المفيدة لدفع عجلة مسيرة السلام فى الشرق الأوسط .

وبالنسبة لمسالة الخليج ، ندعو إلى ضرورة احترام استقلال كافة دول المنطقة وسيادتها وسلامة اراضيها . وندعو إلى تدبير الشئون الداخلية على ايدى شعوب هذه الدول بأنفسهم وحل مشاكل منطقة الخليج من مختلف الدول فيها عن طريق التفاوض والتشاور .

وبالنسبة للمسالة العراقية ، نرى أن ابناء الشعب العراقى أبرياء ، ومن اللازم رفع العقوبات الرامية إلى تقييد العراق لاستيراد المواد الغذائية والحاجيات الضرورية للحياة على ضوء الإنسانية ، ومن ناحية أخرى يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعنية فعليا ونامل أن يتعاون العراق باستمرار مع مجلس الأمن غير اننا نعارض تسوية النزاع الدولى باللجوء إلى القوة والتهديد بها .

وبالنسبة للمسالة الليبية ، فنعارض دائما ونستنكر كافة أشكال وانواع الإرهاب ونوافق على القيام بالتحقيقات الجدية والشاملة والعادلة والموضوعية لقضية تفجير الطائرتين وفقا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية المعنية وإنزال العقاب اللازم بالمجرمين المعنيين ، كما لا نوافق على فرض العقوبات على ليبيا لأن العقوبات لا تساعد على إيجاد حل هذه المسالة بل تؤدى إلى المزيد من التوتر فى المنطقة وتجلب عواقب وخيمة .

وفى ناحية اقتصادية نعتقد انه من الضرورى تغيير النظام الاقتصادى الجارى غير العادل وغير المتكافىء كما إلزام إتباع مبدا المساواة والمنفعة المتبادلة فى معالجة العلاقات الاقتصادية الدولية يحق للدول النامية ان تقرر نموذج اقتصادها وطريق نموها وليس هذا فحسب بل لها أن تقوم بتعديل سياستها الاقتصادية المختلفة حسبما تحتاج إليه ايضا ، فعلاً لقد لعبت الدول الآسيوية والافريقية دوراً كبيراً فى تعزيز تعاون الجنوب وفى دعم حوار الجنوب ـ الشمال يمتاز التعاون الاقتصادى بين الصين والعالم العربى بميزة التكملة المتبادلة الكبيرة وعلى الرغم من أن هناك قواعد طيبة فى تعاون اقتصادهما وتبادل تجارتهما غير أن حجم مشروع التعاون والتجارة لم يحتل حصة كبيرة فى حجمها الإجمالى مثلاً فى عام ١٩٩٠ لم تحتل إجمالى حجم التجارة مع البلدان العربية إلا بنسبة ١,٦ ٪ من إجمالى حجمها للصادرات والواردات ، مما يدل على انه مازالت طاقة كامنة

موجودة في مجالات التعاون الاقتصادى والتجارى بين الطرفين ، إن البلدان العربية في حاجة ماسة إلى كمية كبيرة من معدات فنية ومنتجات صناعية ومستهلكات وتحتل كمية استيراد الدول العربية الحبوب الغذائية حوالى خمسا من الحجم الإجمالى لحجم استيرادها في العالم .

وفي نفس الوقت أن الوضع السياسى في الصين مستقر دائما ومازال تستمر في تنفيذ سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي من أجل تحقيق النمو الاقتصادى ، فقد تم إقامة نظام الاقتصاد الوطنى المتكامل ونظام الصناعة والعلوم والتكنولوجيا أثناء بناء الاقتصاد ، وتتوافر فيها العلوم والتكنولوجيا المتقدمة في العصر الحاضر ويمكنها أن تسد الحاجات المختلفة ، لا يكون في الصين الأيدى العاملة كثيرة فحسب بل فيها قدرة المقاولة للمشروعات الهندسية الخارجية ذات مستويات فنية مختلفة وقد بدأت أعمالها ، والمعدات والتكنولوجيا في الصين تتكيف أكثر مع احوال الدول النامية بأسعار منخفضة ، ومن الناحية الأخرى ترحب الصين باستثمارات أجنبية فيها في مسيرة إصلاح الاقتصاد وانفتاحه على العالم الخارجي ، لقد وفرت الصين بيئة لاجتذاب مختلف الاستثمارات الأجنبية ، وستوفر السوق الصينية الضخمة فرصا سانحة لاستثمارات الدول الأجنبية ومن ضمنها الاستثمارات العربية طبعا .

اختصر ما سالف الذكر خصائص التكامل الاقتصادى بين الصين والدول العربية ، وقررت الظروف الموضوعية أفاقا واسعة لتنمية التعاون الاقتصادى بين الطرفين . وكذلك يوجد المستقبل لتنمية التبادل والتعاون في ميادين العلوم والتكنولوجيا والثقافة والتعليم والرياضة والفنون الخ ..

في اليوم الذى تطرأ فيه التغيرات الجسيمة على العالم يجب علينا أن نتضامن في سبيل مجابهة التحديات والاستفادة من الفرص ، فلندفع مزيدا من التعاون وتطوير الصداقة لتحقيق مصالحنا وأهدافنا المشتركة ولابد أن يأتى إلينا الغد الأفضل إذ يربط بيننا تاريخ التعاون الودى ووضعه الراهن .

مناقشات المحور الأول والثانى

النظام العالمى الجديد

الجلسة الأولى

رئيس الجلسة : ليوقينغ ين

أمامنا خمسون دقيقة للمناقشات . وهناك الكثير من الراغبين فى طلب الكلمة . لذلك أرجو منكم أن تقتصروا فى الحديث .. وليتفضل الأستاذ عبد الوهاب الزنتانى عضو لجنة التضامن الليبية والسفير الليبى السابق لدى بكين .

الأستاذ عبد الوهاب الزنتانى :

أولا : أعبر عن سعادتى البالغة بأن أكون اليوم ضمن الوفد العربى الذى يحاور الجانب الصينى الصديق فى بكين ..
وسأحاول أن أختصر حرصا على وقتكم الثمين ..
لابد فى البداية أن أعبر عن تقديرى للبحثين القيمين اللذين ألقيا فى هذه الجلسة الصباحية .
نحن نلتقى مع التفسير الصينى للنظام الدولى الجديد ، ولا نقبل المفهوم الأمريكى لهذا النظام ، لأن هذا النظام يجب أن يقوم على الحرية والعدل والمساواة والتقدم ، وتشارك فى صياغته كل الشعوب ، ويحترم اختياراتها .
الصين بثقلها الديموغرافى ، وبنضالها التاريخى ، وباجتهادها الدءوب ، وتوفيقها فى صنع التقدم ، وبسمعتها المشرقة ، وبمواقفها المنسجمة دائما مع سياساتها البناءة والثابتة من القضايا الدولية والإنسانية ، ومناصرتها للشعوب المستضعفة .. مرشحة فى نظر دول العالم الثالث الذى تنتمى إليه لتحل محل الاتحاد السوفييتى ، ولا يمكن لها إلا أن تتحمل مسئوليتها تجاه إعادة صياغة النظام الدولى الجديد ، وإيجاد التوازن الذى يصون الأمن والسلام الدوليين .
لا مناص للصين أن تتحمل قدرها التاريخى المفروض عليها . وإن لم يكن باختيارها ، فى الوقت الذى تقوم فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة على مجلس الأمن والأمم المتحدة ، وليس هناك من يمنع هيمنة أمريكا إلا الصين ، وخاصة بعد انضمام روسيا إلى الغرب ، ومن قدر الصين

التاريخى أن تدافع عن الميثاق ومجلس الامن ضد الهيمنة الغربية ولا يخفى أن الصين ، وهى الدولة دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، والتى نرى أنها لا تتحدث عن ذاتها فحسب ، بل بلسان دول العالم الثالث ، لا يخفى عنها أن الشعوب الصغيرة تتعرض للتدخل فى شئونها من قبل الغرب ، الغرب الذى استغل الشعوب الصغيرة والضعيفة فى حقب الاستعمار بشكل مباشر ، ويحاول استغلالها فى الوقت الحاضر بالهيمنة على مقدراتها ، ولا يختلف اثنان أن مصداقية الشرعية الدولية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا طبقت بمعيار واحد ، لأن جوهرها واحد ، ولا يمكن أن يقبل أحد أن تكال بمكيالين ، ولا يمكن أن تتحقق مصداقية المواثيق الدولية إلا بالالتزام بها من قبل الأقوياء قبل الضعفاء ، ولا يمكن أن يقبل أحد أن تصيغ دولة بعينها مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان المقدسة ، بل يجب أن تشارك كل شعوب الأرض فى رسم مقاييسها واسسها .

وخلاصة القول ، إن الصين لها دور تاريخى مرتقب فى إعادة صياغة النظام الدولى الجديد ، ومن حولها تلتف دول العالم الثالث ، وهى مركز الثقل فيه ، هذا النظام الذى لن يحقق الأمن والسلام إلا إذا تساوت فيه أمام الشرعية الدولية كل الدول والشعوب ، كبيرها وصغيرها ، قويها وضعيفها ، غنيها وفقيرها . وتم فيه حل المشاكل والقضايا والأزمات العالقة والمستجدة بالتفاهم والتفاوض ، واللجوء إلى منطق العقل والحل السلمى بدلاً من اللجوء إلى لغة القوة والسلاح والصدام .

وشكراً لكم على حسن الاستماع

ليوقينغ ين

فليتفضل الدكتور خير الدين حسيب رئيس مركز دراسات الوحدة العربية بإلقاء كلمته .

د . خير الدين حسيب :

سيدى الرئيس ، الأخوات والإخوة ..

اود أولاً أن اعبر عن سعادتى البالغة بوجودى فى الصين لأول مرة ، والمشاركة فى هذا الحوار العربى - الصينى .

لدى تعليقان .. الأول حول ورقة الزميل الأخ الدكتور على لطفى ، التى ذكر انه يقدمها بصفة شخصية ، ففى القسم الخاص من بحثه بعنوان « تحولات عميقة تنبىء عن نظام عالمى جديد » . اشار إلى أن « من مميزات النظام الجديد انه بعث الحياة من جديد فى جسم الأمم المتحدة الذى كان قد اصابه الكثير من الضعف والوهن على مر العقود الأربعة الماضية » .

واحب أن اقول إن ما ذكره الدكتور لطفى على انه ميزة .. إنه يمثل بالنسبة لكثير من العرب مرحلة استغلت فيها أمريكا هيمنتها على الأمم المتحدة لتفرض باسم ما يسمى « الشرعية الدولية » رغباتها وسيطرتها على المنطقة ، كما ذكر الأخ الدكتور على لطفى تحت عنوان « ماذا يريد العالم العربى من النظام العالمى الجديد ؟ » ، اشار بالنسبة لأزمة الخليج إلى أن « الأمة العربية انقسمت إلى ثلاث مجموعات ، مجموعة ادانت العدوان ، ومجموعة أيدت العدوان ، ومجموعة اتخذت موقفا متارجحا بين هذا وذاك » ، واحب أن اقول إن هذا وصف غير دقيق وغير موضوعى .. فقد كان الانقسام بين الدول العربية ليس فيما يتعلق بموقفها من غزو العراق للكويت ، فقد ادانت ورفضت جميع الدول

العربية غزو العراق للكويت ، ولكن الخلاف بين الدول العربية كان حول التدخل الأمريكى فى حل النزاع ، وكان بين الدول العربية من يرى أن يكون الحل عربيا ومن خلال العائلة العربية ، وبين من وافق على التدخل الأمريكى المسلح لحل الأزمة ، وأعطى التغطية العربية لهذا التدخل الأمريكى .

فيما يتعلق بالورقة المقدمة من الجانب الصينى من قبل السيد « يه روان » فإننى أهنىء كاتب الورقة أولاً على وضوح الرؤية والتركيز ، وعلى النظرة المستقبلية التى طرحتها الورقة .

وسؤالى إلى كاتب الورقة ، وإلى الجانب الصينى عموماً .

ما هو تصور الصين للدور الذى يمكن أن تلعبه لتحقيق النظام الدولى الجديد العادل والمعقول ، على أساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمى ؟ وما هى حدود هذا الدور ووسائله ؟

وماذا تتوقع الصين من الأقطار العربية أن تقوم به تحديداً للتعاون معها فى تحقيق هذا النظام الدولى الجديد العادل والمعقول ؟ وما هى مجالات التعاون الممكنة والمطلوبة بين الصين والأقطار العربية ، فى تحقيق هذا النظام الدولى المطلوب .

وشكرا

ليوقينغ ين

فليتفضل الدكتور يحيى الجمل الوزير المصرى السابق

د . يحيى الجمل :

أحب أن أنتهز هذه الفرصة لكى أعبر عن شكرى وتقديرى للشعب الصينى العظيم بمناسبة أول زيارة لى لهذه الدولة العظيمة .

وأحب أن أوضح أننى بعد أن قرأت الورقتين المقدمتين فى جلسة اليوم ، لاحظت مدى الالتقاء والتقارب فى التحليل بين الورقة التى قدمها الأستاذ الدكتور على لطفى ، والورقة التى قدمها الباحث الصينى . فى الخطوط العريضة لتحليل النظام الدولى الجديد .

وهذا يوضح أن العالم الثالث رؤيته نحو النظام الدولى الجديد رؤية متقاربة ، وليست رؤية متناقضة فى خطوطها العامة والعريضة ، طبعا ، لابد أن تكون هناك اختلافات بسيطة وهينة ، سواء بين الورقتين وبعضهما ، أو بين الورقتين وما يراه بعض الحاضرين المشاركين ، لكنى أحب أن أقرر أن الورقتين تناولتا الموضوع بعمق وبعلمية ، مع الاحتفاظ بهامش الاختلاف سواء بين الورقتين وبعضهما ، أو بين الورقتين والحاضرين فى الحوار .

لكن النقطة الأساسية التى أود أن أعبر عنها هى دور الصين فى النظام العالمى الجديد ..

أحب أن أقرر من البداية أننا لا نود أى إحراج لدولة الصين ، نحن نعلم أن الأولوية الأولى للصين هى إحداث التنمية ورفع مستوى الشعب الصينى وهذا حق الصين وواجبها أيضا .. لكن الذى نراه من وجهة نظرنا العربية ، وما عبر عنه السفير عبد الوهاب الزنتانى ، أن الصين لها دور فى العالم الثالث ، يعطى الصين قوة ، ويعطى العالم الثالث قوة أيضا ..

كما اتفقت الورقتان ، وكما نتفق جميعا ، نحن فى عالم العمالقة ، نحن فى عالم الكيانات الكبيرة ، صحيح أن الصين كيان كبير بذاته ، ولكن الصين ستكون أكبر عندما تقود العالم الثالث الذى يحتاج

إليها فى هذه المرحلة من مراحل تشكل النظام العالمى الجديد .

ونحن فى الوطن العربى ننظر إلى الصين بإعجاب شديد ، وليس بيننا وبينها عقد نفسية تاريخية قديمة . ولذلك فإننا نرحب بقيادة الصين للعالم الثالث لأننا نعتقد أنها قيادة فى صالح الصين وفى صالح العالم الثالث الذى تنتمى إليه المجموعة العربية بكاملها .

اقول قولى هذا ، ولا أريد إحراجا للصين فى علاقاتها مع بعض القوى العظمى فى العالم الجديد ، ولا اتمنى للصين إلا ان تستمر فى تقدمها وفى تنميتها ، لكننى أقول للإخوة الصينيين ان وجهة نظرنا ان العالم الثالث محتاج للصين ، وان الصين أيضا محتاجة للعالم الثالث ..

وشكراً سيدى الرئيس .

ليوقينغ ين

فليتفضل السيد وان قوانغ

السيد وان قوانغ

أولا : لابد ان أعرب عن سعادتى البالغة لوجودى فى هذا الحوار الصينى ـ العربى .. فقد عملت ببعض الدول العربية عدة سنوات وكذلك حضرت عدة ندوات وحوارات مع زملائى العرب ، ولذلك اشعر بالاعتزاز بشكل خاص اليوم ..

وقد استمعت إلى الكلمتين المقدمتين من قبل الدكتور على لطفى المحترم وزميلى العزيز السيد « يه روان » .

واحب أن اضيف شيئاً ، إن الولايات المتحدة (والغرب كذلك) تعمل بجد على إنشاء نظام جديد ، سواء كان نظاما أحادى القطبية أو نظاما تحت قيادة مجموعة الدول الصناعية السبعة ، وفى هذه الناحية ، أنا اتفق تماما مع رأى السيد الدكتور على لطفى أن مثل هذا النظام مستحيل فى تشييده ، وذلك للأسباب التالية :

أولا : صحيح أن الاتحاد السوفيتى السابق قد تفكك ، وأصبحت الولايات المتحدة الامريكية ، القوة الكبرى الوحيدة فى عالمنا اليوم ، إلا أنها فى نفس الوقت واجهت تحديات جديدة مثل اليابان وألمانيا والمجموعة الأوروبية الجديدة .

حتى أن الوثائق التى أصدرتها الإدارة الأمريكية قد أشارت إلى أن اليابان وألمانيا ، من المحتمل أن تكونا خصمين جديدين لها .

وثانيا : فإن الوضع فى داخل الولايات المتحدة ، وخلال الحربين العالميتين الأولى ، والثانية ، كانت الولايات المتحدة خارج الحربين ، واستفادت وربحت من الحربين ، وعلى هذا الأساس وصلت الولايات المتحدة إلى القمة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

أما بعد حوالى أربعين سنة ، وبعد انتهاء الحرب الباردة التى استمرت حوالى ٤٠ سنة ، فقد ماتت إحدى القوتين العظميين ، وجرحت الأخرى .

وفى الوقت الراهن ، تفاقمت المشاكل الاقتصادية والاجتماعية داخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وليس أدل على ذلك الأحداث العنصرية التى حدثت أخيراً فى « لوس أنجلوس » .

ثالثا : كانت الولايات المتحدة والدول الغربية سعيدة بالتغيرات المتسارعة التى حدثت فى أوروبا الشرقية ، وتفكك الاتحاد السوفيتى ، إلا أنها قد تحولت من السرور إلى الهموم إزاء المشكلات والمتناقضات الجديدة .

إن حالة الاضطرابات فى الاتحاد السوفيتى بعد انهياره ، وكذلك حالة الاضطرابات فى أوروبا الشرقية ، والتصادمات القومية فيها . قد امتدت تأثيراتها على أوروبا الغربية حيث ظهرت تأثيرات النفوذ الداعى للنعرات القومية ، والنفوذ اليمينى .

وقد أصبحت أوروبا التى شهدت حاليا التصادمات والمعارك ، وقد أصبحت بؤرة فى عالمنا اليوم ، ولذلك جذبت الكثير من جهود واهتمام الولايات المتحدة الأمريكية .

كما ظهرت فى آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا نعرات قومية ونفوذ دينى . ويرى الغرب أن هذا النفوذ القومى والدينى يعتبر تحديا جديداً يواجهها خلال عقد التسعينيات .

صحيح أن الولايات المتحدة قد حصلت بعد أزمة الخليج على مكانة قيادية فى منطقة الشرق الأوسط ، إلا أنها فى نفس الوقت تواجه تحديات جديدة فى هذه المنطقة ، وكذلك فى آسيا الوسطى وفى شمال أفريقيا ، حتى فى أوروبا ، وداخل بلادها .

رابعاً : الآن هناك أقوال حول السير باتجاه عالم متعدد الأقطاب ، فالغرب دائما يتحدث عن هذا الاتجاه مركزاً على اليابان وأوروبا الغربية والصين أحيانا ، ولكن فى تقديرى حين نتحدث عن هذا الاتجاه يجب أن نشير إلى نمو دول العالم الثالث .

ذلك أن النظام الثنائى القطبية انتهى بتفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى إلا أن هذا النظام الثنائى القطبية قد تعرض منذ وقت طويل للصدمات التى أسهمت دول العالم الثالث فيها بنصيب كبير .

صحيح أن العالم الثالث فى موقف حرج ، وبداخله انقسامات ومتناقضات كثيرة ، ومع ذلك إلا أنه مرتبط بمصالح مشتركة ، كما تسعى دول العالم الثالث للتعاون .

وبعض دول العالم الثالث تصبح بالتدريج قوة إقليمية كبيرة ، أو دولا صناعية جديدة ، ولهذا تزداد قوة وتأثير العالم الثالث فى النظام العالمى .

خلاصة القول : بما أن اتجاه نمو تعدد الأقطاب يتزايد بسرعة ، فمن المستحيل إقامة نظام أحادى القطبية تحت قيادة الولايات المتحدة ، أو نظام ثلاثى القطبية من الولايات المتحدة وألمانيا ، واليابان ، وكذلك نظام تحت قيادة مجموعة الدول الصناعية السبع . فيجب أن نعترف ونرى أن الولايات المتحدة والغرب يمارسون الهيمنة ويتخذون سياسة القوة من ناحية ، ومن ناحية أخرى يجب أن نعترف ونرى كذلك أن الولايات المتحدة والغرب يواجهون حاليا المشاكل والمصاعب والتحديات الجديدة .

صحيح أن العالم الثالث لم يمكنه أن يستغل الخلافات والتناقضات التى كانت قائمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى السابق ، إلا أنه يمكنه أن يحاول استغلال الخلافات والتناقضات القائمة بين الولايات المتحدة والغرب .

وبينما يواجه العالم الثالث موقفا صعبا ، إلا أن له بعض العناصر الإيجابية .. فالدعوة التى طرحتها الصين ودول العالم الثالث - بما فيها الدول العربية - إلى إنشاء نظام عالمى جديد عادل ومعقول ، هذه الدعوة فى تقديرى تعتبر هدفا طويل المدى ، ليس من السهل تحقيقه فى وقت وجيز ، بل يتطلب مرحلة طويلة وصعبة .

وفى هذه المرحلة ، يجب على دول العالم الثالث ، بما فيها الصين والدول العربية ، أن تكثف التنسيق والتعاون فيما بينها فى سبيل الهدف المرجو .

وهذا هو الموضوع الكبير المطروح أمامنا .

وبسبب ضيق الوقت ، لا أود أن أطيل فى الحديث ، وأذكركم أننا يجب أن نبذل الجهود لدراسة هذا الموضوع فيما بعد .

وشكراً .

السيد ليوقينغ ين

شكراً للسيد وان قوانغ وحسب برنامجنا نختتم جلستنا الأولى .

الجلسة الثانية :
رئيس الجلسة أحمد حمروش

- **عرض ورقة الدكتور أحمد صدقى الدجانى .**

أحمد حمروش :

والكلمة الآن للسيد : « شى بانغ دينغ » .
سفير الصين السابق لدى تونس ، ونائب رئيس جمعية الصداقة للشعب الصينى مع الشعوب الأفريقية

السيد شى بانغ دينغ :

سيدى الرئيس .. السادة الزملاء المشاركين فى الحوار :

أنا شخصيا أتفق مع الرأى القائل بضرورة مواصلة الحوار العربى ـ الصينى ، فهذا الأسلوب يفيد السلام والنمو العالميين ، ويعزز التضامن بين الشعوب الأفروآسيوية ، وأيضا بين شعوب العالم ، على ضوء النظام العالمى الجديد .

وأحب أن أضيف بعض الملاحظات على النظام الدولى الجديد ، ذلك على أساس الكلمتين المقدمتين صباح اليوم ..

عنوان بحثى ، هو « السعى المشترك لبناء النظام الدولى الجديد على أساس العدالة والعقلانية والمساواة والمنفعة المتبادلة » ، وعلمت من السيد « ليوفنغ ين » رئيس الوفد الصينى ، أن الورقة التى قدمتها قد تم طباعتها وسيتم توزيعها على الإخوة المشاركين . وأود إيجاز ما ورد فى ورقتى ، فيما يتعلق بأربع قضايا .

أولا : برغم حدوث تغيرات هائلة فى عالمنا اليوم ، إلا أن القضيتين الرئيسيتين فى عالمنا لم تجد حلولا لها ، ألا وهى قضية السلام وقضية النمو .

وفى السنوات الأخيرة تلاحقت أحداث جسيمة ومهمة ، فى مقدمتها تفكك الاتحاد السوفيتى ، والذى يعود لأسباب داخلية وأخرى خارجية ، وأظن أن الأسباب الداخلية أهم من الأسباب الخارجية ، ومنها خاصة سلوك سياسات خاطئة من جانب الاتحاد السوفيتى خلال السنوات الماضية ، كما نرى اليوم أن النظام الدولى الثنائى القطبية قد انتهى ، ودخل العالم مرحلة انتقالية باتجاه نظام دولى جديد متعدد الأقطاب .

لقد انكسر التوازن القديم فى عالمنا ، وبدأت توازنات وتحالفات جديدة .

وفى مواجهة التغيرات الهائلة ، أصبح المجتمع الدولى يولى اهتماما كبيراً لإنشاء النظام الدولى الجديد .

إننا نرى أنه برغم تغيير الوضع المتمثل فى المواجهة العسكرية بين القوتين العظميين ، إلا أن العالم لا يسوده الاستقرار والهدوء والسلام .

ومازالت التناقضات السياسية القديمة دون حل ، وفى نفس الوقت ظهرت تناقضات جديدة وعناصر عدم استقرار أخرى ، وتنامى السياسات التى تعتمد على القوة ، كما برزت الخلافات السياسية والاحتكاكات الاقتصادية والنزاعات القومية والدينية والإقليمية ، وبعد انتهاء حرب الخليج لم تجد مشكلة الشرق الأوسط حلولا لها ، ويبدو أن المفاوضات السلمية بين العرب وإسرائيل ستستمر مدة طويلة ، ومازال ملايين من أبناء الشعب الفلسطينى لا يجد المأوى ، ويعانون من التشرد . أما فى بعض الدول الأوروبية فقد حدثت صدامات وحروب حول الخلافات القومية ، فما حدث فى « لوس أنجلوس » أخيراً من تصادمات عنصرية واسعة النطاق ، عبر عن جانب من جوانب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة فى المجتمع الأمريكى .

والدول النامية التى يعيش فيها معظم سكان العالم ، مازالت تعانى من مشكلات صعبة ، ولو لم نتمكن من تغيير مثل هذه الأوضاع ، فلابد أن تحدث الاضطرابات وتتصاعد .

أما الأوضاع الاقتصادية العالمية ، فأيضا تواجه وضعا قاسيا ، حيث اشتدت حدة المنافسة الاقتصادية والتجارية ، وازداد عدم التكافؤ فى العلاقات الاقتصادية والتجارية على المستوى الدولى ، واتسعت الفجوة بين الجنوب والشمال ، وتدهورت الظروف الاقتصادية فى عدد كبير من الدول النامية ، كما شهدت بعض الدول المتطورة تناقضات ومشاكل جديدة فى معدلات النمو الاقتصادى ، فهناك خلافات قائمة بين أمريكا واليابان ، واليابان وأوروبا ، وأمريكا وأوروبا ، بقدر ما هناك تضامن واتحاد بينهما ، إلا أن هذه الخلافات بينهم تتطور وتنمو .

إن الوضع القاسى الراهن ، إن دل على شىء ، فيدل على أن العالم ليس كما توقع البعض يتجه إلى السلام والأمن ، وليس كما زعم البعض من أن انتهاء الحرب الباردة سيؤدى إلى مرحلة جديدة تتعاون فيها شعوب العالم .

بالعكس ، فإن قضايا السلام والنمو ، لم تجد حلولا .

على هذا الأساس ، تتطلع شعوب العالم إلى نظام دولى جديد يخدم السلام والنمو الدوليين .

ثانيا : بما أن العالم متنوع ، فإن إنشاء نظام دولى جديد ، لابد أن يحترم الخصائص المتنوعة فى العالم ، حيث تعيش فى عالم اليوم حوالى ٢٠٠ دولة وآلاف القوميات ، وتختلف عن بعضها من حيث الظروف الطبيعية والتجارب التاريخية ، مما أوجد أشكالا متنوعة من الأنظمة الاجتماعية والقيم وأساليب الحياة والعقائد الدينية والتقاليد الثقافية وعليه ، لا يمكن أن يتم الحفاظ على السلام العالمى ، إلا إذا كانت دول العالم تتبادل الاحترام ، وتعمل على أساس القواسم المشتركة وتجاوز الخلافات ، وتتعامل مع بعضها البعض على قدم المساواة ، وتتعايش سلميا .

إن النظام العالمى الجديد ، لا يمكن أن يكون تحت قيادة قوة واحدة ، وهذا أمر قد أوضحه الدكتور « الدجانى » بشكل كاف .

وفى تقديرنا أن الهدف المشترك لإنشاء النظام العالمى الجديد ، هو خدمة السلام والنمو العالميين ، والصفات الأساسية لهذا النظام الجديد يجب أن تكون العدالة والمساواة والمنفعة المتبادلة . كما يجب على هذا النظام أن يقوم على أساس المبادىء الخمسة للتعايش السلمى .

ويتم إنشاء هذا النظام من خلال الجهود الطويلة والمشتركة لكل شعوب العالم .

ثالثا : إن الصين كدولة اشتركية ، تتمسك وتلتزم بسياساتها الخارجية السلمية المستقلة ، ويحرص الشعب الصينى كل الحرص ، على بذل الجهود المشتركة مع الشعوب العربية وشعوب العالم لإنشاء النظام العالمى الجديد على أساس العدالة والعقلانية والمساواة والمنفعة المتبادلة .

وفى السنوات العشر الأخيرة ، حقق الشعب الصينى نجاحات ملحوظة فى ظل تمسكه بسياسة الإصلاح والانفتاح ، على ضوء أفكار بناء الاشتراكية الصينية التى بدأها الرفيق « دينغ هسياوبنغ » . وعلى ضوء مبدأ « التوحيد السلمى ودولة واحدة ذات نظامين » . سوف تستعيد الصين عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٩ سيادتها على « هونج كونج » . وذلك من الأحداث ذات الأهمية التاريخية ، التى تحققت فى عقد الثمانينيات والتسعينيات .

إن تايوان جزء لا يتجزأ من الأراضى الصينية المقدسة ، ومن خلال الجهود المشتركة من جانب أبناء الشعب الصينى فى كلتا ضفتى مضيق تايوان ، قد حققا تقدما كبيرا تجاه التوحيد السلمى . وبرهنت الوقائع على سلامة الطريق الذى اختاره الشعب الصينى فى سبيل إنشاء الاشتراكية ذات الخصوصية الصينية ، وسوف يتمسك الشعب الصينى بالسير على هذه الخطة وهذا الطريق . كما ستظل الصين متمسكة بسياستها الخارجية السلمية المستقلة ، وتعمل على تعزيز علاقات التضامن والتعاون مع دول العالم الثالث .

وسنؤيد كالمعتاد القضية العادلة للشعب الفلسطينى والشعوب العربية ، فنحن فى الصين نعارض سياسة القوة والهيمنة ، ولا نسعى وراء نفوذ خاص للصين على الساحة الدولية .

وفى حوارنا ، عبر عدد من أصدقائنا العرب عن أمنهم فى الصين ، وإزاء ذلك نعرب عن جزيل شكرنا على هذا التقدير ، وهذا الأمل .

وفى ظل الأوضاع الدولية الراهنة ، فإن الصين حكومة وشعبا مستعدة للتعاون مع الدول العربية ودول العالم ، فى سبيل السعى لإنشاء النظام الدولى الجديد .

رابعا : إن الدول والشعوب العربية فى حال اتحادها وتضامنها ستحتل مكانة استراتيجية هامة فى النظام الدولى الجديد .

وإذا نظرنا إلى الأوضاع العالمية نجد تقلبات كثيرة .. وبرغم أن قضية الاشتراكية تعرضت للنكسات في كثير من الدول ، وأن الدول النامية تواجه أوضاعاً صعبة ، إلا أن الأمل أمامنا وطريقه صعبا وطويلا ، والمستقبل مشرق .

إن العالم يحتاج إلى التقدم ، والبشرية في حالة للتطور .. فلنستمر في زيادة الفهم المتبادل ، ودعم التضامن فيما بيننا في سبيل عالم جديد يسوده الاستقرار والسلام والتعاون والنمو .. وشكراً .

أحمد حمروش :

ونظراً للوقت المحدود الذى نناقش فيه النظام العالمى الجديد الذى امتد جلستين .. فإننى أرجو من المتحدثين أن يلتزموا بأقل وقت ممكن لعرض أفكارهم باختصار ..

والكلمة الآن للدكتور هشام صادق :

د . هشام صادق :

الحقيقة اننى أولاً أن أبدى سعادتى الغامرة لوجودى فى هذا الحوار العربى ـ الصينى ، بين حضارتين عريقتين .

لعله بعد أن استمعت إلى ورقة الجانب الصينى عن النظام العالمى الجديد وهى ورقة تعبر عن مثالية عظيمة نتمناها جميعا .. كما استمعنا أيضا إلى بعض الآراء التى تصف الواقع البغيض الذى نراه حولنا .. لعله قد حان الوقت لنتأمل قليلا فى الجانب القانونى لمثل هذا النظام سواء قبل انهيار الاتحاد السوفيتى أو بعده .. أقصد النظام الدولى القديم ، والنظام الدولى الذى فى طور الميلاد .. هذه المقارنة ستفيدنا كثيراً .

القانون .. أى قانون .. داخلى كان أو دولى ، يتضمن عنصرين أساسيين ..

العنصر الأول : هو مضمون القانون الذى يتسم دائما بالعمومية ، ومن هنا كان الكلام عن المساواة والعدل ، فلا توجد قاعدة يتوجه خطابها لشخص دون آخر .

أما العنصر الثانى ، فهو الجزاء على من يخالف القانون ، وهنا كانت دائماً أزمة القانون الدولى .

فما هو حال هذين العنصرين فى الماضى وفى الحاضر الذى نرى ميلاده ..

فى النظام الدولى القديم ، حيث كانت الثنائية ، نلاحظ أن قواعد القانون الدولى قد قامت ـ كما تعبر عنها الأمم المتحدة ـ على توازن بين قوتين ، وبالتالى كانت تعبر إلى حد كبير عن عدل نسبى ، ومن هنا كان للدول النامية دور فى بناء هذه القواعد ، فمثلا ، لما طرحت قضية التأميم ـ تأميم الأموال دوليا ـ كان المعسكر الاشتراكى يرى أن التأميم حق للشعوب ، وأنه بدون أداء أى نوع من التعويضات ، بينما كان المعسكر الغربى يرى أن التأميم محظور ، وأنه يجب أن تؤدى تعويضات كاملة .. وكان هذا هو التناقض .

وقد أدت اعتبارات التوازن إلى خلق قاعدة استقرت فى القانون الدولى وهى القاعدة التى نعرفها جميعا ، وهى أن التأميم مشروع وجائز ولكن بشرط التعويض العادل ، ولو لم يكن تعويضا كاملاً .

هكذا ترون أن الحل الدولى الوضعي ، قد أتى بموقف توفيقى ، هذا الذى أقصده بالعدل النسبى فى النظام القديم .

ولعل مثل هذا قد رأيناه مثلاً فى قرارات النزاع العربى ـ الإسرائيلى ، حيث وجدنا نوعا من محاولات التوفيق .

ولكن قواعد القانون الدولى فى المرحلة الماضية ، كانت كثيرا ما لا تلقى التنفيذ نتيجة لهذا التوفيق .. بمعنى أنه قد يصدر القرار ، ولكن قد يصعب تنفيذه ، هذه هى المرحلة الأولى .

حينما جاءت المرحلة الثانية ، التى لازلنا فى بدايتها ولم تتحدد بعد ، أشار البعض إلى أنها المرحلة التى أمكن فيها للمجتمع الدولى أن يفرض الجزاء .

ولكن فى الحقيقة أن هذه القرارات التى قد تصدر فى النظام الجديد ، قد تفرض الجزاء ، ولكنها فقدت أهم مقومات القاعدة القانونية ، وجوهرها وغايتها ، وهى العدالة والمساواة .

فالنظام الجديد كما نرى ملامحه الآن يعبر عن عدالة الأقوياء دون غيرهم ، وليست هذه بطبيعة الحال عدالة ، فهى تشبهنا كثيراً بالدولة الرومانية ، حيث كانت تفرض بقوتها فى يوم من الأيام ما يسمى بالسلام الرومانى ، الآن نخشى أن يكون هناك سلام أمريكى ، وهذه هى المشكلة ، وهذا هو التحدى الذى يجب علينا أن نواجهه ..

إذن ، فالمسألة الآن أخطر من مجرد وجود قرارات كانت لا تنفذ فى الماضى ، أو قرارات حالية تنفذ ، المشكلة الآن أن هناك قرارات ظالمة قد تلقى التنفيذ .

لعل خاتمة كلمتى ، تقتضى الرأى فى كيفية مواجهة هذا الوضع من جانبنا ..

الموقف الصينى الذى سمعته حول مشكلة النظام العالمى الجديد ، هو الموقف المثالى الذى يتعين فى الحقيقة على الدول النامية أن تعتنقه . ولكن ، وكما قال أحد زملائى أيضا من الوفد الصينى ، لعل هذا أمل مازال بعيداً بعض الشىء ، فكيف لنا إذن أن نغير الواقع بالتدريج وبالمواجهة وبالتحدى ؟

إن ذلك لن يتأتى إلا باتحاد الدول النامية ، وما تبقى من الدول الاشتراكية وعلى رأسها جمهورية الصين الشعبية ، وكذلك كل الدول التى تسعى إلى تحقيق السلام والعدالة ، عليها أن تتوحد ..

أعلم أن هناك بعض المشاكل فى بعض الأنظمة فى الدول النامية ، ولكن لا أقل من أن نبدأ فى الاتحاد بين الشعوب .. فاللقاء على المستوى الشعبى هو الذى سيمهد إلى اللقاء الرسمى فى مستقبل قريب أو بعيد .

ومن هنا أهمية هذا الحوار التاريخى ، وما سيطرحه من مشكلة أساسية ستعرض باكر حول العلاقات العربية ـ الصينية .

هذا هو الطريق المتاح لنا لتغيير الواقع الدولى الجديد الذى بدأت ملامحه تبدو فى الأفق .. هذا هو التحدى الذى يواجهنا .. والذى نأمل جميعا أن نتصدى له حتى نحقق السلام ، ونحقق أيضا مصالحنا المشروعة .

وشكرا .

أحمد حمروش :

فليتفضل الدكتور ميلود المهذبى

د . ميلود المهذبى :

الورقة تتناول قراءة مغايرة للنظام العالمى الجديد ، ومعنى مغايرة أنها قد تكون نظرة نقدية من وجهة نظر قانونية .

دون مقدمات ...المجتمع الدولى مر بثلاث مراحل رئيسية ، أو ثلاث محطات ذات علامات واضحة ، وخاصة فى النظام القائم وهو نظام الأمم المتحدة ، الانقسام شرق وغرب ، ثم انقسام أو انشطار آخر شمال وجنوب ، والآن نعيش مرحلة السعى لبلورة نظام مركز وأطراف ، أو قطب وأفلاك ، هذا هو واقع النظام الدولى كى نفهم فيما بعد ماهية النظام الذى سوف يحكمه .

النظام العالمى الجديد وتعريفاته ، وقد أتى عليها الدكتور على لطفى والدكتور أحمد صدقى الدجانى والإخوة الذين تحدثوا فى هذا الموضوع أنا أريد فقط أن أشير إلى معنى جديد ، كما ذكر الدكتور الدجانى أن هذه السنة شهدت الاحتفال بمرور ٥٠٠ سنة على اكتشاف القارة الأمريكية ، بمعنى آخر أن العالم كان محكوما بقيم الحضارات القديمة ، وحوارنا يندرج اليوم بين حضارتين من أقدم الحضارات فى التاريخ ، لذلك ، فرؤية الفكر الأمريكى أن يكون المركز الحضارى القادم ، هو جديد بالأبعاد الاستراتيجية والجغرافية ، ولكن بالقيم والمفاهيم ، وهنا أنا أفسر كلمة الجديد ..

والعالم الجديد قام على القوة أصلاً ، من هنا نشاهد طابع القوة فى تصرفات القطب الجديد ..

الحضارات القديمة غلبت دائما العقل والحكمة والقانون والتسامح ، ونشاهد اليوم الانزلاق من مرحلة قوة القانون إلى مرحلة قانون القوة ، وهنا القوة بمعناها الواسع الاقتصادية ، والعلمية ، والتقنية والمالية ، هذه أهم ما يمكن أن يقال فى الجزء الأول عن هذه الورقة .

الموضوع الثانى : إشكاليات النظام العالمى ، أهم إشكالية يطرحها النظام العالمى الجديد الذى هو فى طور التبلور ، مسألة الشرعية الدولية والمشروعية الدولية ، بمعنى .. هل يجوز لمجلس الأمن أن يصدر قرارات تخالف قواعد مستقرة فى ضمير المجتمع الدولى ، بمعنى أنه قد لا يكون هناك طعن فى قرارات مجلس الأمن من جهة كيفية اتخاذها ، أى أن قرار مجلس الأمن قد يتخذ بأساليب قانونية صحيحة ولكنه غير مشروع لأنه يخالف قواعد كبرى فى القانون الدولى .

الإشكالية الثانية ، وهى إشكالية التوازن بين الجماعية والانفرادية فى المجتمع الدولى ، بمعنى أنه فى كيفية اتخاذ القرارات لابد أن تكون كل المدنيات ممثلة .

أأتى الآن إلى ملامح النظام العالمى ..

الملمح الأول : أو الظاهرة الأولى ، أنه لم يتبلور بعد ، وأنه فى إطار التشكل ، وفرصتنا نحن اليوم فى أننا نستطيع أن نقول كلمتنا ..

الخصيصة الثانية فى هذا النظام ، أنه غلب الجانب الاقتصادى فى العلاقات الدولية ، ومن هنا دخلت العلاقات الدولية فى مرحلة ما يسمى « بتاقصد » العلاقات الدولية .

الملمح الثالث : إن النظام العالمى الجديد سوف يسعى لإلغاء دور المنظمات الدولية الإقليمية . ومن هنا تضاءل دور الجامعة العربية ، ودور منظمة الوحدة الأفريقية ، وحتى دور السوق الأوروبية المشتركة ، فيما يتعلق بالقرارات الدولية .

المفارقات فى هذا النظام كثيرة ، ولكن أركز على مفارقتين :

المفارقة الأولى : إن هذا النظام يدعو إلى أن تتبنى الدول الديمقراطية فى اتخاذ القرار على المستوى الوطنى ، بينما الدول التى تدعو إلى الديمقراطية فى القرار الداخلى تتصرف دوليا بطريقة ديكتاتورية .

المفارقة الثانية : إن الدول التى تدعو إلى التعددية فى النظام السياسى على المستوى المحلى ترفض أن يكون النظام الدولى متعدداً .

المفارقة الثالثة : إن هذه الدول التى تنادى بحقوق الإنسان تسعى إلى إهدار أهم حق من حقوق الإنسان ، وهو حق الاعتراض والمخالفة فى الرأى ، بمعنى أن النظام العالمى القائم لا يسمح لمن يعترض .

ملاحظات أخيرة على هامش الورقة .. الملاحظة الأولى أن الاتحاد السوفيتى انهار عندما انعزل عن العالم الثالث .. وبالمقابل ، دول العالم الثالث صارت ضحية عندما فقدت حليفا قويا فى النظام القديم : من هنا تأتى أهمية الحوار العربى ـ الصينى ، والنظرة المشتركة للنظام العالمى الجديد .

الملاحظة الثانية : أن النظام العالمى الجديد لابد أن يكون إنسانيا فى نظرته ، ولكن أوضحت لنا أحداث الخليج ، وما يحدث الآن فى ليبيا ، أن هناك تجاهلا للبعد الإنسانى فى معالجة القضايا الدولية ، مثلاً ، لقد انتهت حرب الخليج ، وتم كشف وتدمير أسلحة العراق الاستراتيجية ، ولكن استمر الحصار على الإنسان فى العراق . أيا كانت نظرتنا للأبعاد الأخرى . فالذى يهمنا هو المسحة الإنسانية فى النظام العالمى القادم .

كان يفترض عندما تنتهى العقوبات ينتهى الحصار ، كذلك فى فلسطين المحتلة والحصار ضد ليبيا .

الملاحظة الأخيرة : أنه لا يمكن أن يقوم نظام عالمى جديد بمركز قرار فى مجلس الأمن ، دون إصلاح لمجلس الأمن ، وهذا لا يكون إلا بإعطاء صوت دائم لأفريقيا ، وصوت دائم إلى دول أمريكا اللاتينية ، وليس كما يتردد الآن إلى اليابان وألمانيا .. لابد كى يكون النظام القادم عادلاً أن تشترك القارة الأفريقية وقارة أمريكا اللاتينية وقارة آسيا فى اتخاذ القرار ، والعدالة عادة لا يمكن إلا أن تكون ديمقراطية .

شكرا سيدى الرئيس

أحمد حمروش :

والكلمة الآن للأستاذ محمود المراغى ، مع ملاحظة ان كل ما سيقال هو تعقيبات يجب أن تعرض خلال عشر دقائق على الأكثر .. وشكراً ..

الأستاذ محمود المراغى :

بعد كل ما استمعنا إليه ، أظن أننا مقتنعون أننا لسنا أمام نظام مثالى أو أخلاقى ، نحن أمام نظام تحكمه المصالح وتتحكم فيه القوة فى كل الأحوال ، وبالتالى فإن من لا يملك أسباب القوة لا مكان له فى النظام الجديد .

على ضوء ذلك ، ونحن نناقش موقع المنطقة العربية من النظام الجديد ، أقول إن هناك متغيرين رئيسيين ..

أسباب القوة معروفة ، اقتصادية وسياسية وعسكرية .

هناك متغير اقتصادى رئيسى يحدث ، فى الحقبة الماضية كنا نقول إن العالم العربى غنى بموارده البترولية ، وأنه قوة مالية فى كل الأحوال ، وقد جرى استنزاف هذه القوة المالية بعدة طرق ، كأعباء الحروب والتسليح وبهجرة الأموال إلى الغرب ، ثم بتخفيض أسعار النفط .. الآن هناك منظور جديد لقضية الطاقة ، وأظن أن ضريبة الكربون التى سيتم فرضها فى أوروبا بنسبة ١٠ دولارات للبرميل الواحد ، هذه الضريبة جزء من سياسات جديدة فى قضية الطاقة ، وطبقا للسياسة الجديدة فسوف يتغير موقع البترول ، سيقل الطلب عليه نسبيا ، وسوف تتراجع عوائد العرب ، فى الوقت الذى تحارب فيه أوروبا دخول منتجاتهم البتروكيماوية إلى السوق الأوروبية .

هناك إذن تراجع فى الموقف الاقتصادى ..

فى قضية الأمن القومى ، هناك جدل شديد حول قضية ترتيبات الأمن : ترتبط بذلك قضية التسليح ، ونحن نسلم بأهمية تخفيض الإنفاق العسكرى ، لكننا مازلنا نواجه أخطار إسرائيل والمنازعات الإقليمية ودول الجوار ، وهيمنة الدول الكبرى .

دوليا ، هناك سياسة جديدة فى التسليح ، فالشعار المرفوع تخفيض التسلح ، لكن الحقيقة غير ذلك ، ما سوف نشهده مزيدا من التسليح واستنزاف الموارد المالية ، ولكن مع نوعيات أدنى وفعالية أقل . أى أننا أمام مشكلة جديدة فى الأمن القومى ، لا حل لها إلا بتضافر الجهود العربية مع دول صديقة أخرى ، ونحن نعرف أن الصين دولة منتجة للسلاح ، ولكن عليها التزامات دولية ، لكننا لن نعيش فى عالم من الحمائم ، وهناك فرص للتعاون العسكرى بين العالم العربى والصين ، وفكرة تعدد الأقطاب دوليا تفترض أن تتواجد الصين فى هذا المجال .

أحمد حمروش :

منذ بداية الحوار ، ونحن نسمع صوت الرجال ، والآن نستمع إلى سيدة صينية ، السيدة « وانغ كه چيوى » الباحثة بمعهد أبحاث القانون التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية .

الأستاذة وانغ كه چيوى :

وبعد أن سمعت للمناقشات والكلمات التى ألقيت صباح اليوم ، أوافق وأؤيد الدعوة الخاصة بأن ننشىء المجتمع الجديد على أساس المساواة .. بسبب اختلاف الاقتصاد والسياسة والمصالح من دولة إلى أخرى ، فلابد أن يقام النظام العالمى الجديد على أساس القانون الدولى .

وأريد أن أقول إن المبادىء الخمسة للتعايش السلمى توافق روح ميثاق الأمم المتحدة ، وأيضا تتفق مع القوانين الدولية . فلكل دولة الحق فى المساواة ، ولذلك لابد من ضمان سيادة كل الدول ، وهذا ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، وأعتقد أنه بالنسبة للنزاعات الإقليمية والدولية لابد أن تجد حلها على أساس الحوار والمساواة ، ولا تتفق ممارسات الهيمنة مع ميثاق الأمم المتحدة ، بل وتعتبر تحديا له .

وأريد أن أتحدث .. بشأن الأوضاع فى منطقة الشرق الأوسط ، وطبيعة النظام الجديد التى تسعى الولايات المتحدة لفرضه فى المنطقة ، وأعتقد أنه بعد تحلل الاتحاد السوفيتى وانتهاء حرب الخليج ، أصبحت الولايات المتحدة هى القوة الوحيدة التى تسيطر على هذه المنطقة ، ومن ناحية

اخرى ، فإن الولايات المتحدة تواجه أيضا بعض الصعوبات في منطقة الشرق الأوسط ، إذ أن حرب الخليج لم تحل التناقضات السابقة ، بل أضافت بعض المشكلات الجديدة ، وفي أثناء حرب الخليج هزم العراق ، لكن الولايات المتحدة لم تغير النظام السياسي فيه ، وأيضا بعد حرب الخليج ، جمعت الولايات المتحدة العرب وإسرائيل على مائدة المفاوضات غير أن المفاوضات لم تجد حلًا للتناقضات بين إسرائيل والعرب .

فضلا عن ذلك ، أثارت المباحثات الطويلة الأجل ، القلق وعدم الارتياح لدى الشعوب العربية .

كانت منطقة الشرق الأوسط ، ملتقى التناقضات في العالم كله ، فضلا عن التناقضات القومية والدينية في المنطقة ذاتها ، وبسبب الأهمية الجغرافية والنفطية أصبحت منطقة الشرق الأوسط هدفا للقوى العظمى منذ زمن بعيد ، وتتسابق للسيطرة عليه ، ولذلك تداخلت التناقضات في المنطقة .

وبدون حلول لهذه التناقضات ، فمن المستحيل أن تقيم الولايات المتحدة نظاما جديداً في الشرق الأوسط .

وما أن وضعت حرب الخليج أوزارها ، حتى اقترح الرئيس الأمريكي « جورج بوش » اقتراحات لبناء النظام الجديد في الشرق الأوسط ، وتبين من خلال الممارسات والحقائق منذ سنة مضت ، أن منطقة الشرق الأوسط غير سهلة للولايات المتحدة ، فنجد الهيكل الأمني الذى تعمل الولايات المتحدة على إقامته .. فلا ننسى أنه قبل حرب الخليج اقترح وزير الخارجية الأمريكية - « جيمس بيكر » بناء معسكرات ، وقد واجهت الدول العربية مقترحاته ، وبعد ذلك استغلت الولايات المتحدة التناقضات بين طرفي الأزمة ، ووجدناها توقع اتفاقية مع البحرين والكويت .. لكنها حتى الآن لم تستطع الاتفاق مع السعودية .

إن الولايات المتحدة تسعى من وراء الستار لوضع ترتيبات عسكرية ، مثل المناورات العسكرية ، وقد أعلنت السعودية أنها ترفض أن تؤسس أى دولة قاعدة عسكرية في أراضيها .

وبالنسبة للتحكم في الأسلحة ، فهناك أيضا تناقض بين السعودية والولايات المتحدة على من له حق التحكم والسيطرة على هذه الأسلحة .

وحتى الآن لم تحقق الولايات المتحدة رغبتها المتمثلة في إبقاء قواتها العسكرية لمدة طويلة في منطقة الشرق الأوسط - وكان الرئيس الأمريكي قد عرض مقترحات للسيطرة على الأسلحة في الشرق الأوسط ، ولكن هذه المقترحات تعارضت مع ما فعلته الولايات المتحدة في المنطقة ، حيث أصبحت أكبر الدول التى تزود المنطقة بالسلاح ، كما نجدها تعاون مع إسرائيل في إنتاج الأسلحة النووية والصواريخ ، وفي الوقت نفسه تمنع الدول الأخرى في المنطقة من امتلاك الأسلحة النووية .

ولذلك : فإن خطط خفض التسلح على أساس غير شامل وغير متوازن من المستحيل أن يتم .

وفي الحقيقة فإن بلدان الشرق الأوسط تسعى دائما لمزيد من التسلح ، ولكن عملية تخزين الأسلحة في المنطقة لن يؤدى إلى استمرار الصراعات .

أما بالنسبة لمحادثات السلام العربية - الإسرائيلية ، فإن وصولها لحل شامل وعادل ستحتاج لبعض الوقت . وجوهر المشكلة في أن إسرائيل لا ترغب في الانسحاب من الأراضى التى تحتلها ، ورغم أن الولايات المتحدة دعت للمحادثات العربية الإسرائيلية على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، إلا أنها لا تدعو لانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ، وكذلك ، تعارض الولايات المتحدة حق الشعب الفلسطينى في تقرير مصيره ، ومع أن الولايات المتحدة قد تضغط أحيانا على إسرائيل ، إلا أن لها موقفا ثابتا تجاه هاتين القضيتين . ولاشك أن رغبة الشعوب

العربية فى حل عادل وشامل للصراع العربى الإسرائيلى ، هى التى دفعت الولايات المتحدة للبحث عن حل للصراع .

أما بالنسبة لمقترحات إدارة « بوش » حول التنمية الاقتصادية فى المنطقة ، فإننا نرى أنها لم تفعل شيئاً حتى الآن .

أما بالنسبة للدول العربية ، وخاصة بعد انتهاء حرب الخليج ، تفاقمت الأوضاع ، وازدادت الفجوة بين الغنى والفقر .

والولايات المتحدة الأمريكية ترغب فى إقامة نظام اقتصادى جديد فى الشرق الأوسط ، وفى الوقت نفسه فإن اليابان والمجموعة الأوروبية تستغلان نفوذهما فى المنطقة ، وتسعيان لتوسيع نفوذهما وتأثيرهما .

ومجمل القول ، إن الولايات المتحدة لديها مشكلات فى منطقة الشرق الأوسط ، تعيقها عن إقامة نظام جديد فى المنطقة ، وشكراً .

أحمد حمروش :

د . شفيق السامرائى :

شكراً للسيد الرئيس .. اود بدءاً أن اشكر جمعية الصداقة الصينية لاستضافتها لنا فى هذا الحوار الذى يعقد لأول مرة بيننا وبين الإخوة والأصدقاء الصينيين .

وأود الحديث عن النظام العالمى الجديد وعلاقته بأزمة الخليج ، فمنذ الأيام الأولى لأزمة الخليج ، ساهمت أمريكا بمنع الحوار العربى ـ العربى من اجل إيجاد حل لأزمة الخليج ، وفى الحقيقة أيضاً منعت امريكا اى محاولة لحوار عراقى ـ أمريكى حول الأزمة .

إن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تريد فقط إخراج العراق من الكويت وإنما كانت لها أهداف أخرى ، وكان الهدف الأساسى هو تحطيم القوة العسكرية العراقية . للإبقاء على التفوق العسكرى الإسرائيلى فى المنطقة ، والهدف الآخر هو الوصول إلى منابع البترول والسيطرة عليها باعتباره الهدف الحيوى للولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت تهدف من ذلك إلى تحطيم الأوبك من ناحية ، والتحكم فى تسويق البترول واسعاره وحجمه من ناحية أخرى .

لذلك ، عندما تعرض العراق للعدوان الأمريكى فقد ضربت جميع المرافق الصناعية والمدنية غير العسكرية .. لقد أسقطت الولايات المتحدة ٨٨ ألف طن من المتفجرات على العراق خلال العدوان الذى استمر ٤٢ يوما ، ولم تكن هذه الأسلحة موجهة إلى الجانب العسكرى بل وجهت إلى الأحياء المدنية والسكان والمستشفيات والطرق والجسور ، وحتى دور العبادة الإسلامية والمسيحية .

وبعد انسحاب العراق من الكويت ، استمر الحصار الاقتصادى عليه ، بحجة أن العراق لم ينفذ قرارات مجلس الأمن .. وحتى بعد ان نفذ العراق فى الفترة الأخيرة كل القرارات ، استمر الحصار إلى الآن .

وبعد أن فرغت من العراق ، صارت تهدد ليبيا من جديد ، فرجعت إلى حادثة قبل أربع سنوات ، هى حادثة طائرة « لوكربى » ، والسؤال ، لماذا أحيت قضية « لوكربى » بعد أربع سنوات ؟ إن الولايات المتحدة استغلت الفرقة العربية من أجل الانفراد بالأقطار العربية واحداً واحداً ، وهنا

نأتى إلى السياسة الأمريكية التى تكيل بمكيالين ، ففيما يخص قضايا الأكراد ، هى تقول إننا نتدخل فى شئون العراق فى الشمال من أجل حقوق الأكراد فيه ، ولكنها فى نفس الوقت تصف أكراد تركيا بأنهم متمردون على السلطة ، وتعطى الحق لتركيا بضربهم وقصفهم بالطائرات ، وفى الوقت الذى تنزع فيه سلاح الدمار الشامل فى العراق ، تزود إسرائيل بأحدث الأسلحة ومنها صواريخ باتريوت .

إن النظام العالمى الجديد يفترض أن يكون قائما على العدل ، وأن أى نظام عالمى لا يستند إلى العدل ، وإلى القانون ، والمساواة بين الدول ، سوف يكون مصيره الفشل ، فالنظام العالمى الجديد هو فى الحقيقة نظام للأقوياء تجاه الضعفاء ، وطالما أن هذا النظام فى حالة التشكل ، فلابد للعالم الثالث أن يلعب دوراً جديداً فى تحالفاته من أجل وضع أسس هذا النظام ، فحلف وارسوا قد انحل ، ولكن حلف الأطلسى يخطط الآن لإنشاء قوة تدخل سريع من مائة ألف جندى ، فلمن توجه هذه القوة ؟ هل هى فقط لحفظ أمن أوروبا أم تجاه من ؟ إنها فى الحقيقة قوة عدوانية ضد دول العالم الثالث .. فنكسون فى كتابه « الفرصة السانحة » يقول : علينا أن نستمر فى التسلح ، ولا ننكفىء إلى الداخل ، لذلك أنا من رأيى أن حوار الجنوب ـ الجنوب هو الحل بعد فشل حوار الشمال ـ الجنوب ، لتقف الدول الفقيرة بوجه الدول الغنية .

وشكرا جزيلاً .

أحمد حمروش

الكلمة الآن لدونغ مان يوان الباحث بالمعهد الصينى لأبحاث القضايا الدولية .

دونغ مان يوان :

أولاً : أشكر السيد الرئيس أن سمح لى بهذه الفرصة للحديث ، واسمحوا لى أن اقدم تقديرى وشكرى من صميم القلب للحوار الذى تم صباح اليوم ، وقد وجدت من خلال المحادثات والحوارات بأن لدى الصين والبلدان العربية آراء متطابقة ومتقاربة حول إقامة النظام العالمى الجديد ..

وأننا نتحدث اليوم عن النظام العالمى الجديد ، لأن العالم الآن لا يقوم فيه نظام عالمى على أساس المساواة والعدل ، فهناك الدول الكبيرة والغنية من العالم الأول ، وهى تتدخل فى شئون دول العالم الثالث ، أما دول العالم الثالث والدول الفقيرة فتنتهج سياستها حسب ظروفها الخاصة ، ونجد هناك تناقضات بين الدول الفقيرة والدول العظمى ، ولذلك نقول إن العالم ، هو عالم اضطراب وعدم توازن .

ونعتبر الأوضاع فى الشرق الأوسط جزءا لا يتجزأ من أوضاع العالم فبدون الاستقرار فى منطقة الشرق الأوسط ، مستحيل أن يتم الاستقرار فى العالم برمته .

إن العالم لن يجد التنمية والسلام بدون التنمية والسلم فى الشرق الأوسط .

إن الدول العربية ، خلقت منذ زمن حضارات مشرقة ، وقد جاء الدور للشعوب العربية كى تلعب دوراً متزايداً ، وهاما فى تدعيم عجلة تطور المجتمع الدولى . ولكن هناك اختلافا بين المساواة من الناحية النظرية وبين المساواة فى الواقع ، وإن هذا يعكس الحقيقة القاسية المتمثلة فى النظام العالمى غير المتوازن وغير العادل .

ولذلك ، فإن الدول الغربية تنطبق الثنائية فى المعاملات الدولية ، وأن مشكلة الشرق الأوسط

يجب أن تحلها شعوب المنطقة دون تدخل من القوى الخارجية ، إن شكل الحل لمشكلة الشرق الأوسط سيحدد إلى حد كبير طبيعة النظام العالمى الجديد ، وبعبارة اخرى بدون نظام إقليمى جديد فى الشرق الأوسط فلن يكون هناك نظام عالمى جديد ، وليس هناك نظام عالمى جديد لو لم نصل إلى حل سلمى للصراع فى الشرق الأوسط .

وبسبب ضيق الوقت ، أود أن أؤكد نقطة واحدة ..

إن الوحدة العربية شىء أساسى لحل المشكلات العربية ، وكذلك تعتبر أساسا للتعايش السلمى بين الأمة العربية والأمة الإسرائيلية ، وأيضا هى الأساس للاستقرار والتنمية فى منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك ، فإنه يجب على شعوب المنطقة ألا تستسلم للقوى العظمى والدول الكبرى ، ولكن يجب عليها أن توحد نفسها وصفوفها ، فكلما توحدت الشعوب العربية ، كلما اقتربنا من الاستقرار والتنمية المشتركة فى المنطقة إن إمكانيات الأمة العربية كبيرة ، ويجب أن تأخذ فرصتها فى التنمية .

وشكرا .

أحمد حمروش :

شكرا للأخ دونغ مان يوان والكلمة الآن للأستاذ جمعة الفزانى .

د . جمعة الفزانى :

لابد لى أن أتوجه بالشكر لجمعية الصداقة الصينية التى منحتنا هذه الفرصة للتعرف عن قرب على مدى التقدم الاقتصادى والاجتماعى والسياسى الذى حققه الشعب الصينى ، والذى يدل على قدرة الاشتراكية كمنهج وتطبيق على تحقيق الإنجازات . فى الوقت الذى تبشر فيه الولايات المتحدة الأمريكية بسقوط الاشتراكية كمنهج وتطبيق ، وهذه الإنجازات تدل على أن الاشتراكية المطبقة تطبيقا صحيحا بسياسات حكيمة قادرة على الإنجاز لصالح رفاهية الشعب ، وهى بذلك تجعل من الصين مثالا أمام شعوب العالم الثالث فى تحقيق الاشتراكية .

سيدى الرئيس ، لدى فى مداخلتى بعض الملاحظات ، ملاحظات تتعلق بالشكل ، وأخرى تتعلق بالمضمون

ملاحظات الشكل ، إن الحوار - أى حوار .. يثبت القضايا المتفق عليها ، والتى يتفق عليها ، ويحدد المجال لمواصلة الحوار حول القضايا المختلف عليها ، لذا اقترح على لجنة الصياغة ، وعلى رئاسة الحوار أن تحدد بعد كل محور القضايا التى تم الاتفاق عليها .

أما الملاحظات الموضوعية ، فإننى أقر أن القضية التى تناولناها هذا الصباح ، وهى قضية النظام الدولى الجديد قد تم الاتفاق عليها بشكل متطابق ، ونقر الرؤية الصينية للنظام العالمى الجديد كأساس لهذا التطابق . وقد تم توثيق النظام العالمى الجديد ، بالصفات الآتية : أنه أحادى القطب يسعى إلى فرض الهيمنة الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية .. يستخدم الأمم المتحدة ومجلس الأمن لفرض هيمنته ، ويسعى لفرض رؤيته فى النمو السياسى والاجتماعى على العالم .

هذه السياسات لم تعد تحليلا فكريا فقط ، ولكنها ترتيبات تتخذ على مستوى التطبيق ، فقد ركز المتداخلون هذا الصباح وهذا المساء على المنطقة العربية كوضع تطبيقى لترتيبات النظام الدولى

الجديد ، ولكننا نلاحظها أيضا فى أفريقيا ، فى جنوب القارة ، وفى القرن الأفريقى ، وفى دول جنوب الصحراء ، وفى الشمال الأفريقى .

الملاحظة ، تكمن فى ان هذه الترتيبات تطبق ، مما يقتضى ما قاله الجانب الصينى من ضرورة التنسيق بين المجموعة العربية وبين الصين لوضع تصور نهائى للنظام العالمى الجديد ، وأرى من الاهمية توسيع هذا التنسيق ليشمل حركة عدم الانحياز التى تمثل العالم الثالث كله من أجل تطوير ميثاقها وفعاليتها وحركتها ، حتى تعبر عن مجموعة دول العالم الثالث فى بناء النظام الدولى الجديد .

وهى الآلية التى نحتاج إلى الوصول إليها ، والإسراع بها ، حتى لا نفاجأ بأننا نعيش مرحلة التحليل ، بينما أمريكا تطبق ترتيبات النظام الدولى الجديد واقعيا .

نحن كما قلت نتفق مع الرؤية الصينية للنظام الدولى الجديد ، لأنها تمثل روح العالم الثالث فى رؤيته للنظام العالمى الجديد .

إن أمريكا فرضت رؤية جديدة للشرعية الدولية ، وهى تطبيق القانون الأمريكى والشرعية الأمريكية ، والشواهد السياسية التطبيقية لهذا التوجه كثيرة جداً ، فكيف نفهم نحن أن تصدر الأمم المتحدة ٤٩ قراراً ضد إسرائيل التى تحتل الأرض وتستند هذه القرارات على الفصل السادس ، بينما يصدر قرار من مجلس الأمن ضد ليبيا حول قضية اتهام فقط مشكوك فيها ، قضية أشخاص طبيعيين وليست دولة ، وتدفع أمريكا لأن تستصدر قرارا من مجلس الأمن رقم (٧٤٨) على أساس الفصل السابع ، علما بان قضية المتهمين لم تهدد الأمن والسلم الدوليين جوهر الملاحظة ، هو أن الشرعية الدولية فى الفهم الأمريكى ، استخدام الأمم المتحدة لأغراضها ، ونحن نفهم أن الشرعية الدولية هى تطبيق ميثاق الأمم المتحدة ، الذى يدين استخدام القوة أو التهديد بها ويدعو إلى تسوية النزاعات الدولية بالطرق والحوار السلمى . امام هذه المغالطة المقصودة من قبل أمريكا للشرعية الدولية ، وأمام التصدى لاستغلال الامم المتحدة من قبل أمريكا فى فرض هيمنتها على الدول الصغيرة ، وفرض نموذجها السياسى والاقتصادى والثقافى ندعو إلى اتخاذ ترتيبات عملية أخرى - نحن أبناء العالم الثالث - لتصحيح هذه المغالطة والدفاع عن الأمم المتحدة ، ووضع مجلس الأمن فى موقفه الصحيح ، حتى نعطى للشرعية الدولية مفهومها الحقيقى الذى نفهمه ، وهى جماعية المسئولية وديمقراطية المسئولية ، وتطبيق أسس التعايش السلمى ، والتكامل الاقتصادى والتضحية المتكافئة بين الغنى والفقير ، وكسر احتكار المعرفة والتقنية ، وحل النزاعات بالطرق السلمية ، وعدم استخدام القوة فى حل المنازعات الدولية ، هذه هى الشرعية الدولية التى نسعى إلى تحقيقها ، وعلينا أن نتخذ الترتيبات العملية لفرضها ، حتى لا نفاجأ بأن « النظام الدولى الجديد » قد طبق وأصبح حقيقة .

شكرا سيدى الرئيس

الأستاذ محمد فائق :

أولاً : أود أن اضم صوتى إلى كل هؤلاء الذين توجهوا بالشكر والعرفان لهذه الدعوة الكريمة التى جعلت هذا اللقاء ممكنا فى هذا الحوار الهام .. وانه لمن دواعى السرور أن نجد هذا التوافق الكبير بين كل الأوراق والمداخلات التى عرضت اليوم ، سواء العربية أو الصينية ، فى نظرتها وتحليلها النهائى للنظام العالمى الجديد .. بل إننى أستطيع أن أقول إن الورقة الصينية ربما تكون أكثر الأوراق التى عرضت قبولا من الجانب العربى ، لقد كان وطننا العربى هو أكثر المتضررين من

هذه المتغيرات العالمية الجديدة ، وقد ظهر ذلك فى أزمة الخليج ، كما يظهر الآن فى أزمة ليبيا الأخيرة .. إننا امام نظام عالمى جديد تعاظمت فيه قوة الولايات المتحدة الامريكية سياسيا ، وإن كانت هناك أقطاب أخرى تزاحمها اقتصاديا ، ومهما كانت التحليلات وتوقعات المستقبل ، فإن هذا المستقبل لن تحكمه فى النهاية إرادة قوة واحدة ، مهما كانت قوتها ، لأن ذلك فى النهاية يتوقف على موقف القوى الأخرى ، ومنها دول العالم الثالث ، سواء فى تقبل هذا النظام أو العمل على تعديله .

ومن الواضح من مناقشات اليوم ، أننا جميعا نريد أن نكون فاعلين فى هذا النظام ، وبالتالى فعلينا أن نعمل مجتمعين لأننا لا نستطيع المواجهة وتغيير هذا النظام منفردين ، نريد أن نعمل مجتمعين كما عملنا من قبل ، عندما تعاملنا مع قضايا التحرر العالمية ، وكان ذلك فى الخمسينيات والستينيات ، وكان من نتيجة عملنا المشترك أن ارتفعت أعلام الاستقلال فى كل مكان من العالم ، بفضل خطوة أساسية اتخذت فى « باندونج » كان أبطالها « شواين لاى » و« جمال عبد الناصر » وزعماء آخرين .

لقد كان من نتائج « باندونج » ظهور المجموعة الآسيوية الأفريقية فى الأمم المتحدة ، وكان من نتائج هذا المؤتمر أيضا إقرار مبادىء التعايش السلمى ، وظهور مجموعة عدم الانحياز ، ومجموعة الـ ٧٧ والدعوة لنظام اقتصادى عالمى جديد .

وكم نحن فى حاجة الآن إلى كل ذلك .

فلنعد مبادىء باندونج والتعايش السلمى ، وأن نعمل سويا من أجل مقاومة الهيمنة والتبعية .

وختاما أيها الإخوة ، هناك حكمة صينية نعرفها ونرددها كثيراً تقول : « إن مشوار الألف ميل يبدأ بخطوة واحدة » . وليكن لقاؤنا هذا هو هذه الخطوة .

شكراً

أحمد حمروش :

شكراً للأستاذ محمد فائق .

وأود أن أقول : إن اجتماعنا وحوارنا استهدف جنى أعظم قدر من المعرفة والتعرف على بعضنا ، ولا أظن أن الأمر يحتاج إلى اعتذار لكم ، ومع ذلك فمعذرة للتأخير فى عقد هذا الحوار وشكرا للرفاق المترجمين نوار وإبراهيم وحكيم وعائشة والملاحظة السليمة التى أثارها الأستاذ جمعة الفزانى عن نمو هذا الحوار ، فإنى أبلغكم بانه سوف يكون هناك بيان مشترك عن هذا الحوار ، أعد مشروعه فعلاً ، وهو الآن تحت النقاش ليعرض عليكم .

أما هذا المساء ، وبعد هذا اليوم المجهد الطويل فسنذهب إلى الأكروبات الساعة السابعة ، أما الإخوة المصريون فسيذهبون إلى سفارتهم فى السادسة والربع . وشكرا .

نهاية جلسة المساء لليوم الأول

مناقشات المحور الثالث

رئيس الجلسة : ليوقينغ ين

من خلال الجلستين الأولين وجدنا التطابق فى رؤيتنا إلى حد كبير ، أما اليوم ، وطبقا للبرنامج ، نبدأ الجلسة الثالثة لحوارنا حول العلاقات الصينية ـ العربية .
الكلمة الأولى للسيد ، تساو قو تسنغ ، نائب مدير معهد أبحاث شئون غرب آسيا وافريقيا التابع لأكاديمية العلوم الاجتماعية الصينية .

ليوقينغ ين

الكلمة التالية للأستاذ عبدالوكيل السرورى عضو لجنة التضامن اليمنية .

عبد الوكيل السرورى :

اتقدم بالشكر والتقدير للإخوة الصينيين الذين استضافوا هذا الحوار ، كما أتقدم بالشكر والتقدير لإخوانى فى الوفود العربية الذين أسندوا لليمن مهمة استعراض الاتجاهات الرئيسية للعلاقات العربية ـ الصينية . فى ظل المتغيرات الجديدة التى يتقدم العالم اليوم فى إطارها نحو القرن الحادى والعشرين ، فى سياق التبدلات الدولية المختلفة بوقائعها وتجلياتها .

فى إطار هذه التغيرات تاخذ مسالة الحوار العربى ـ الصينى مكان الصدارة فى الوقت الراهن ، فى اهتمامات القوى التضامنية العربية ، باعتبارها مسالة غاية فى الأهمية فى سياق المتغيرات العميقة والمتسارعة فى عالمنا المعاصر ، ولابد أن يؤكد هذه اللقاء على أبرز الاتجاهات والمناحى التى ينبغى أن تشكل المرتكزات الصحيحة والأساسية للعلاقات العربية الصينية بآفاقها الحاضرة والمستقبلية .

من خلال استقراء متان لتاريخ العلاقات ، وسجلها المشرف بما يخدم المصالح العليا لكلا الطرفين ، وبما يوفر المناخات الأكثر إيجابية ونظراً لأهمية هذا الحوار الذى تحتضنه العاصمة الصينية (بكين) والمكانة المميزة فى بنية مجمل العلاقات الصينية العربية ، والعلاقات الكفاحية المشتركة ، والدعم الإيجابى الذى قدمته الصين الشعبية الصديقة لنضال أمتنا العربية ، وفى مقدمتها نضال شعبنا العربى الفلسطينى من أجل نيل حقوقه المغتصبة من الكيان الإسرائيلى الذى زرعته القوى الاستعمارية فى قلب الوطن العربى .

ناهيك عن الدغم الصينى لمختلف الأقطار العربية من أجل التحرر والتقدم الاجتماعى والحقوق المشروعة .

وقياساً على ما تقدم ، فإننا نرى أن الخطوط الرئيسية التى يجب أن نبسطها أمام هذا الملتقى لمزيد من الإثراء والبلورة ، يمكننا إيجازها على النحو التالى :

أولاً : العلاقات العربية الصينية فعلاً متميزة ، وقد شهدت فى الماضى كما تشهد اليوم تطورات

ملحوظة ، نرى أهمية مواصلتها وتقويتها على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية والتضامنية وغيرها ، على أرضية القواسم المشتركة والمصالح والمنافع المتبادلة كإطار عام للعلاقات .

ونعتبر هذا الملتقى بمثابة مرحلة تحول هامة فى هذا الميدان .

ثانيا : ترى الوفود العربية ، أن العلاقات التاريخية بين الأمتين الصينية والعربية ومسيرة الماضى القريب الذى شهد تعاونا دائما على المستوى الثنائى ، بالإضافة للظروف التى تواجه الصين والمنطقة العربية فى الوقت الراهن .

كل ذلك يحتم بناء نموذج جديد من العلاقات الوثيقة ، تبدأ من إدراك أهمية تعاون الجنوب مع الجنوب ، تعاون القوى المحبة للسلام والساعية لبناء اقتصادها وتحقيق رفاهية شعوبها .

وسوف يكون من ابرز حلقات هذا التعاون نظرة مشتركة وجهد مشترك من أجل إرساء نظام دولى جديد ، نظام حقيقى وعادل يقوم على مبدأ المساواة بين كل الأمم .. صغيرة وكبيرة ، غنية وفقيرة .

لقد انعقد مؤتمر باندونج فى أبريل ١٩٥٥ ليواجه استعماراً جاثما فى معظم بلدان آسيا وأفريقيا ، وجاءت حركة التضامن الافريقى الآسيوى لتجسد نفس الشىء ، ولتؤكد أهمية تعاون بلدان الجنوب فى مواجهة الشمال واحتكاره للثروة والتأثير فى شئون العالم .

وفى ظل النظام القديم استفاد العالم الثالث من أغلبية متاحة فى الأمم المتحدة ، وتناقض قائم فى العلاقات الدولية ، وتعاون متنام بين شعوبه .

والآن تبدو الملامح الأولى لنظام عالمى أحادى القوة ، تحتكره دول كبرى ، ليس بينها الدولة الكبرى الوحيدة التى تنتمى لعالمنا الثالث وهى الصين ، وذلك رغم عضويتها فى مجلس الأمن الدولى .

ويأتى النظام الجديد فى ظل تراجع مجموعة البلدان الاشتراكية الواقعة شرق أوروبا ، وفى ظل توازن جديد بالأمم المتحدة ، وتسود الخشية أن يأتى النظام الجديد منحازاً للأقوى وليس منحازاً للحق والعدل .

إننا نريد نظاما يمنع الحروب لا أن يذكيها تحت اسم الشرعية الدولية التى لم يقررها مجتمع دولى حقيقى ، شرعية تكيل بمكيالين وتنظر للدول بمنظارين ، وهو ما عنينا منه فى المنطقة العربية ، حين جرى التفريق بين حالة العراق وحالة فلسطين ، وحين انفردت ثلاث دول باستصدار قرار متعسف بالعقوبات ضد ليبيا ، نريد نظاما يقر الحقوق الاقتصادية للجنوب ، ويضع علاقات أكثر عدلاً بينه وبين الشمال .

وأبرز الآليات اللازمة لتحقيق ذلك إبعاد روح مؤتمر باندونج ، وهو الأمر الذى يمكن أن تلعب فيه الصين الشعبية والدول العربية دوراً بارزاً .

ثالثا : وعلى المستوى الثنائى ، فإن مجالات التعاون أرحب كثيراً اليوم ، وإذا كانت العلاقات السياسية قد نمت بين كافة بلداننا العربية والصين الشعبية ، فإن العلاقات الشعبية والعلاقات الاقتصادية لم تنم بنفس الدرجة .. لم تتعارف الشعوب بالقدر الكافى ، ولم تمتزج الحضارتان العظيمتان الصينية والعربية بكل روافدهما الثقافية والفكرية والفنية بما يكفى . وعلى الصعيد الاقتصادى ، وإذا كنا فى دولنا العربية نسعى للحصول على تكنولوجيا العصر ، بينما يحاول الغرب احتكارها أو بيعها بأغلى الأسعار ، فإنه من الطبيعى أن يقوم تعاون علمى وتكنولوجى بين الصين الشعبية ، التى قطعت شوطا فى العديد من المجالات ، وبين الدول العربية ، كذلك فإنه من الطبيعى أن ينمو حجم التعامل التجارى بين الصين ذات السوق الضخمة ، وبين الدول العربية ذات

الأسواق المتميزة التى يزيد تعاملها مع الخارج عاما بعد عام .

وفى مجالات الاستثمار فإن توفير المناخ الجديد ، بما يحمله من ضمانات قانونية ومن ربح وجو من الاستقرار ، توفير هذا المناخ لابد أن يجذب الاستثمارات العربية التى تلقى الكثير من المتاعب فى أسواق الغرب .

رابعاً : فإن حوارنا هذا ، ولقاءنا هذا ، لابد أن يكون بداية جدية لما نتحدث عنه ، بضمان استمرار الحوار ووضع آلية لذلك ، ونرى أن دعوة رئيس اللجنة المصرية للتضامن فى كلمة الافتتاح لعقد دورة أخرى من الحوار فى العام القادم بالقاهرة ، هى خطوة صحيحة على هذا الطريق ، على أن تتسع دائرة اللقاء وأن يكون مفيداً أن يجرى فى إطار لجنة التضامن أو لجنة الصداقة الصينية أو خارجها لقاءات شعبية أوسع بين الشباب والرياضيين وأهل الفكر ورجال الإعلام والفنانين والنقابات والاتحادات ورجال الأعمال وغيرهم .

بل وينبغى فى هذا الإطار أن تتدارس اللجان المختصة كيفية تنشيط السياحة بين الجانبين ، وتنشيط التبادل الثقافى .

وفى مستوى ثالث ، لابد من تكثيف ما يمكن تسميته بلقاءات شعبية رسمية مثل اللقاءات البرلمانية .

وكل ذلك يمهد ويساند جهودا حكومية لابد أن تجرى تحقيقا لفكرة أن تعاون الجنوب مع الجنوب هو الطريق لعالم آمن متحرر مستقل قادر على النمو .

وأخيراً ، فإن الجانب العربى فى الحوار ، وهو ينظر لمستقبل العلاقات ينظر بالتقدير لما أبداه

الجانب الصينى من مواقف عبرت عنها أوراق هذا اللقاء ، حول الهموم العربية الثلاثة : مشكلة فلسطين ، مسألة الخليج والعراق ، مسألة ليبيا .

وفى الختام ، نود أن نؤكد على حرصنا الكبير واعتزازنا بالصداقة العربية ـ الصينية ، ونموها وتطورها ، ومواصلة مثل هذه الملتقيات فى المستقبل وعلى المضى فى صداقتنا بما يخدم الأهداف المشتركة بيننا وبين أصدقائنا بكل مصداقية ومبدئية وبشكل متكافىء .

مع كل التحية والتقدير لأصدقائنا الصينيين الذين أتاحوا لنا فرصة هذا اللقاء والحوار لمواكبة الأحداث العالمية والقارية فى إطار تحديات المرحلة التاريخية الراهنة واللاحقة التى تحتلها العلاقات العربية الصينية .

وشكرا لكم ..

ليوقينغ ين

الآن الكلمة للأستاذ عبدالعاطى العبيدى رئيس لجنة التضامن الليبية ورئيس الوزراء الأسبق ، وأمين المكتب الليبى للاتصالات الخارجية ، وسفير ليبيا السابق لدى تونس .

عبد العاطى العبيدى :

شكراً سيدى الرئيس ، وأود أن أعبر عن سعادتى وسعادة كل الوفد العربى بهذا اللقاء فى جمهورية الصين الشعبية الشقيقة ، وأشكر جمعية الصداقة الصينية مع الشعوب الأجنبية واللجنة المصرية للتضامن على المبادرة بالدعوة لهذا الحوار العربى ـ الصينى .

فى الواقع أن ما قدم الآن من أفكار سواء فى الورقة الصينية أو ما قدمه أخى من اليمن عن التعاون العربى - الصينى ، يمثل توجهات عامة لأهمية هذا التعاون ومستقبله .

ولعلنى أود أن أقدم بعض الملاحظات العامة .

الملاحظة الأولى : هى أن الأرضية السياسية لهذا التعاون تبدو إيجابية ، حيث أن العلاقات الصينية - العربية لم تحكمها أى نواح استعمارية أو هيمنة ، فقد كانت الصين تقف على الدوام إلى جانب القضايا العربية العادلة .

الملاحظة الثانية : إنه برغم هذا التفاهم العربى - الصينى ، فإن العلاقات الاقتصادية لا تبدو فى الوضع الذى يجب أن تكون فيه ، فإمكانيات العالم العربى واحتياجاته كبيرة ، وكذلك إمكانيات الصين ، غير أننا لم نصل إلى الصيغة المناسبة للتعاون الاقتصادى ، فالواقع أن العلاقات بين الدول الآن تحكمها المصالح الاقتصادية ، وما لم نعط على مستوى منظماتنا الشعبية وعلى مستوى الدول فى العالم العربى وفى الصين هذا التعاون الاقتصادى أهميته فإن التفاهم السياسى لن يؤدى إلى المزيد من التعاون السياسى بين البلاد العربية وبين الصين .

أما الملاحظة الثالثة : والتى أود أن أؤكد عليها وهى حول ما أشير إليه من ضرورة استمرارية هذا الحوار وعلى ضبط آلياته ، وأهمية التعاون العربى والصينى فى ظل هذه التغيرات الدولية ..

أشكركم سيدى الرئيس ..

ليوقينغ ين

الكلمة لسعادة السفير إيهاب سرور مدير المعهد الدبلوماسى المصرى

السفير الدكتور إيهاب سرور :

اتوجه بالشكر والتقدير لرئيس وأعضاء الجمعية الصينية للصداقة مع الشعوب الأجنبية على حسن الاستقبال والتنظيم وكرم الضيافة .

ولم يكن فى نيتى طلب الكلمة ، وقد أفاض الإخوة الكرام ، صينيين وعربا ، فى العرض والتعقيب . لكن دفعنى إلى الحديث الآن ، الصحوة الاقتصادية المذهلة التى حققها بلدكم العظيم ، فقد زرت الصين منذ عشر سنوات ، وأصدقكم القول ، إن هناك تقدما عظيما ونهضة عمرانية وصناعية تفوق كل تصور .

كما دفعنى للحديث الآن ، روح الحوار وحرارته ، والإيمان العميق بقدرة حركة التضامن الاسيوى والأفريقى ، بوضع إطار عمل مشترك لدفع العمل الشعبى والرسمى لخدمة المصالح المشتركة ، وتجسيد وترجمة الأفكار والآراء التى طرحت خلال جلسات الحوار ، والانتقال بها من مرحلة الآمال والأحلام إلى الواقع الملموس .

وإذا كانت اقتصاديات السوق تتحكم فى العلاقات الدولية حالياً ، فإن الواقع يؤكد تعاظم دور الرأى العام المحلى والعالمى ودور الشارع السياسى والقوى الشعبية .

إن تجربتنا الشعبية فى مرحلة التحرر تدعونا للتمسك بها لمواصلة البناء ، فمازلنا نتذكر نجاح اتحاد العمال العرب خلال حرب ١٩٦٧ فى شل حركة بناء السفن فى جميع موانىء أمريكا الشمالية

وغرب أوروبا ، كما يقوم حاليا اتحاد المحامين العرب بالدفاع عن قضايا عربية حساسة وهامة ، كان آخرها ما عقده المكتب الدائم لنصرة الشعب الليبي .

السيد الرئيس ، إنني أتصور أن نخرج من هذا الحوار بالآتى :

أولاً : جدول زمنى مقترح لتحركنا خلال العام القادم ولحين اجتماع القاهرة .

ثانياً : الاتفاق على مجالات النشاط تحت مظلة هذا الحوار ، ودعوة ممثلى الاتحادات التالية للمشاركة فيها : اتحاد المحامين العرب ، اتحاد العمال العرب ، اتحاد الصحفيين الأفارقة . اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا ، الغرف التجارية والصناعية المشتركة ، جمعية الصداقة المصرية ـ الصينية .

ثالثاً : تبنى بعض الأفكار ورفعها للمستوى الرسمى ، ومنها على سبيل المثال : بنك اسيوى أفريقى للتنمية ، غرفة تجارية عربية ـ صينية ، شركات مشتركة للنقل البحرى والبناء . اتحاد إذاعة وتليفزيون أسيوى أفريقى ، وكالة أنباء مشتركة عربية ـ صينية ، توسيع صلات الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات .

السيد الرئيس :

إذا كانت أوروبا تتحدث عن سوق ٤٠٠ مليون نسمة ، وأمريكا تتحدث عن سوق ٥٠٠ مليون نسمة ، فإن السوق الصينية العربية تتجاوز ١٥٠٠ مليون نسمة ...

وشكـرا .

ليوقينغ ين

الكلمة التالية للسيد محمود المراغى .

محمود المراغى :

فى البداية لابد أن نشكر السيد « تشاو فوة تشونغ » على ورقته القيمة ، لقد حددت الورقة مواقف سياسية موضوعية ومنصفة لمشاكلنا العربية ، سواء مشكلة فلسطين أو الخليج ، وما يعانيه الشعب العراقى من جراء العقوبات الدولية .

أيضاً ، فقد رفضت الورقة فكرة فرض عقوبات ضد ليبيا ، وهو ما يلقى تأييداً من كل عربى .

قد أتحفظ فى هذا الجزء على تعبير ورد فى الورقة حول « الأمة اليهودية » فلست أعتقد أن سكان إسرائيل تتوافر لهم صفات الأمة ، ومع ذلك فليست هذه هى النقطة الجوهرية .

فى الجانب الاقتصادى ، واستكمالا لكلمة الأستاذ عبد العاطى العبيدى هذا الصباح ، ورد بعض الملاحظات .

أولاً : عن حجم التجارة بين الصين والبلدان العربية باعتبارها أقل من طاقة الجانبين . فتجارة الصين الخارجية حوالى ١٠٠ مليار دولار ، والتعامل مع الدول العربية أقل من ٢ مليار دولار أى أقل من ٢٪ .

ثانيا : هناك فرصة واسعة لزيادة هذا الحجم ، فالسلع الصينية فى الأسواق العربية جيدة وأرخص من السلع الأوروبية والأمريكية واليابانية ، والسلعة الصينية تناسب كثيرا من المستهلكين فى الوطن العربى .

ثالثا : يوجد عجز فى الميزان التجارى لصالح الجانب الصينى ، ويستدعى ذلك جهداً من الجانبين لاستكشاف مجالات جديدة للتبادل .

رابعا : تبحث كثير من الأموال العربية عن فرص للاستثمار الخارجي ، وهناك مصاعب فى السوق الغربية ، وهناك من يعتقد على سبيل المثال أن هناك مؤامرة ضد المصارف العربية فى الخارج .. وقد اتجهت أموال عربية كثيرة للسوق اليابانية وبورصات جنوب شرق آسيا ، فلماذا لا تكون هناك استثمارات عربية ـ صينية أكثر ؟ .. هذه الاستثمارات يمكن أن تكون على أرض صينية أو عربية . فى هذا المجال ، فإننا نحب أن نسمع من الجانب الصينى ، إلى أى حد تطورت شروط وقوانين الاستثمار فى الصين لتستقبل رءوس أموال أجنبية ؟ ما هى الضمانات وفرص الربح ؟ وما هى خطة الصين لتنمية هذا المجال ؟

خامساً : وأخيراً ، أظن أن السياحة مجال واسع للتعاون . إن الصين بحضارتها العظيمة عالم مثير للسائح ، ولقد استطاعت الصين أن تجذب سائحا أمريكيا وأوروبيا ، فلماذا لا تجذب السائح العربى بنفس الدرجة ؟ الأمر يحتاج إلى جهد أكبر .

وشكرا

ليوقينغ ين

الكلمة للدكتور أحمد صدقى الدجانى .

د . أحمد صدقى الدجانى :

سيدى الرئيس .. أمامنا ورقة جيدة ، أثنى بخاصة على الجانب التاريخى فيها ، وأؤكد كل ما قاله الزملاء من اقتراحات عملية لتكثيف التعاون ، وأضيف إشارة فى موضوع السياحة ، أرجو أن تأخذه الصين بعين الاعتبار ، وهى أن أوروبا الغربية تتجه إلى تقييد الحركة مع دول العالم الثالث ، وطبيعة عالم اليوم ، هى طبيعة التحرك . فالمناخ السائد صالح للتعاون ، ولكن يجب ألا نغفل عن وجود قوى لا تريد لهذا التعاون أن يبقى . وهى تعمل بسبل مختلفة لإثارة ما يعرقله ، نثق أن الروابط التى بيننا عبر عقود من السنين فى عصرنا الحديث ستتغلب على هذه القوى ، ولكن يجب ألا نغفل عنها ..

يقودنى هذا إلى طرح بعض أسئلة على أصدقائنا فيما يتعلق بالموقف الصينى من الصراع العربى ـ الصهيونى ، تتعلق بتفصيلات مهمة ، بها يتحدد المضمون الذى رأينا خطه العريض ..

وألاحظ أننى استخدمت مصطلح الصراع العربى ـ الصهيونى ، لأقول لأصدقائنا الصينيين أن من المهم جداً اختيار المصطلح المستخدم ، وبعض دول آسيا كانت تتحدث عن هذا الصراع ، فتقول « مشكلة غرب آسيا . ولاتقول الشرق الأوسط . لأننا بالنسبة للصين نحن لسنا شرقاً أوسطيا » ، قد يبدو هذا غير مهم فى البداية ، لكنه بالغ الأهمية حين ندخل فى التفاصيل .

سؤالى هو ، ما مفهوم الأصدقاء الصينيين لمصطلح « الأمة اليهودية » ؟ هل اليهود فى كل العالم يشكلون أمة وقومية ؟

يلاحظ أنه فى اللغة الصينية تتوافق كلمة « الأمة » مع كلمة « القومية » ونحن فى العربية نجد كلمة « أمة » لها عدة معان أيضا ، ولكن لها مصطلحا ، فهل يقصد أصدقاؤنا بالأمة اليهودية الإسرائيليين ؟ هذا يقود إلى ملاحظة أخرى .. حين يحكى عن منطقتنا أنها مليئة بالأقليات الدينية والعرقية .. هل يقصد إدراج جانب سلبى ـ وفق الرؤية الغربية لهذا الموضوع ـ أن نعتز بأن ضمن الوحدة يوجد التنوع ، أم يقصد إدراج المفهوم كما فى الغرب .. فالصين تعتز بأن لديها عدة

قوميات ، والصين تعتز بأن لديها عدة ديانات ..

نقول هذا ، ونسأل لأن المقاربة الغربية للموضوع تأخذنا بعيداً لتهدد منطقتنا بالتجزئة والتقسيم ..

والآن ، ضمن الخط العريض للموقف الصينى ، ترى ما الموقف من التهجير الصهيونى لليهود من أوطانهم إلى إسرائيل .. وما الموقف من قانون العودة الإسرائيلى ، القانون الذى يجعل لأى امريكى يهودى أو أى يهودى روسى الحق فى أن يأتى إلى أرضنا العربية فى فلسطين ..

بالمقابل ، أيها الأصدقاء ، نحن نعرف الظروف الدولية التى حصرت الحديث حور قرار ٢٤٢ ، ما الموقف الصينى من قضية القدس ؟ التى قصدت السياسة الأمريكية أن تبعدها عن المباحثات .. ما الموقف الصينى اليوم من حق العودة لكل فلسطينى ، وهو حق كفلته المواثيق الدولية جميعها ؟

ومع تقديرنا لكل الظروف التى دعت أعضاء الأسرة الدولية لقبول قرارات تتعلق بالعراق وليبيا .. إلا أن القضية بحاجة إلى بحث بعمق ، والصين لها دور خاص فيه ، باعتبارها عضوا دائما فى مجلس الأمن ، وقد كان قرارا جيداً أن وزير خارجية الصين أعلن فى قمة مجلس الأمن فى ٣١ يناير أن للصين رؤية لحقوق الإنسان تختلف عن الرؤية الغربية ، ونحن نعنى بذلك أن رؤيتنا لحقوق الإنسان متكاملة ولابد أن تؤخذ بعين الاعتبار ..

التحديات صعبة .. ولكننا نرى أن حضارتينا مع حضارات أخرى فى عالمنا ستقدم الاستجابة الصحيحة .. وشكراً سيدى الرئيس .

ليوفينغ ين : شكراً للدكتور الدجانى ، والآن وقد تكلم كل من تقدموا بطلب الكلمة .. فهل يرغب أحد فى الحديث ؟

د . شفيق السامرائى :

سيدى الرئيس ، إننى سأبدأ بمصارحة إخواننا الصينيين ببعض ما يشغلنا من هموم كبيرة . وفى العربية مثل يقول : « صديقك من صدقك » .

السؤال والملاحظة الأولى .. عندما تحررت الصين عام ١٩٤٩ واجهت قضية فورموزا وكان أمامها ثلاثة خيارات .. أن تحرر فورموزا بالقوة العسكرية ولم تكن الصين وقتها قادرة على ذلك ، أو أن تتنازل عن فورموزا ولم تكن راغبة فى ذلك ، ولكنها فضلت حلًا ثالثاً ، هو أن تنتظر الوقت الذى تستطيع أن تفرض فيه إرادتها على الطرف الآخر . فانتظرت حتى حان الوقت الذى أجبرت فيه أمريكا والغرب على الاعتراف بها وسحب اعترافهم بفورموزا .

أفلا يحق للعرب أن يقفوا هذا الموقف فى قضيتهم فى فلسطين ، ولماذا يطلب منا أن نتنازل عما نحن لسنا بقادرين الآن على استعادته ؟

السؤال الثانى والملاحظة الثانية ، وهو من باب مصارحة الأصدقاء بما نشعر به .. لقد صدر تصريح أخير لوزير خارجية الصين يقول فيه : « إن الصين لا توافق على استمرار الحصار الاقتصادى على شعب العراق ، ولا على فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا » .

إن العرب يتطلعون إلى مواقف عملية من الصين فى مجلس الأمن ، لتنقل ذلك إلى واقع عملى ..

الملاحظة الثالثة والأخيرة ، وهى استفسار .. علمت من الأدبيات القليلة المنشورة أن الصين

وبعد ان اتفقت مع انجلترا على استعادة « هونج كونج » عام ١٩٩٧ قد ابتدعت مفهوماً جديداً يقوم على اساس النظام الاقتصادى المزدوج فى دولة واحدة ، وبودى ان اسمع من اصدقائنا الصينيين عن ذلك النظام.. وشكراً ..

ليوفينغ ين : الكلمة الآن للدكتور هشام صادق

د . هشام صادق :

اود ان ابدى ملاحظتين ..

الملاحظة الأولى : تتعلق بالتبادل التجارى بين الشعوب العربية وبين شعب الصين ، كذلك مدى استقبال الصين للاستثمارات العربية ، هذا الموضوع الذى اثاره زميلى الأستاذ محمود المراغى ، أود ان اوضح اننا نعلم ان مسالة استقبال الاستثمار الأجنبى مسالة سيادة فيما يتعلق بالصين ، ونعلم ايضا انها صاحبة القرار الاخير فيما يتعلق بالمجال المسموح فيه باستثمار أجنبى فى الصين وكذلك نوعية هذا الاستثمار - اى قادم من اى دول - هذه مسائل سيادة نعلمها تماماً ..

ولكننا نعلم فى نفس الوقت ان الدولة التى تستقبل رءوس أموال أجنبية فى بعض الأحيان تفضل ان يكون راس المال قادما من دولة صديقة لا يخشى منها فى هذا الشأن ..

ومن هنا ، فالمسالة التى اطرحها للدراسة .. ما مدى استعداد كل من الطرفين - الطرف الصينى ، والطرف العربى - فى تشجيع هذا التبادل فى اتفاقيات ثنائية فى مجال محدد سوف اطرحه الآن ، هو ما يسمى بضمان الاستثمارات من خلال صناديق الضمان التى يوجد فى العالم العربى الآن صندوق منها ، وهو المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ؟ إن هذه الضمانات الثنائية قد تكون وسيلة فعالة لدعم التعاون الثنائى بين الشعب الصينى والشعوب العربية ، ولهذا أرجو أن يكون موضوعاً للدراسة المستقبلية ..

اما الملاحظة الثانية والأخيرة ، فهى تتضمن تاييداً لما قاله زميلى الدكتور « الدجانى » فيما يتعلق بقانون العودة فى إسرائيل .. قانون العودة فى إسرائيل - وانا الآن اخاطب الجانب القانونى فى الإخوة الصينيين - قانون العودة فى إسرائيل يخالف مبادىء القانون الدولى ، حتى المبادىء الغربية فى القانون الدولى ، فوفقا لأحكام محكمة العدل الدولية ، فإن الجنسية - اى جنسية - يجب أن تقوم على ما اسمته المحكمة بالرابطة الفعلية بين الشخص والدولة التى تدعى انتماءه لجنسيتها ، هذه الرابطة الفعلية مثلاً تفترض التوطن والإقامة داخل الدولة ، وعلى ذلك فإن محكمة العدل الدولية ترفض الجنسية التى تقوم على مجرد الانتماء إلى عنصر معين ، أو حتى على مجرد الانتماء لدين معين ، فالجنسية فى القانون الدولى المعاصر ، وبصفة خاصة الرؤية الغربية له ، فكرة علمانية بحتة ، ولهذا فإن إعطاء الجنسية الإسرائيلية لأى شخص لمجرد انه يهودى ويريد العودة ، أمر يخالف مبادىء القانون الدولى العام .. فهى ليست مسالة سياسية فقط وإنما هى مسالة قانونية تدخل فى مبادىء القانون الدولى المعاصر التى تحرم مثل هذا النوع من الجنسيات الذى يقوم على الانتماء إلى دين أو عنصر .. فالمسالة ليست سياسية فقط وإنما ايضا مسالة قانونية تلتزم بها الجماعة الدولية ..

شكراً سيدى الرئيس ..

المحور الرابع: الديمقراطية وحقوق الإنسان

رئيس الجلسة أحمد حمروش :

نعرف أن الديمقراطية وحقوق الإنسان هى حلم وأمل وهدف لكافة الشعوب وما من شك فى أن الحوار حول هذه القضية سوف يثرى أفكارنا جميعا برؤى مختلفة ، صينية وعربية ..

وأود بداية أن أشير إلى أن الحوار هو الرأى والرأى الآخر وأن الهدف منه هو التقارب والتفاهم والإدراك الصحيح لحقائق الأمور وفى هذه الجلسة يتحدث الأستاذ « ليوهان » عن الضمان القانونى للاشتراكية الديمقراطية الصينية ، ويتحدث الدكتور « شفيق السامرائى » عن « تعدد الأحزاب » .

وأعتقد انه سوف تكون هناك تعقيبات متعددة ، لم يصلنى حتى الآن رغبة فى الحديث عن هذا الموضوع سوى من الدكتور يحيى الجمل والأستاذ جمعة الفزانى والدكتور هشام صادق والأستاذ محمد فائق والدكتور أحمد صدقى الدجانى ..

أرجو من الأخوة الصينيين الذين يرغبون فى التعقيب أن يعطوا أسماءهم للمنصة ، حتى يمكن أن يكون هناك متحدث عربى ، ومتحدث صينى ، وهكذا ..

الكلمات الأساسية فى هذه الجلسة يجب أن تكون فى حدود ٢٠ ـ ٣٠ دقيقة على الأكثر ، والتعقيبات يجب الا تتجاوز ١٠ دقائق بأى حال ، ونبدأ الحوار بكلمة الأستاذ ليوهان .

أ . ليوهان :

راجع ورقة السيد ليوهان بعنوان « الضمان القانونى للاشتراكية الديمقراطية الصينية »

د . شفيق السامرائى :

راجع ورقة الدكتور شفيق السامرائى .

أحمد حمروش

شكراً للدكتور شفيق السامرائى على رصده العام والشامل لحركة الأحزاب فى الدول العربية .. وليتفضل د . يحيى الجمل ..

. يحيى الجمل :

اود فى البداية ان اشكر السيد « ليوهان » والصديق الدكتور « شفيق السامرائى » على ورقتيهما ..

واقرر انى افدت من كليهما فائدة كبيرة .. خاصة ورقة الأخ « ليوهان » لأنه قدم لنا معلومات لم نكن نعرفها من قبل ، واود ان اقرر ان الديمقراطية تعنى أول ما تعنيه ، الإقرار بحق الاختلاف فى الرأى ، ويترتب على هذا ان من حق كل شعب ان يختار اختياراً حراً للنظام الذى يلائمه ، ومن ثم

فأنظمة الحكم فى العالم لا يمكن أن تكون قالبا واحداً ، إن تجارب الشعوب تغنى التجربة الإنسانية العامة ، ومع ذلك فقد يصعب الخلاف حول أن الديمقراطية هى حكم الشعب لنفسه بنفسه من أجل مصالحه العليا ، ولكن السؤال يبدأ حول من هو الشعب ؟ ثم كيف يحكم الشعب نفسه بنفسه ؟

حول هذين السؤالين تختلف الإجابات ..

فى أثينا القديمة حيث يقال إن بذور الديمقراطية قد بدأت ، كان الشعب الحاكم لا يتجاوز عُشر سكان مدينة أثينا ، كان الأثينيون الأحرار هم الذين يحكمون ، أما الأجانب فى المدينة والأرقاء وغيرهم كثير لا يشاركون فى الحكم ، أذكر هذا المثل لكى أوضح أن تحديد الشعب الحاكم منذ البداية كان محلاً لتحديد ولخلاف ولجدل ، وأقول إن تاريخ الإنسانية كله منذ ذلك الوقت كان يسير فى اتجاه توسعة .. معنى الشعب الحاكم ، حتى وصلنا الآن إلى أن نقول إن الديمقراطية لا تكون ديمقراطية كاملة إلا إذا كان الحكم للشعب بكله ، يمارسه بوسائل معينة .

لذلك فإنى أتصور ، وأنا أعمل فى هذا المجال من الناحية النظرية كمدرس للقانون الدستورى ، أتصور أن القول بأن الديمقراطية هى حكم الأغلبية ، هو قول غير سليم .. الديمقراطية تعنى فى نفس الوقت وعلى نفس الأساس حق الأغلبية فى أن تحكم وحق الأقلية فى أن تعارض . والحقان يستندان إلى الديمقراطية نفسها ، لا إلى إرادة حزب حاكم أو نظام حاكم أو فرد حاكم .

حق الأقلية فى أن تخاطب الشعب لكى تكون أغلبية فى يوم من الأيام ، هو حق فى نفس قوة حق الأغلبية فى أن تحكم .

وعلى هذا الأساس ، ومن هذا الفهم للديمقراطية ، فى أنها حق الأغلبية فى أن تحكم وحق الأقلية فى أن تعارض لكى تصبح يوما من الأيام الأغلبية ، على هذا الأساس يقوم حق جوهرى آخر ، هو الحق فى التعددية السياسية .

أكرر ، من حق كل شعب أن يختار نظامه ، ولكن المصطلحات العلمية يجب أن يحتفظ لها بمعناها حتى لا يحدث خلط شديد يصعب معه فهم الأمور ، الديمقراطية كما أنضجتها تجربة البشرية . هى حكم الشعب كله ، معارضة وأغلبية ، الأغلبية تجلس اليوم فى هذا المكان ، ولكنها لا تملك أن تمنع الأقلية من أن تجلس فيه غداً إذا أصبحت أغلبية .

هذا هو الأساس الأول أو المبدأ الأول فيما يقال له النظام الديمقراطى ..

يرتبط بذلك أمران ..

الأمر الأول : أن الديمقراطية تقوم على أساس مؤسسات . والمؤسسات هى تنظيم قانونى مستمر يحددها دستور البلد .. كيف تكون المؤسسة ؟ ما هى اختصاصاتها ؟ من الذى يمثلها ؟ والمؤسسة تبدو واضحة فى مواجهة الفرد ..

النظام الديمقراطى لا يلغى مكان الفرد فى التاريخ . ولكنه يقوم على فكرة المؤسسة ..

الفكرة الثانية التى ترتبط بالمبدأ الأول - إلى جوار فكرة المؤسسات - هى سيادة القانون . والأخ « ليوهان » أشار إلى هذا المعنى فى ورقته « الضمان القانونى للديمقراطية » ، لكنى أحب أن أوضح أن سيادة القانون فى النظام الديمقراطى تعنى أن القانون معيار يحكم على الإرادات جميعاً ، إرادات الحاكمين وإرادات المحكومين .

وإذا كان الدستور فى بلد من البلاد هو أعلى القواعد القانونية ، فإن الحكام والمؤسسات وسلطات الدولة جميعاً ، يجب أن تأتى تحت الدستور ، أى أن تخضع لحكم الدستور وفى البلاد التى تأكد فيها معنى سيادة الدستور وحكم الدستور ، توجد محكمة دستورية ، تحكم ببطلان القانون أو القرار المخالف للدستور ، أيا كانت الجهة التى أصدرته ، لأن الدستور هو معيار المشروعية فى الدولة ..

هذا هو جوهر النظام الديمقراطى كما أنضجته التجربة البشرية فى العالم كله ، ومع ذلك ، أقول فى النهاية من حق كل شعب ، ومن حق كل دولة أن يختار نظامه كما يريد شعبه ، لكن لا يجوز لأحد أن يسمى الأمور بغير أسمائها ، إذا سمينا هذه القهوة شايا اختلطت الأمور .. هذه هى الديمقراطية كما يعرفها العلم ، العلم الاجتماعى الديمقراطى الذى ساهمت فيه الصين ومصر وأوروبا ، والمسلمون والمسيحيون ، والكونفشيسيون والبوزيون ، والغربيون والشرقيون ، لكن أن نخترع وأن نقول هذه القهوة ماء ، هذا كلام لا صلة له بالعلم .

أقول قولى هذا ، وأستغفر الله لى ولكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أحمد حمروش :

والآن ليتفضل الدكتور جمعة الفزانى

د . جمعة الفزانى :

فى البدء ، أود أن أضع مجموعة من الملاحظات حول موضوع البحث ، شاكراً الزميل والرفيق الصينى على توضيحه للتجربة الصينية الديمقراطية ، أقول بدءاً أن الديمقراطية .. مفهوم ومصطلح شديد الغموض والالتباس ، وأنه نسبى التطبيق ، وإلا لما اختلفت التجارب الإنسانية فى ممارسة الديمقراطية .

الملاحظة الثانية : أن الديمقراطية تعنى سيادة الشعب ، وبتحديد مفهوم السيادة نستطيع أن نقترب من السيادة الديمقراطية الحقيقية ، والسيادة هى ممارسة السلطة ، بشروط حددها القانون الدستورى ، هى أن تكون شاملة ودائمة ومطلقة ، ولا يمكن التنازل عنها ، وأنها كل لا يتجزأ ، هذه هى صفات السيادة الحقيقية .

وبالتالى ، أبدأ الملاحظةالتالية ، أن النظام الديمقراطى المطلوب هو الذى يحقق أوسع مشاركة للشعب كله فى ممارسة السلطة ، أى فى صنع القرار ، واختيار أداة تنفيذ القرار ، ومتابعة التنفيذ ، أى الرقابة .

الملاحظة الثالثة : ضرورة ضمان حقوق الإنسان الأساسية والطبيعية ، وهى تملك ممارسة السلطة ، أى السيادة .. السيادة الاقتصادية ، أى ملكية الثروة فى المجتمع .

من خلال بناء المؤتمرات الشعبية التى تضم كل أفراد الشعب ، وعضوية المؤتمرات الشعبية عضوية طبيعية ، أى كل فرد يبلغ من السن ثمانية عشر ـ ذكراً أو أنثى ـ دون تمييز فى العرق أو اللون أو المكانة الاجتماعية أو الثروة ، ترتبط بذلك الحقوق الاقتصادية الأساسية والطبيعية ، من خلال تحرير حاجات الإنسان الطبيعية من سيطرة الغير ، وتمازج أشكال الملكية ، الملكية العامة والتشاركية والفردية .

من خلال المؤتمرات الشعبية تخلق أداة التنفيذ ، وهى اللجان الشعبية التى تصعد مباشرة من المؤتمرات الشعبية فى كل مستوياتها حتى مستوى اللجنة الشعبية العامة التى توازى مجلس الوزراء ، بما فيهم زميلى الذى يجلس بجانبى وهو مصعد من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية ، بشرط أن يكون منضويا لنقابة أو اتحاد مهنى ، يوافق عليه وعلى ترشيحه وتصعيده ، أى بمعنى أن الشعب من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية يختار اللجان الشعبية وأعضاءها ، وأن النقابات المهنية والاتحادات المهنية تتم بتصعيد ـ من أعضاء هذه اللجان الشعبية عضواً أو سكرتارية أو

امينا لهذه اللجنة الشعبية العامة ـ عضواً فى اللجنة الشعبية العامة .

وبالتالى نخلق فصلاً بين السلطات المشرعة (المؤتمرات الشعبية) وبين السلطات المنفذة (الاتحادات والروابط المهنية والنقابات) .

بهذا النموذج نقترب من الديمقراطية الشعبية المباشرة .. واضعين الضمانات الأساسية لعدم قهر الرأى الآخر او ممارسة الديكتاتورية عليه ، فمن خلال المؤتمرات الشعبية تتوفر التعددية باوسع نطاق لها ، حيث تتفق مع ما جاء على لسان الدكتور « يحيى الجمل » فى « أن الناس ليست اوانى مستطرقة » .. هذه الديمقراطية هى وليدة اختيار ذاتى من قبل الشعب العربى الليبى ، دون خضوع لأى ضغط او ممارسة من خارج الشعب ، ونحن نلاحظ هذه الأيام أن أمريكا تبيع تصورها للديمقراطية إلى العالم مستخدمة اساليب الضغط الرخيصة ، وتصورها يقتصر على تطبيق الديمقراطية الحزبية من خلال تعددها ، وهى ديمقراطية انتقدها الذين يمارسونها ، اذكر مثالين لذلك ، حيث كتب رئيس وزراء إيطاليا (أندريوتى) ناقدا الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية ..

فى فبراير ١٩٩٢ ، وكتب « جيسكار ديستان » كتاب « فرنسا الآن » ينتقد فيها ذات التجربة ..

شكراً سيدى الرئيس

أحمد حمروش :

شكراً للاستاذ جمعة الفزانى .. ولـيتفضل د . هشام صادق ..

د . هشام صادق :

شكراً سيدى الرئيس ، الحقيقة ان الموضوع حساس ، ولعلنا راينا تعريفات متعددة لفكرة واحدة والسبب فى هذا بسيط للغاية ، هو موضوع هذا الحديث ، حيث يرجع لفكرة رئيسية ساتكلم عنها ، ولعلها اتضحت فى الورقة المقدمة من الجانب الصينى حينما ذكر « أن الديكتاتورية والحرية اجتماع لضدين » .

الحقيقة أن المجتمع الاشتراكى يهدف اساساً كما نعرف جميعا إلى حماية الحريات الاجتماعية بصفة خاصة ، والحريات الاقتصادية بمعنى أن يحقق للفرد مستوى معين أو حد أدنى من ضروريات الحياة .. وهو إذ يعطى للفرد الحرية ، فهو لا يعطيها لحد المساس بالفكرة الاشتراكية ذاتها ، اى أن هناك قيدا شديدا على الحرية من هذا المنطلق ، نفس الشىء نراه معكوساً فى مفهوم الفكر الليبرالى لدى كل المفكرين الليبراليين ، مثل « روسو » و« هوبز » وغيرهم من المفكرين الليبراليين الغربيين ، حيث وإن ركزوا على الحرية ، إلا انهم يتكلمون ـ كما قال الدكتور يحيى الجمل ـ عن الحرية الدستورية .. الحرية بشرط عدم المساس بحرية الإنسان وحقوقه الطبيعية ، ومن هنا كانت حماية الأقلية أو الرأى الآخر ..

إذن فى المفكرتين .. هناك حرية فى حدود .. كل ما فى الأمر أن كل نظام يضحى بأشياء فى سبيل أشياء أخرى .. من يسعى للمجتمع وحد أدنى من الحياة .. يضحى بعض الشىء ، ولنقولها بصراحة يضحى بالحريات السياسية والفردية .. ومن يسعى إلى حماية الحقوق السياسية يضحى بما يسمى بتفاوت الطبقات إلى حد كبير فى المجتمعات الرأسمالية ..

كل هذا إذن يرجع أن هناك فكرا ينطلق من المجتمع ولو ضحى بالفرد ، وفكرا أخر يضع الفرد هو الغاية والهدف حتى ولو ضحى بالحريات الشخصية بعض الشىء .. هذه هى الحقيقة التى يجب أن

نبدأ بها ، وهذا هو الذى يفسر هذا التناقض ..

ولا أريد أن ألغى انطباعاً شخصياً ، لعلى أعتقد أن الحقيقة وسط بين الأمرين ، لكن من المؤكد بملاحظة التطور الإنسانى والتاريخى أن الفكر الإنسانى يتردد بين الأمرين ، فقد بدأنا فى البداية بالأفكار الفردية ، ثم جاءت بعد ذلك الأفكار الاشتراكية فى مقتبل القرن ، ثم الآن نشهد عودة مرة أخرى وعالمية إلى الفردية ، ولعل أولادنا أو أحفادنا سيرون عودة ثانية أو ثالثة إلى الاشتراكية .

شيء عجيب ، ولكن يجب أن نلاحظه .. مسألة الدورات فى التطور الإنسانى .. وكأننا فى علوم طبيعية .. لكل فعل رد فعل مساو له فى القوة ومضاد له فى الاتجاه ..

وصلت إلى الخلاصة .. وهى ربط ذلك بالقانون الدولى ، ما يسمى بحقوق الإنسان ، هل هى الحقوق السياسية أساساً .. الحقوق الاجتماعية أساساً .. أعرف أنها الاثنتان .. ولكن هذه هى المشكلة .. نحن نعترف الآن بحقوق الإنسان .. كلا المعسكرين ، سواء كان المعسكر الاشتراكى أو الغربى .. المسألة الآن شيء واحد .. وإلى أن يتحدد هذا المفهوم فى التفاصيل .. نحن يجب أن ندافع عن المفهوم العام دون دخول فى التفاصيل ، وإلا فرضنا مفهوماً معيناً على الطرف الآخر ، وهذه هى الخطورة التى أريد أن أوضحها .

الأستاذ محمد فائق :

أجد نفسى فى وضع صعب للغاية ، بعد الحديث المستفيض والأفكار التى قيلت عن الديمقراطية وخاصة ما قاله الدكتور يحيى الجمل الأستاذ المتخصص فى القانون الدستورى .. وبين ديكتاتورية الرئيس التى تفرض علينا الحديث دقائق قليلة ..

ولا أعتقد إلى أن هناك كلمة تثير الجدل ، كما تثيره كلمة « الديمقراطية » التى لا يوجد لها تعريف شامل مانع ، فهى مثل كلمة « السعادة » التى نستطيع أن نشعر بغيابها ، لكننا لا نستطيع أن نصفها وصفاً دقيقاً مانعا جامعاً ..

إننى أفهم الديمقراطية كقيمة إنسانية ، وأعنى بالديمقراطية .. الديمقراطية بمفهومها الاجتماعى والاقتصادى والثقافى بجانب البعد السياسى .. لأنه لا معنى للحرية لمن يحرم من لقمة العيش ، كما أنه لم يعد من الممكن مقايضة حق من حقوق الإنسان بحق آخر ، لأن حقوق الإنسان حق لا يتجزأ ، وهذا ما وصلت إليه تجارب الإنسانية ..

وأيا كانت الديمقراطية أو شكل الحكم ، أعتقد أن قضية حقوق الإنسان والالتزام بها أصبحت قضية أساسية ، صحيح أن هناك محاولات مستمرة لاستغلال قضية حقوق الإنسان للتدخل فى شئون الغير بحجة الدفاع عن هذه الحقوق ، وهو أمر غير مقبول مهما كان حماسنا لحقوق الإنسان ، لأن قضية حقوق الإنسان أيضا لا يمكن أن تكون قضية انتقائية تستهدف دولاً بعينها وتستثنى أخرى ، علاوة على أن ذلك انتهاك صريح لمبادىء التعايش السلمى والسيادة الوطنية ..

ونحن نؤمن بعالمية حقوق الإنسان وفقا للمواثيق الدولية التى أقرها المجتمع الدولى فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية المنبثقة عن الأمم المتحدة ، والتى وافقت عليها معظم دول العالم ومنها ١٢ دولة عربية حتى الآن .. وهذه المواثيق والاتفاقيات هى تراث إنسانى وليست مفاهيم غربية بأى حال من الأحوال ، فقد ساهمت فيها البشرية كلها ، بما فيها الأديان ، كما لعبت التطورات الكبرى دوراً هاماً فى صياغتها ، فقد جاءت الثورة الفرنسية ليولد معها مفهوم الحقوق

السياسية والمدنية ، وهو المفهوم الغربى لحقوق الإنسان ، ثم جاءت بعد ذلك الثورة البلشفية لتركز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلك ظهر مفهوم المعسكر الشرقى لحقوق الإنسان الذى يركز على حقوق المجتمع والعدل الاجتماعى ، وأخيراً جاء الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والذى اعتمده المجتمع الدولى ممثلاً فى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وأصبح هناك مفهوم واحد عالمى لحقوق الإنسان يشمل الحقوق السياسية والمدنية ، وكذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

وأهمية هذا الإعلان ، أنه مفهوم يحتوى على إسهام كل الحضارات الإنسانية شرقها وغربها ، وشمالها وجنوبها . ثم جاءت بعد ذلك العهود والاتفاقات الدولية الأخرى التى أقرتها الأمم المتحدة والمجتمع الدولى .. والذى قد لا يعرفه الكثيرون ، أن الولايات المتحدة الأمريكية تتحفظ على كثير من هذه الاتفاقات ، فهى على سبيل المثال تركز على حق الفرد وتنكر حق الشعوب فى تقرير المصير .

وأختم قولى بأننا مع الديمقراطية ولكن بأبعادها الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وجوانبها السياسية .. ومع حقوق الإنسان كتراث إنسانى أقره المجتمع الدولى ، وبمفهومه الشامل وليس بالمفهوم الذى يجزئها ، ونحن ضد استغلال هذه الأهداف النبيلة فى التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، أو لفرض نظام بعينه ، فنحن مع حق الشعوب فى اختيار أنظمتها وتقرير مصيرها ..

أحمد حمروش :

شكراً للأخ محمد فائق كلمته المركزة الدقيقة والواقع أنه تحت ظروف ضاغطة فعلاً فهو أمين عام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان وكان مفروضاً أن يتحدث لمدة ساعة كاملة لكنى لم أمارس ضده الديكتاتورية ، ولكنى أمارس الديمقراطية فعلاً لأنى أحاول أن أعطى الآخرين حقهم فى الكلام .. الدكتور أحمد صدقى الدجانى ، وسبع دقائق من الحديث الممتع ..

د . أحمد صدقى الدجانى :

شكراً سيدى الرئيس ، وبعد كل هذا الامتاع الذى عشناه خلال هذه الجلسة بقيت عندى إضافة بسيطة ..

الإضافة البسيطة تحاول أن تقارب الموضوع من وجهة نظر واقعية بعد أن قورب من وجهة نظر قانونية ونظرية ، فأسأل لماذا هذا الموضوع مطروح علينا فى حوارنا اليوم وفى عالمنا بإلحاح ؟

أحاول الإجابة بأن أذكر ثلاثة أسباب ..

السبب الأول : هناك إحساس فى عصرنا بخلل فى التوازن بين الدولة والفرد .. الدولة تزداد تعطشاً للمركزية ، أجهزتها تزداد قوة ، يصل الأمر إلى أنها عطشى لأن تعرف كل شىء عن الإنسان منذ لحظة ميلاده حتى لحظة وفاته .. الصورة التى رسمها « جورج أورويل » فى (١٩٨٤) بارزة أمامنا .. هناك قلق إذن على كرامة الإنسان تمنيت لو أن أخى الدكتور يحيى الجمل كان معنا لأسأل بعد الغنى الذى طرحه .. ما الهدف من كل ما قيل ، أليس هو كرامة الإنسان ؟

السبب الثانى : هو أن التجارب التاريخية المعاصرة أكدت أن التعدى على هذه الكرامة بأى شكل

ينتهى بكوارث ، مهما بدا من إزدهار ظاهرى ، هو فى حقيقته « ورم » .

السبب الثالث : أن الموضوع بات مطروحاً فى السياسة الدولية ، وأن دولا بعينها جعلته جزءاً من سياستها الخارجية ، لقد ذكرنا بالأمس أن من أسباب التدخل التى تطرح اليوم كأسباب مبررة .. الأسباب الإنسانية .

لذلك ، فإن جوهر القضايا هى : كيف نحمى كرامة الإنسان كل فى مجتمعه ؟ . كيف نحقق التوزان النابع من واقع هذا المجتمع ، ووفق تقاليده العريقة عبر العصور ، ووفق ما توصلت إليه الإنسانية ؟ .. ومن ثم كيف نقطع الطريق على التدخل فى شئون الآخرين ؟ وعلى محاولة الوصاية على الآخرين ؟

إن فعلنا الأول والثانى ، ينتهى الثالث .

كلمتى الأخيرة سيدى الرئيس ، هو أن الأمر كله يعالج بالأخلاق بمفهومها الإنسانى ، وليس بمفهومها العنصرى .. والمفهوم الإنسانى معياره واحد ، كلنا نبت هذه الأرض ، وكلنا يعود إلى أمه الأرض .. بهذه النظرة الإنسانية الشاملة يعالج هذا الموضوع ..

أ . سعد كامل

أقول إننا يجب أن نستفيد من تجاربنا وتجارب البشرية كلها وقد أظهرت الأحداث الأخيرة التى وقعت فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية ، أن شعوب هذه البلاد كانت محرومة من الممارسة الديمقراطية . ليس هذا فقط ، بل إن حرمان هذه الشعوب من الديمقراطية قد أدى إلى حرمان أعضاء الأحزاب الشيوعية أنفسهم من الديمقراطية ، وكان صناع القرار فى هذه البلاد يقتصرون على قلة قليلة فى قيادة الحزب ، وقد ثبت أن الخيرات والامتيازات كانت قاصرة على أعضاء الحزب فقط ، أما باقى الشعب فكان يعانى من الحرمان ومستوى المعيشة غير اللائق ، لشعوب عاشت من خمسين إلى سبعين عاماً فى ظل الاشتراكية ..

لقد أدى غياب الديمقراطية إلى نمو البيروقراطية ..

إن الانهيار السوفييتى والدول الاشتراكية التى طبقت النموذج السوفييتى فى تقديرى يرجع إلى حرمان الشعوب من الديمقراطية ، بدعوى الوصاية عليها والمحافظة على مكاسبها .

لا يمكن أن تنمو الاشتراكية بدون الديمقراطية ، ولا يجب أن يلغى أحدهما الآخر ، أو تكون على حسابها . علينا أن نتمسك بالديمقراطية والاشتراكية معاً ، ولنأخذ العبرة من الأحداث فى المعسكر الاشتراكى السابق .

أقول هذا الكلام من موقعى كصديق وكاشتراكى ، كافح أربعين عاماً فى سبيل هذا الحلم .. وأرجو ألا يعتبر هذا تدخلاً فى شئون أى شعب .

وشكراً

د . على لطفى :

ابدا بشكر السيد ليوهان والاخ الدكتور شفيق السامرائى على البحثين القيمين .

واذكر فى البداية بالقول المأثور للكاتب والفيلسوف الفرنسى المعروف « ڤولتير »، قال : « إننى على استعداد لأن اضحى بحياتى من اجل أن اعطيك الفرصة لتعبر عن رأيك حتى ولو كان مخالفاً لرايى »، هذا فى تقديرى هو جوهر ولب واساس الديمقراطية .. الرأى والرأى الآخر ..

نقطة اخرى لم يتعرض لها أحد فى هذه الجلسة عن الديمقراطية ، وهى : لماذا الديمقراطية ؟

ساكتفى بثلاث نقاط لإجابة هذا السؤال ـ لضيق الوقت ـ واقول إنه بدون الديمقراطية لن يتعاون الشعب مع الحكومة .. بدون الديمقراطية لن يكون هناك إبداع فى أى مجال من المجالات .. العلوم والفنون او الآداب ، وبدون الديمقراطية لن يكون هناك استقرار ، ولعل ما حدث فى الاتحاد السوفييتى فى السنوات الأخيرة خير دليل على ذلك .

الحرية ، هى ركن اساسى من اركان الديمقراطية .. هذا قيل اليوم ، ما الجديد فى هذا ؟ الجديد هو مفهوم الحرية .. فقد يتصور البعض ان الحرية معناها أن يفعل الفرد ما يشاء فى أى وقت وفى أى مكان يشاء وهذا مفهوم خاطىء لأن الحرية هنا تعنى الفوضى ..

إن الحرية لابد لها من ضمانات ـ اقول ضمانات وليست قيودا ..

إذا كنت تسير بسيارتك فى الطريق ووجدت إشارة المرور حمراء فاضطررت للوقوف ، فهذا ليس قيداً على حريتك .. بل على العكس إن هذا تاكيد لمعنى ووجود الحرية ، لأن هذه الإشارة أصبحت حمراء فى اللحظة التى اصبحت فيها الإشارة الأخرى خضراء فتحافظ على حياتك وتوجد حريتك ..

النقطة الأخيرة ، وايضا لم يشر إليها اليوم ، عن ضمانات الحرية ، ما هى ضمانات وجود ديمقراطية وحرية فى أى مجتمع ؟

أولاً : وجود نصوص دستورية ، بمعنى ان يكون هناك دستور قام بإعداده مجموعة من الخبراء ثم تم استفتاء الشعب عليه ، والدستور هو أبو القوانين ويتميز بالاستقرار عن القوانين ، ولابد إذن أن يتضمن كل مبادىء الحرية ، بالنص على حرية الاجتماع والكتابة والتنقل وإلى أخره من مختلف انواع الحريات ..

النقطة الثانية فى ضمانات الديمقراطية هى : أن النقطة الأولى لا تكفى وحدها .. أى أن النصوص الدستورية والقوانين لا تكفى ، استزيد هذه النقطة توضيحا فاقول إن الديمقراطية ممارسة وتطبيق وليست مجرد نصوص جامدة ، مثال بسيط ـ حرصا على الوقت ـ حينما تنص فى الدستور والقوانين على وجود سلطة تشريعية ، وتكون منتخبة ، وهى وحدها التى تصدر القوانين وتراقب الحكومة ، ثم نلجا إلى تزوير فى الانتخابات ..

ضاعت الديمقراطية .. وانتهت .

الضمان الثالث : لوجود واستمرارية الديمقراطية ، هو مبدأ : لا استثناء فى تطبيق القانون على الجميع .. الكبير قبل الصغير ، الغنى قبل الفقير ، القوى قبل الضعيف .

الضمان الرابع : عدالة توزيع الدخل ، انا لا أومن أنه يمكن تطبيق الديمقراطية تطبيقا سليما فى

مجتمع يتميز بسوء توزيع صارخ للدخل فالمال يلعب دوراً خطيراً فى هذا المجال .. فى الانتخابات ..

الضمان الخامس : هو نشر التعليم والثقافة والوعى السياسى بين المواطنين ، فالمواطن الذى لا يقرأ ولا يكتب ، وغير المثقف ، والذى ليس لديه وعى سياسى لن يستطيع أن يمارس الديمقراطية كما يجب أن تمارس .

وأخيراً ، أرجو ألا يفهم من هذه الضمانات ، أننى من أنصار عدم تطبيق الديمقراطية إلى أن تتوافر ، بالعكس ، فلتبدأ كل المجتمعات بتطبيق الديمقراطية ، ولكن عليها أن تسرع بتوفير هذه الضمانات ..

وشكراً على حسن الاستماع ..

د . خير الدين حسيب :

سيدى الرئيس ، لقد وعدتك أن أتكلم نصف دقيقة ، ويبدو أن الوقت متاح لآخذ خمس دقائق .. من تجربة فى الوطن العربى بأقطاره المختلفة ، ومن تجربة شخصية ، أخرج بملاحظتين ، وبسؤال إلى الأصدقاء الصينيين ..

الملاحظة الأولى من تجربتنا العربية : أنه يجب عدم المقايضة بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاشتراكية كقيمتين بحد ذاتهما ، وقد قايضنا أحيانا فى أقطارنا العربية ودفعنا ثمنا باهظا لذلك .

الملاحظة الثانية فى ممارستنا العربية أيضا : هى أنه يجب التفريق بين النصوص والممارسة .. وسأذكر باختصار شديد تجربة شخصية فى هذا المجال .

قبل أكثر من عشرين سنة كنت موقوفا سياسيا فى بلد ما ، وفى أحد الأيام صدر دستور مؤقت ، وجاء فى هذا الدستور فى مادة صريحة واضحة .. لا يجوز التعذيب البدنى والجسدى والنفسى بأى شكل من الأشكال ، وكان يسمح لنا بالخروج لمدة ساعتين يوميا من الزنزانات للتفسح فى الحديقة ، وفى أحد الأيام طلب منا العودة إلى الزنزانات قبل انتهاء الساعتين ، ولم نعرف السبب إلا فى صبيحة اليوم الثانى ، عندما علمنا أننا أدخلنا مبكراً لأن لجنة تحقيقية أتت للتحقيق مع أحد الموقوفين .. وقد تم تشييع ذلك الموقوف فى اليوم التالى ، بعد صدور الدستور الذى يمنع التعذيب ، وتوفى الموقوف فى صبيحة اليوم التالى رغم صدور الدستور الذى يمنع التعذيب قبل يوم واحد .. وعلى مدى سنتين وخمسة أشهر وثلاثة وعشرين يوما من التوقيف والتعذيب تعلمت جيداً الفرق بين النصوص والممارسة ..

السؤال إلى أصدقائنا الصينيين ، وهو ما مدى الفصل بين الحزب والدولة فى الصين ؟ وإذا كان هناك فصل حقيقى بين الحزب ومؤسسات الدولة ، فهل يتم تطبيقه فعلاً ؟ .. لأننا تعلمنا من بعض ممارساتنا العربية ، كم أدى عدم الفصل إلى الإهدار فى الكفاءات والطاقات ..

وشكرا ..

أحمد حمروش :

شكراً للدكتور خير الدين حسيب الذى كان مفروضاً أن يكون آخر المتحدثين ، ولكنى سعدت بأن الأستاذ « ليوهان » كان قد طلب الكلمة ، وهو صاحب الكلمة الرئيسية فى هذه الجلسة ، ولعله يوضح ويجيب على ما قيل من أسئلة واستفسارات ، ومعذرة إذا قلت له أننى مقيد بحديث السيد ليوتنغ . باننا يجب ان نكون فى تمام الساعة الخامسة فى نهاية الجلسة ..

ـ ليوهان :

وقد تحدث تواً عدد من الاصدقاء عن الديمقراطية وحقوق الإنسان ، حيث تعرفت على أفكار وافية ومعلومات جديدة ، وبالنسبة للديمقراطية ، بعد الاستماع لكلمات الأصدقاء ، وجدت نقطتين بارزتين فيهما نتطابق تطابقاً تاماً .

الأولى : أن جوهر الديمقراطية يتمثل فى حكم الشعب الذاتى ، أو كون الشعب سيداً لنفسه ، واحب أن استشهد بما ورد فى دستور جمهورية الصين الشعبية ، « أن كل السلطات فى الدولة ترجع إلى الشعب » .

وثانياً : وجدت من خلال كلمات الأصدقاء ، انكم تعارضونً المحاولات الأمريكية لترويج مفهومها عن الديمقراطية .. صحيح ان الديمقراطية تسعى إليها البشرية ، فيجب تطبيقها انسجاماً مع الظروف التاريخية والمعيشية والثقافية والاجتماعية لكل دولة من الدول وكل شعب من الشعوب .. واحب ان اتطرق إلى حقوق الإنسان ، وفى وقت قريب أصدرت الصين الكتاب الأبيض حول أوضاع حقوق الإنسان فى الصين ، وورد فى هذا الكتاب « ان حقوق الإنسان مثال تسعى البشرية لتحقيقه » ..

إن العلماء الصينيين قد يختلفون حول مضامين ومفاهيم حقوق الإنسان ، بل يقومونً بدراسات عميقةحول حقوق الإنسان ومضامينها ومفاهيمها ، ولكن هناك نقطة واحدة يتفق عليها العلماء الصينيون ، الا وهى ان حقوق الإنسان تتضمن ثلاثة ابعاد : البعد الأول : الحقوق التى يجب على البشرية ان تتمتع بها كادنى مستوى ، وبتعبير العلماء الغربيين « الحقوق الطبيعية » .

وثانياً : الحقوق القانونية ، وتتضمن الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، إلخ .. ولكن الحقوق القانونية لا تشمل بالضرورة كافة الحقوق الطبيعية .. لأن جزءا من الحقوق الطبيعية لا يتحقق إلا من خلال مستوى الأخلاق وتوعية الشعب بتحقيقها ..

والبعد الثالث : الحقوق التى يتمتع بها الإنسان فعليا فى الوقت الراهن ذلك ، كما قال الدكتور « خير الدين حسيب » ، هناك فرق بين النصوص والواقع ..

اختتم حديثى بالإجابة عن سؤال الدكتور « خير الدين حسيب » حول مدى الفصل بين الدولة والحزب فى الصين .

منذ عام ١٩٧٩ بدأت الصين تشرع فى تحسين النظام الديمقراطى السياسى كحاجة مهمة ..
سبق أن قال أحد الرفاق أن الأعمال التحديثية فى الصين ، تنقسم إلى مهمتين ، الأولى . تنمية الديمقراطية السياسية ، والثانية .. الإصلاح الاقتصادى ..
أهم المسائل المتعلقة بتنمية الديمقراطية ، هى مسألة الفصل بين الحزب والحكومة .. فنحن فى الصين نظن دائماً أن الحزب الحاكم لا يعتبر إحدى مؤسسات الدولة ، وأن قيادة الحزب الحاكم ، قيادة سياسية ، أما شئون الدولة وأعمالها فيجب أن تكون تحت قيادة الحكومة .. ومنذ عقد الثمانينيات يجرى إصلاح هياكل المؤسسات الحزبية على المستوى المركزى ، وتم إلغاء الدوائر الحزبية الموازية للوزارات الحكومية ، مثلا الدائرة الثقافية الموازية لوزارة الثقافة ..
أما فى المصانع والمؤسسات فوفقا لقانون المؤسسات ، يمارس الآن مسئولية المدير العام عن مصنعه ، وإننا نعمل حالياً بجهد جهيد على دفع هذه العمليات ، ونعتبر هدفنا النهائى ، هو جعل الشعب سيداً لنفسه .

أحمد حمروش :

إذا كانت هذه الجلسة تأتى بالجولة الأولى من الحوار العربى ـ الصينى إلى خاتمته ، فإننى أعتقد حقيقة أن الحوار فى هذه اللحظة قد بدأ ولم ينته فقد رسخنا فكرة الحوار بين الصين والعرب ، ورسخنا فكرة الاجتماع القادم فى القاهرة ـ إن شاء الله ـ ورسخنا فكرة دعم الصداقة على أساس الرأى والرأى الآخر .
وقبل أن أختتم الحديث ، أشكر الأخ «ليوهان » وأعضاء جمعية الصداقة الصينية مع كل بلدان العالم على جهدهم الكبير فى إعداد هذا الحوار الذى تميز بدقة التنظيم وحسن الاستقبال وكرم الضيافة واتساع الصدر لسماع مشاكلنا وآرائنا .
كما أشكر العاملين فى الجهاز الفنى والإدارى إبراهيم ونوار وحكيم وعائشة .
ونلتقى مرة أخرى فى القاهرة بإذن الله .